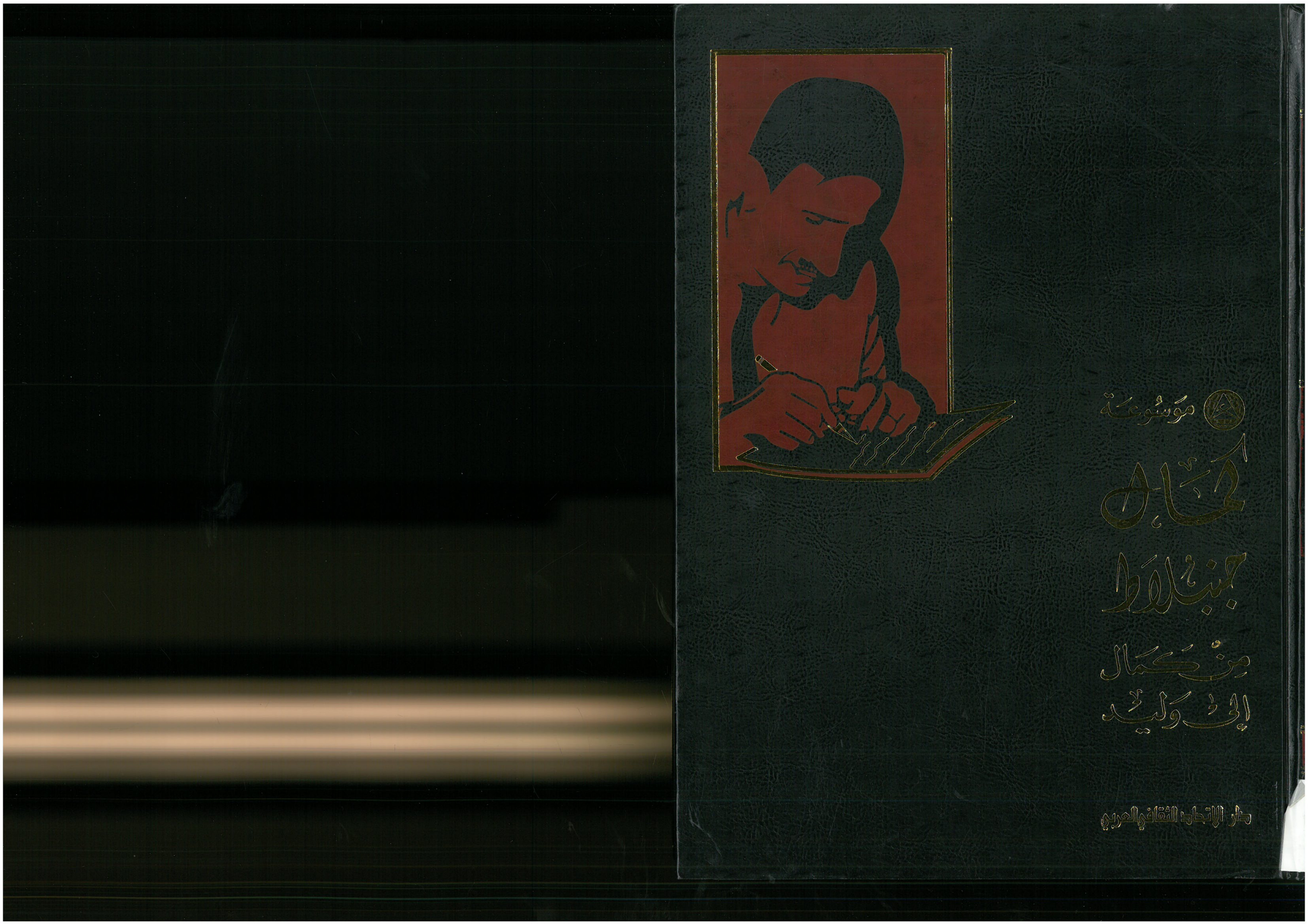

موسوعة
كمال
جنبلاط
من كمال
إلى وليد
دار الاتحاد الثقافي العربي

قسم الدراسات في دار الاتحاد الثقافي العربي
بإشراف الدكتور سامي ريحانا

موسوعة

كمال جنبلاط

من كمال إلى وليد

المجلد الحادي عشر

كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية

دار الاتحاد الثقافي
العربي

اسم المجموعة:	موسوعة كمال جنبلاط
اسم الكتـاب:	كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية
اسم المؤلـــف:	الدكتور سامي ريحانا
قياس الكتاب:	21 × 28
عدد الصفحات:	176
عدد صفحات المجموعة:	3040
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار الاتحاد الثقافي العربي
تلفاكس:	22 34 82 (1) 961
هاتــف:	22 34 82 (1) 961 - 66 55 19 (3) 961
الطبعة الأولى:	2007

المقدمة

دعم الرئيس كمال جنبلاط الثورة الفلسطينية بكل ما أوتي من عزم وتصميم وناضل من أجلها ومن أجل تأمين الأجواء الملائمة لعمل المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من لبنان ومن جبهات دول المواجهة للعمل داخل فلسطين المحتلة.

ولم يكن دعم الرئيس جنبلاط للمقاومة الفلسطينية محصوراً بالمداخلات الصحافية والخطب وتنظيم الاجتماعات واللقاءات، إنما كان دائماً مؤمناً بأهميتها ومدافعاً عنها وحامياً لها ومطالباً باستيعاب نضالها وتنسيقه مع الدول العربية كي يعطي النتائج المرجوّة منه.

لقد اعتبر كمال جنبلاط أن الثورة التحرّرية الشعبية الفلسطينية هي امتداد وتصعيد للحركة السياسية العربية وللنضال السياسي العربي في سبيل تحرير الذهنية العربية من مفاهيم التخاذل والانهزامية والتسويات، فكتب عن هذا النضال:[1]

«وهكذا انطلقت القوى الفلسطينية من عقالها مندفعة بالقوة والنشاط اللذين يقابلان تماماً ألوان

(1) كمال جنبلاط، من أجل المستقبل، الدار التقدمية، المختارة، 1987، ص 162.

الضغوط والحرمان والكبت والاضطهاد التي كانت تصدّ هذه القوى وتمنعها فتصعّد العمل الفدائي الذي كان قد بوشر.

إن دور العمل الفدائي الرئيسي هو إذن: شَحْذُ طاقات النضال السياسي الفلسطيني والعربي المعنوية، ومن ثم تصعيد هذا النضال إلى مستوى المجابهة الشعبية المسلحة المجدية، وتحويله فيما بعد إلى حرب تحريرية حقيقية».

وبعد نكسة حزيران 1967 رأى الرئيس كمال جنبلاط أن دور العمل الفدائي الفلسطيني يكمن في تبديل الذهنية والنفسية المسيطرة على العالم العربي والتي كانت السبب الرئيسي لنكسة الخامس من حزيران. أما من الناحية العسكرية، فقد طالب الرئيس جنبلاط بتطوير العمل الفدائي نحو أشكاله الصاعدة والأشدّ فعالية لأن المنظمات الفلسطينية تمثّل الطليعة العربية في المعركة المشتركة. وهي مؤهّلة للعب هذا الدور إذا اتّسم عملها بطابع الجدّ والصرامة والواقعية، وذلك كي يحتلّ هذا الدور الصدارة في قلوب الجماهير العربية. فقد كتب أيضاً: «إن الرجل الذي يخاطبك من على خط النار، وسلاحه بيده ، وجرحه ينزف، يظلُّ كلامه أشدّ وقعاً على مسمعك من أي كلام يأتيك من خارج المعركة»[1].

لقد آمن الرئيس جنبلاط بالعمل الفدائي وجدواه وفعاليته كونه يرهق الجيش الإسرائيلي ويكبّده الخسائر، ويُقلق جماهير إسرائيل ويُفسد عليها نشوة النصر وأحلام الطمأنينة. كما يدقّ بعنف الضمير العالمي ويرفع معنويات الجماهير الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة.

وتألّم الزعيم الاشتراكي من الاشتباكات التي جرت بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية عامَيْ 1969 و1973. فالدولة، وفق كمال جنبلاط، لا تستطيع أن تمنع الفلسطينيين من القيام بواجبهم في سبيل تحرير بلادهم، ومن المتوجب عليها وطنياً وقومياً أن تشجّعهم على القيام بهذا

(1) المرجع نفسه، ص 171.

الواجب المقدس، خاصة وأن داخل إسرائيل يمكن الوصول إليه مباشرة من خلال الحدود اللبنانية. كما أن الفلسطيني المناضل «قد تحرر من مركب التضييق عليه في المخيمات وازداد تمرُّداً وألهبت مشاعره القومية الجامحة والأفكار التحررية والاجتماعية. ووعى منذ سنوات، وخصوصاً بعد تأليف منظمات المقاومة الفلسطينية، وبعد حرب الخامس من حزيران بالذات، أن مصيره هو بيده وأن عليه أن يشترك في معركة الأمة العربية بأسرها لتحرير فلسطين ولردّ العدوان الإسرائيلي...»[1].

وأيّد الزعيم الاشتراكي حق الفلسطينيين في العودة وفي بذل الجهود اللازمة، وعلى مختلف الأصعدة، لتحقيق هذه العودة. لذلك رفض تدابير الدولة اللبنانية الهادفة إلى تقييد تحرك الفدائيين على ساحة الجنوب. كما نادى مع سائر الأحزاب الوطنية والمنظّمات الشعبية بتشكيل حركة لبنانية لمساندة المقاومة الفلسطينية. ولما قام الجدل في لبنان حول موضوع إطلاق حرية العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية، وقامت مظاهرات طلابية مؤيّدة لهذه الحرية ومعارضة لها وجرى اصطدام بينها أدى إلى وقوع ضحايا في نهاية عام 1968، طالب كمال جنبلاط باستقالة الحكومة، ومعاقبة المذنبين وإقرار التجنيد الإلزامي. وعندما قامت مجموعة إسرائيلية بنسف 13 طائرة تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط في مطار بيروت، كتب كمال جنبلاط مقالاً في الأنباء بعنوان «فضيحة الفضائح» حمّل فيه الرئيس شارل حلو مسؤولية عدم تحضير البلاد للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية[2].

وفي نيسان من عام 1969 تمكّن الرئيس كمال جنبلاط من توحيد الأحزاب والمنظمات الوطنية واليسارية في البلاد بهدف دعم حركة المقاومة الفلسطينية وحق مقاتليها من استخدام الأراضي اللبنانية لشنّ هجمات ضد إسرائيل، مستنكراً زجّ الجيش في قتال ضد القواعد الفلسطينية في جنوب لبنان.

(1) الأنباء، 26 نيسان 1969.

(2) جريدة المحرر، 31 كانون الأول 1968.

وفي الأول من حزيران عام 1969 انتقد كمال جنبلاط رئيس الجمهورية شارل حلو كونه وجّه رسالة إلى الشعب اللبناني جاء فيها:[1]

«إن من واجبنا أن لا نوفر للعدو أسباباً يتذرع بها لتنفيذ مخططاته التوسُّعية... ونتجنّب كل ما من شأنه تصديع جبهتنا الخارجية والداخلية... إن تأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني يجب ألا يتم بمعزل عن التحسس بهذه الأخطار».

وجاء في رد كمال جنبلاط:[2]

«إن الأزمة القائمة لا تعالج بالخطب الرنّانة... والسيادة الوطنية وقسم اليمين للدفاع عن أراضي لبنان يجب أن يعنيا إنشاء جيش قوي مكتمل المعدات... فتأييد الكفاح الفلسطيني لا يكون بالخطب، بل بتهيئة كل لبنان للدفاع عن سيادته ولتدعيم الكفاح المسلح».

وفي ربيع 1973 وبعد قيام مجموعة إسرائيلية بعملية على مدينة بيروت واغتيال ثلاثة من القياديين الفلسطينيين، انتقد كمال جنبلاط سلبية الجيش ورئيس الحكومة حيال العملية مُلقياً المسؤولية على العهد ومتهماً إياه بالعجز عن حماية لبنان وضمان أمن الفصائل الفلسطينية الموجودة في أراضيه[3].

وعندما تأزّم الموقف بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية التي وجهت إنذاراً إليهم وفرض الجيش حصاراً على منطقة الطريق الجديدة ومخيمَيْ صبرا وشاتيلا، ناشد كمال جنبلاط رئيس الجمهورية بالتحلي بالصبر والتروّي واعداً بالمساعدة على حلّ المشاكل العالقة بعد أن قام الفلسطينيون بخطف بعض العسكريين اللبنانيين وقصفوا مطار بيروت الدولي بالصوارخ من معسكر برج البراجنة. وكان الرئيس فرنجية قد صرّح أنه لن يرضَ أن يكون في لبنان جيش احتلال.

(1) النهار، 1/ 6/ 1969.

(2) المرجع نفسه.

(3) تيموفييف، إيغور، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، دار النهار للنشر، بيروت، 2000، ص 367.

وخلال الاشتباكات التي وقعت في شهر أيار عام 1973 بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية قام الرئيس كمال جنبلاط بدور المهدّئ مطالباً برفع حال الطوارئ التي خوّلت الجيش بمحاصرة المخيمات وداعياً إلى عقد قمة عربية عاجلة لبحث الموقف في لبنان، كما بذل قصارى جهده لمساعدة الفلسطينيين المحاصرين في المخيمات.

وبالفعل أعطت تحركات كمال جنبلاط نتيجة فوُقع بروتوكول ملكارت الذي أنهى الاقتتال الداخلي وسط ترحيب من الزعيم التقدمي الاشتراكي.

ومنذ 13 نيسان 1975 بدأت حرب السنتين في لبنان وسط محاولات الرئيس كمال جنبلاط لمنع الاقتتال الداخلي. لكن الأزمة كانت متشعّبة الأسباب، داخلياً وإقليمياً ودولياً، الأمر الذي دفع البلاد إلى الانقسام العامودي الداخلي وإلى حرب شارك فيها الفلسطينيون بكل قوتهم.

سنحاول في هذا الجزء من الموسوعة نقل رؤية كمال جنبلاط للنضال الفلسطيني ومواقفه الداعمة للمقاومة الفلسطينية في حربها ضد إسرائيل.

* * *

الفصل الأول

دعم النضال الفلسطيني

آمن الرئيس كمال جنبلاط بالقدرة الفلسطينية على النضال في سبيل تحقيق النصر وتأمين عودة اللاجئين إلى بلادهم. وعمل طوال عهد نضاله الطويل على دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن الشعب الفلسطيني داعياً الدولة اللبنانية والدول العربية إلى المساهمة في الثورة الفلسطينية ودعم حركة الفدائيين الفلسطينيين في عملهم العسكري ضد إسرائيل.

فمنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي بدأ كمال جنبلاط بدعم القضية الفلسطينية. فلما اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947 وتأسيس دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية، قام العالم العربي بأكمله بالاحتجاج على هذا التقسيم.

ضمن هذا الإطار شارك كمال جنبلاط اللبنانيين احتجاجهم واستنكارهم لعملية التقسيم التي اعتبرها خرقاً فاضحاً لأصول القانون الدولي، وذلك بعد أن أجرى دراسة حقوقية حول القضية.

وكان الزعيم الاشتراكي قد تنبّه إلى خطر رفع

الانتداب البريطاني عن فلسطين كون ذلك سيؤدّي إلى اشتباكات بين العرب أصحاب الأرض واليهود الذين بدأوا بالهجرة إلى البلاد (فلسطين) بعد الحرب العالمية الأولى فأصبح عددهم عام 1947 حوالى مليون نسمة. ورغم إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة فإنّ كمال جنبلاط لم يُظهر تفاؤلاً كونه يعلم أن من يسيطر على المنظمة الدولية هي الجهة التي ساهمت في دعم هجرة اليهود إلى فلسطين بهدف قيام الوطن القومي تنفيذاً لوعد بلفور الشهير.

وعندما بدأ القتال داخل فلسطين وبدأ الزعماء العرب يهدّدون برمي اليهود إلى البحر، حذّر كمال جنبلاط من سوء تقدير قوة العدو العسكرية فنشر مقالاً أبرز فيه الخطر الحقيقي في فلسطين رغم تصريحات القادة العرب المتفائلة[1]. فالقائد الاشتراكي وعى بصورة واضحة المخاطر المتأتّية من الانسحاب البريطاني من فلسطين رغم إنشاء «جيش الإنقاذ» العربي بقيادة فوزي القاوقجي كون هذا الجيش كان يفتقر إلى السلاح والمعدات الضرورية لخوض القتال.

ورغم ذلك كان كمال جنبلاط يؤمن أنه، إذا توحدت الجيوش العربية وخاضت الصراع سويّة ضد المنظمات اليهودية غير النظامية، فإن النصر سيكون إلى جانبها. لكن الوضع يومذاك لم يكن بهذه السهولة إذ إن لكل من الدول العربية مصالح قد تتعارض مع مصالح الدولة الأخرى في وقت باتت الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى وشيكة الوقوع.

وهذا ما حصل بالفعل إذ إن الضربة الأولى للجيوش العربية لم تحسم الصراع مع اليهود، وأضحت الهزيمة في أواخر عام 1948 وشيكة الوقوع. وزاد الطين بلّة اندفاع عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة هرباً من أعمال العنف للفريق الآخر، وسط خيبة أمل كبرى للزعيم الاشتراكي الذي وضع مسؤولية ما حصل على

(1) جريدة التلغراف، الخامس من كانون الأول 1947.

الحكومات العربية بما فيها الحكومة اللبنانية.

وفي إطار اقتراحاته لتحضير البلاد للصراع ضد إسرائيل، اقترح كمال جنبلاط أن يصار إلى تعبئة جميع المدنيين في لبنان خاصة من أبناء الشوف والدروز نظراً لشدة مراسهم، وأبناء الهرمل وذلك بهدف دعم مؤخرة الجيش اللبناني في حال تمكن العدو من خرق الجبهة الأولى.

وإثر الهزيمة، وفي 25 كانون الثاني 1949، عُقدت جلسة في مجلس النواب اللبناني تكلّم خلالها الرئيس كمال جنبلاط كاشفاً حقيقة الهجوم على حدود لبنان، واحتلال قسم من الأراضي اللبنانية. وتوقّع أن تصبح دول الشرق الأوسط ساحة لصراع الدول الغربية الساعية إلى تحقيق مصالحها الاستعمارية رغم انتهاء الانتداب على دول المنطقة.

واقترح النائب كمال جنبلاط في كلمته حل جامعة الدول العربية بشكلها القائم وإقامة بديلٍ عنها منظمة تضمّ معظم دول الهلال الخصيب التي تربطها علاقات سياسية واقتصادية وثيقة. وطالب بتأميم شركات البترول الغربية في الدول العربية وجميع احتكاراتها في بلدان المنطقة[1].

كتب تيموفييف عن وقع خسارة الحرب على كمال جنبلاط الآتي[2]:

«كانت خسارة الحرب الفلسطينية بالنسبة إلى كمال بك هزيمة ماحقة للنظام القائم في لبنان، قبل كل شيء، وإفلاساً تامّاً للعهد ولمؤسسة الحكم فيه... فمهمات النهضة الوطنية تستدعي تسليم مقاليد الحكم في البلاد إلى أناس من طراز جديد، إلى النخبة الجديدة المتحرّرة من الوساوس والخرافات والأوثان والقصائد الجامدة، والمتسلحة بنظرية كاملة عن الإنسان والوجود».

أما الدكتور خليل أحمد خليل رئيس لجنة تراث كمال جنبلاط فقد كتب عن نضال الرئيس كمال جنبلاط الداعم

(1) تيموفييف، مرجع سابق، ص 143.

(2) المرجع نفسه، ص 145.

للقضية الفلسطينية الآتي:[1]

«ليس كمال جنبلاط مؤيّداً للقضية الفلسطينية، بل هو واحد من القادة القلائل الذين اكتشفوا المغزى التاريخي والثوري لهذه القضية. وتعامله معها مرتبط بنهجه العام في السياسة، بنضاله الديمقراطي الاجتماعي والديمقراطي السياسي والديمقراطي الوطني أو القومي. فلا تنفصل عند كمال جنبلاط المعرفة السياسية عن الممارسة النضالية، بل يتواءم المبدأ والمسلك، يتآخيان في وحدة تتم بالارتقاء والاكتمال، وبهذا المعنى كان كمال جنبلاط في فلسفته السياسية تمامياً أو كمالياً. فقد كان، على أخذه بالأسلوب الجدلي الصحيح، ينشد التمام من كل شيء، وفي كل قضية. ونجد عنده من الأمور البديهية، الوضعية والموضوعية، أن تكون الثورة هي كمال القضية الفلسطينية، تماميتها، إذ بدونها لا تنتصر القضية.

فكيف نظر كمال جنبلاط إلى قضية الشعب الفلسطيني، ثم إلى ثورته؟ وكيف تعامل معهما؟ وماذا تمنى على العرب والثوريين الفلسطينيين؟

كان كمال جنبلاط يعتبر قضية الشعب الفلسطيني قضية وطنية عادلة، وأنها قضية إنسانية وأخلاقية، تمسّ جوهر الالتزام السياسي لدى كل إنسان بقدر ما تمسّ التزام العرب القومي والتزام الفلسطينيين أنفسهم تجاه قضية وجودهم المصيري والمستقبلي.. ومنذ بدايتها، اعتبرها كمال جنبلاط أنها قضيّته هو بالذات، قضيته كإنسان عام وقضيته كمواطن لبناني ينتمي إلى العروبة ثقافة وقضية واجتماعاً. واكتشف، باكراً، أن لا سبيل للدفاع عن أرض فلسطين بدون شعبها، وتمكينه من الاعتماد على نفسه، وتركه يتسلح بالفكر السياسي المناسب للقضية، وبالسلاح العملي- سلاح المال وسلاح القتال- المتلازم مع مستلزمات الرد على الغزوة الصهيونية».

سنركّز في هذا الفصل على رؤية

(1) الدكتور خليل أحمد خليل، كمال جنبلاط، ثورة الأمير الحديث، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 215-216.

كمال جنبلاط للعمل الفدائي في مختلف الأوجه وعن الجدلية التي رافقت نضاله الداعم للقضية الفلسطينية.

أولاً- كمال جنبلاط والعمل الفدائي:

يرى الرئيس المؤسس كمال جنبلاط في العمل الفدائي نموذجاً مهماً للتصعيد النضالي العربي وشحذ طاقات النضال السياسي المعنوية، وتصعيد هذا النضال إلى مستوى المجابهة الشعبية المسلحة الفاعلة التي تتحول إلى حرب تحرير حقيقية.

والدور الأساس للعمل الفدائي، يجب أن يُنظر إليه من وجهات ثلاث متكاملة، الوجهة السياسية والدولية، الوجهة المعنوية والوجهة العسكرية.

(أ) الوجهة السياسية والدولية:

الكفاح المسلح أعاد القرار إلى الشعب الفلسطيني الذي كان قد احتجب مدة طويلة حين قامت الدول العربية بمهمة الصراع العسكري والسياسي والإعلامي ضد العدو الصهيوني. وهكذا عادت القيادات الشعبية الفلسطينية إلى لعب دورها في الصراع العربي- الإسرائيلي وأضحى الشعب الفلسطيني سيّد نفسه في هذا الصراع.

وهذا الأمر أعاد الصراع إلى جذور 1948، فلم يعد بإمكان العدو الإسرائيلي أن يكتفي بحل الأمور التي أصبحت عالقة بعد حرب 1967، إنما ينبغي عليه الأخذ بعين الاعتبار لمنشأ الصراع العربي- الإسرائيلي في عام 1948 ولمطالب الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أرضه وأرض أجداده. من هنا تأتي أهمية العمل الفدائي القائم الذي لا يزال محدوداً وفي طوره الابتدائي، إذ إن الحكم الإسرائيلي أضحى معنياً بإعادة الشعب إلى جذوره، وليس فقط التعرّض للهجمات العسكرية التي هو مؤهّل للتصدي لها.

من جهة أخرى، أسهم الصراع العسكري الفلسطيني في نقل أخبار نكبة الشعب الفلسطيني إلى الرأي العام العالمي. لقد أخذت أخبار الفدائيين تغذي باستمرار معلومات الشعوب عن قضية فلسطين وملابساتها وأوجه الحق فيها. وهذا ما ساهم في إفهام الرأي

العام العالمي مدى أحقّية الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه. وهذا الخطر بدأت أجهزة الإعلام والدعاية لدى العدو الإسرائيلي تعانيه منذ قيام العمل الفدائي المسلح.

والعمل الفدائي هذا أسهم أيضاً في تحويل مفاهيم الحكومات والشعوب الغربية من منطق الدعاية الصهيونية المضللة إلى منطق الثورة الفلسطينية التي شبهها الرئيس كمال جنبلاط بالثورة الجزائرية التحررية في بدايتها. لقد بدأ الغرب والعالم الثالث والعالم الشيوعي يفقهون فحوى القضية الفلسطينية العادلة، الأمر الذي دفع بالشباب العربي إلى الانخراط في صفوف المقاومة الفدائية الشعبية في جميع أقطار الوطن العربي، مما دعم الصراع المسلح ضد مغتصبي الوطن العربي الفلسطيني. وهكذا اتّخذت القضية الفلسطينية منحى جهادياً ونضالياً عربياً شاملاً لا يتقيّد برغبات رؤساء الدول العربية وحكوماتها رغم تعاونهم العملي مع العمل الفدائي.

(ب) الوجهة المعنوية:

ساهم العمل الفدائي، وفق ما يراه كمال جنبلاط، في تغيير النفسيّة المسيطرة على العالم العربي والتي كانت من أسباب النكسة الكبرى لعام 1967. هذه النفسية اتصفت باللامبالاة والاتكالية والبقاء في مرحلة التدخل الكلامي دون الانتقال إلى العمل الجدي والفعلي وإلى المبادرات العربية الكبرى الداعمة للثورة الفلسطينية.

لقد خرج العمل الفدائي بالذهنية العربية من نهج المزايدات والاتكالية إلى العمل الفعلي والتحرك الفاعل والمنظم للجهاد في سبيل القضية الكبرى وصولاً إلى الاستشهاد. وقد بدأ هذا الانتقال بالشعب الفلسطيني نفسه الذي انتقل من مرحلة الاستكانة والخنوع إلى مرحلة الثورة والتحرك العسكري والسياسي والإعلامي الممهد لمرحلة تحرير بلاده من نير المتسلطين الغرباء عليها.

وكلما تقدم العمل الفدائي في مشروعه الجهادي، كلما أسهم في تحرير العقلية العربية من رواسب الانحطاط التي دأب على الشعور بها منذ عهود الانحطاط العربي. وهكذا راحت بعض الدول العربية تعتمد العقلانية العلمية

الحديثة في مواجهة التطورات والأحداث. فالجمهورية العربية المتحدة مثلاً وبعض الدول العربية الأخرى أخذت تطبق مبادئ التعميم والتخطيط الشامل بقصد التنمية العلمية والاقتصادية والمعنوية.

ويرى كمال جنبلاط أن العمل الفدائي أسهم، ليس فقط في تبديل الذهنية العربية، إنما في تطهير النفوس العربية، ومما قاله:[1]

- «إن أثر دور العمل الفدائي، في الوجهة المعنوية، يبرز أيضاً ليس فقط في تبديل الذهنية العربية المسيطرة، بل في تطهيرها أيضاً.

فنحن بحاجة إلى تطهير... تلك هي الكلمة التي سارعت عفوياً إلى الأفهام وانطلقت من الألسن، وقد عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له بعد النكسة: نحن كنا بحاجة إلى تطهير نفساني عميق. أي ربما نحن كنا نستحق ما حصل لنا من نكسة مفجعة.

وإننا في الحقيقة نخضع لما يمكن تسميته بقاعدة السببية، ككل شيء آخر في الوجود، وهذه السببية تبدأ في المستوى المعنوي وتظهر من مرتكزات العقل الأولى حيث تتكوّن منها الإرادة وقد تصل أحياناً إلى مراقي الحرية. ولا يمكن في أيّ حال الفصل بين داخل الإنسان وخارجه. ولا يلقى الإنسان من نتائج أعماله إلا ما يكون قد بذره من مقدمات هذه الأعمال...

فهذا الفعل التطهيري، هذه التقنية من الشوائب، هذا التشذيب المعنوي ضروري جداً إذا أردنا الخلاص ممّا نحن فيه.

والعمل يسهم بدور واسع في هذا المجال، بما يشيع، في النفوس، من تصميم صادق ليس فيه التواء، ومن قصد واضح، ومن وضوح رؤية ومن إقدام صامت على مجابهة الأخطار والآلام، وثم الاستشهاد الصامت المضيء بمثاله دوننا جعجعة ولا تحرّك أحناك.

(1) كمال جنبلاط، مختارات، أحاديث عن الحرية، الدار التقدمية، 1987، تاريخ 30 كانون الثاني 1969، ص 193-205.

ولا يمكن لأحد، إلا للعارفين، أن يتصور قدرة الصمت على تحويل ما في الإنسان لتمكينه من إبراز مكنات جوهره. فالرجل الصامت يوحي ويفرض ويفعل وينسجم أكثر بكثير من الرجل الذي يضيع ويبدّد طاقته النفسية بالحديث والقالة.

هذه المثالية الصامتة لما يتوجب أن يكون عليه العمل العربي في جميع ميادين النشاط البشري، من اجتماع واقتصاد وسياسة ومجابهة ودفاع ودين والتزام ودنيا، هذه المثالية الصامتة قادرة على أن ترفع من مستوى الوعي الفردي والشعبي، بما تحمل إلينا من انجذاب عفوي يتكامل مع منابع القوة والحياة والحقيقة والسعادة في ذاتنا العميقة. وكيف يصح للجماعة أن تبلغ مستوى عالياً من الوعي الوطني والإنساني، إن لم يتوافر هذا الوعي بادئ ذي بدء لنخبة من الأفراد على الأقل، تتولّى إشاعة هذا الوعي في المجتمع...

وفي هذا المجال، يجب الإعلان عن الخطأ الذي نرتكبه في معظم الأحيان، وهو في اعتمادنا المطلق، لأجل نهضتنا على بعض العقائد والنظريات الفكرية والتطبع أو التلبس بها في قصد تبديل ذهنيّتنا وأوضاعنا... وقد تتلاءم وتتوافق هذه العقائد والنظريات مع أوضاعنا وتطلبات تطورنا، وقد لا تتلاءم ولا تتوافق. فعملية الصهر والنظر إلى الإنسان من خلال ما يسمّونه بالنزعات الدائمة للإنسان، هذه الثوابت الطبيعية والتاريخية لم يفهمها بعض المثقفين وأرباب هذه العقائد بيننا، لكي تكون فعّالة وذات جدوى في حياتنا العملية.

إن المطلوب قبل كل شيء التطبّع بروح المسؤولية، وبنشاط المبادرة وكفاءتها، والشجاعة المعنوية والتفكير العقلي السليم وبقدرة التمييز والمقارنة الصحيحة بين الأنظمة والأشياء... وألا تكون كمن استبدل صنمية تعبّد العادات والتقاليد الماضية بصنمية فكرية جديدة، لا جدوى منها، كما أثبتت، ويا للأسف، التجارب شبه الاشتراكية التي قامت في بعض البلدان العربية والتي ينقصها التمييز والاختبار.

وأخيراً يتجلّى دور العمل الفدائي من الوجهة المعنوية في دفع طاقات

المقاومة والنضال خطوات حاسمة إلى الأمام. وينعكس هذا التصاعد في الوعي وفي قدرة المجابهة للعمل الفدائي على العمل العسكري ذاته. وقد تضطر معظم الأحيان أن تشترك فيه فرق الجيوش النظامية لتغطية انسحاب مجموعات فدائية أو للتمهيد لعملية فدائية معينة...

على أن التجربة الفدائية بحدّ ذاتها، التي أثبتت بعض جدواها والتي يرتقب لها إثبات الكثير من الجدوى في الأشهر أو السنوات القادمة، أسهمت وتسهم باستمرار في تنمية الذهنية القائلة بإمكانية نجاح العرب في مجابهة الإسرائيليين، بعد موجة الانهزامية التي تملكت عدداً كبيراً من الناس في الأوساط العربية ومنهم التقليديّون والانهزاميون.

وبذلك برز لنا دور العمل الفدائي - كعمل عسكري محدود- ظهرت انعكاساته في تنمية ذهنيّة الجيوش العربية، وتفتيحها على قدرة المجابهة، فيما لو قُيّض لهذه المجابهة الشاملة الانتظام والتعاون وتوحيد القيادة وحشد ما ينبغي حشده من جيوش على حدود إسرائيل، وتبدل الأسلوب وأخذ بعض العرب بأسلوب الجدوى والاختبار المنتج وميّزوه عن نظرية أو اعتمال فكر آخر.

وهذه الملاحظة تنقلنا إلى معالجة دور العمل الفدائي وأثره من الوجهة العسكرية.

(ج) الوجهة العسكرية:

ونشير هنا إلى الدراسة القيّمة التي قدّم بها اللواء رئيس أركان الجيش السوري السابق شوكت شقير لكتاب الصحفي المصري سعد زغلول من النشاط الفدائي: الفدائيون الفلسطينيون في ميدان القتال.

إن العمل الفدائي لا يزال في الواقع في مرحلته الابتدائية من حيث التشكيلات والتنظيمات وأعمال المجابهة. وهذا شيء طبيعي، بالرغم من التدريب الحديث الذي ينصرف إلى تلقّنه أرباب المقاومة في مراكز خاصة للتدريب وفي ميدان القتال وبعضهم في حقول الحرب الفيتنامية الماضية.

على أن الطبيعي والمؤمل أن تقطع هذه التشكيلات والتنظيمات، بسرعة

نسبية أكبر، مرحلة الانتقال من دور إلى دور، إلى أن تبلغ مستوى وكفاءة القيام بالحرب التحرّرية الشعبية الكاملة، والشاملة.

على أنه لا بد من الملاحظة - وقد اختبرنا ذلك خلال الثورة اللبنانية سنة 1958 - أن هناك وتيرة وسياقاً لنمو نفسية المقاومة وتفتّح الإنسان المجاهد لها، يصعب فيها تجاوز وسَلْق المدة الزمنية المحددة اللازمة... فنفسية المقاومة والمجابهة تنمو وتتطوّر كنموّ وتطور الطفل ذاته من سنّ ودور إلى سنّ ودور آخر. وهذه العملية لولادة الإنسان الفدائي الجديد الذي يقبل، في نهاية المطاف، على الكفاح كمن يقدم على عرس من أعراس الحياة، هذه العملية التوليدية لها سنن وقواعد نفسية ومهل محددة يصعب ويستحيل عملياً استباقها، كما يصعب في مجال آخر سلق وتعجيل تربية الصبي في إطار تدريبي محدّد ومهلة هي الحدّ الأدنى.

ولا بأس في نظرنا أن يطول مجال حدوث التسوية وتطبيقها - إذا وقع ذلك - ، لأن هذا التأخر في إيجاد حل سلمي من شأنه أن يصعّد النضال الفلسطيني والعربي ويدنيه من المستوى اللائق به ومن الكفاءة القصوى والتنظيم المندرج إلى تشكيلات أوسع وأقدر على المجابهة.

فتطوير العمل الفدائي، نحو أشكاله الصاعدة والأشد فعالية، يتطلب مهلة وحدّاً معيناً من الزمن، من الوجهة النفسية ومن الوجهة المادية العملية أيضاً، لأن العنصرين لا ينفصلان في تأثيرهما وفعلهما أحدهما عن الآخر.

وهذا في الواقع ما يخشاه حكّام إسرائيل من تطوّر يجعل من العمل الفدائي الفلسطيني- وخاصة بعد التحام الجمهور العربي فيه- قدرة مادية ومعنوية منتظمة تتوافر فيها جميع مكنات التحرير.

فحكّام إسرائيل قد لا يقلقون جداً لما يجري اليوم فوق الأراضي المحتلة من أعمال فدائية ينحصر معظمها في الأراضي المحتلة منذ الخامس من حزيران، على قدر ما يخشون على أنفسهم وممتلكاتهم واستقرارهم من تطور العمل الفدائي، وبلوغه مرحلة يستقطب فيها الجماعات العربية القاطنة داخل

إسرائيل، وخاصة منطقة الجليل، وامتداداتها حتى شرفة الكرمل وحيفا، وانخراط الشباب العربي من جميع الأقطار في العمل الفدائي.

وهم أضحوا يخشون أيضاً هذه البارقة الجديدة التي أحدثها العمل الفدائي في تصعيد الشعور القومي العربي. كما يتخوّفون من أصداء الأعمال الفدائية خارج البلاد، غربية كانت أم شيوعية، أم في العالم الثالث. ولا تزال الشعوب تنجذب إلى أمثلة وتجربات البطولة والتضحية والجهاد الصامت، وتتعلق مشاعرها بشكل فطري بمبدأ حرية تقرير المصير.

هل سيظل دور العمل الفدائي، من الوجهة العسكرية منحصراً، كما يعتقد البعض، في إنهاك قوى العدو وإتعابه وإضعاف معنوياته أم سيظل هذا العمل - مهما بلغ من القوة- بحاجة إلى دعم وتدخل عسكري عربي مباشر في الآونة الحاسمة الأخيرة.

نترك هذا التقدير للخبراء العسكريين وللخبراء الفدائيين أنفسهم... وفي ظننا - نظراً لصغر رقعة إسرائيل واعتماد أهلها على الهجرة من الخارج إليها، واحتمال انقلاب هذه الهجرة إلى إسرائيل إلى هجرة معاكسة- وفي ظننا أن الاحتمالين قائمان.

وتتقوى نظرتنا إلى أهمية تطوير العمل الفدائي في مرحلته المقبلة، إذا ما تحوّل هذا العمل الفدائي إلى ضرب طاقات ومصادر الحياة الاقتصادية في إسرائيل، كالمصانع وأجهزة توليد الطاقة، وتعطيل المواصلات، مما يشلّ قدرة البلاد على الصمود ويضعف المقاومة العسكرية ذاتها.

فالمعركة الحقيقية ضد إسرائيل هي معركة الصناعة والاقتصاد والمواصلات.

وإننا ننهي هذه اللمحة السريعة لدور العمل الفدائي بهذا التعليق للواء الركن شوكت شقير في مقدمته للكتاب الذي ذكرناه:

«إن المنظمات الفدائية، بعد أن أصبحت تمثّل الطليعة العربية في معركة الثأر، مؤهّلة إذا اتسم عملها بطابع الجد والصرامة والواقعية أن تحتل مركز الصدارة في قلوب الجماهير، فلا يعلو على صوتها صوت. إن الرجل الذي

يخاطبك من على خط النار، سلاحه بيده، والجرح ينزف من جبينه، يظل كلامه أشد وقعاً على سمعك من أي كلام يأتيك من خارج المعركة».

وحقيقة أخرى، كما أراها أسوقها بهذه المناسبة. إني أؤمن بالعمل الفدائي، بجدواه وفعاليته. فهو يرهق جيش العدو ويكبّده الخسائر. وهو يقلق جماهيره ويفسد عليهم نشوة النصر وأحلام الطمأنينة في ظل ما اغتصبوه وسرقوه. كما يدقّ بعنف الضمير العالمي الذي جعلته الدعاية الصهيونية يحسب أن صفحة فلسطين العربية قد طواها التاريخ. وهو من بعد يرفع معنويات جماهيرنا في الأرض المحتلة وخارجها. ولكني لا أؤمن بالعمل الفدائي وحده سلاحاً قادراً على استرداد الحق السليب وإنقاذ فلسطين العربية، فليست هجمات الفدائيين مهما كان مضاؤها وأثرها قادرة وحدها على سحق جيش العدو الإسرائيلي وحمله على الاعتراف بالحق العربي. إن سبيل الخلاص يظل مرهوناً بدور الجيوش العربية، فهي وحدها قادرة على حسم المعركة، إذا اعتمدت حدّاً أدنى من التعاون وحداً أدنى من الثقة فيما بينها[1]...

ثانياً– دعم العمل الفدائي:

لم يبقَ الرئيس كمال جنبلاط في المرحلة النظرية بالنسبة للعمل الفدائي وللقضية الفلسطينية، بل مارس نشاطاً سياسياً وإعلامياً ملموساً في سبيل هذه القضية بحيث شارك في المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت لدعمها وأبدى رأيه خلالها بحيث جاء تدخله مؤثّراً في مجرى الثورة الفلسطينية.

ففي شهر نيسان من العام 1973 وبمناسبة انعقاد اجتماع للأمانة العامة للجبهة الشعبية الفلسطينية في بيروت، رأس الاجتماع الرئيس كمال جنبلاط بحضور ياسر عرفات قائد الثورة الفلسطينية، وممثلين عن الفصائل الفلسطينية وعن أحزاب عربية مناضلة. وقد تقدّم كمال جنبلاط ببيان تفصيلي عن

(1) انظر ملحق رقم 1: رؤية كمال جنبلاط للنضال الفلسطيني والعربي.

وضع منطقة الشرق الأوسط والمشكلات التي تعترض المقاومة الفلسطينية مع اقتراحات للتدابير الواجب اتخاذها في هذا الشأن مستقبلاً. وصدر عن المجتمعين تقرير سياسي ومقررات تنفيذية مهمة[1].

وفي السنة نفسها وإثر مقتل القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت وخلال الاحتفال بتشييعهم، ألقى الرئيس كمال جنبلاط كلمة باسم الجبهة العربية المشتركة في الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية في لبنان[2].

* * *

(1) جريدة الأنباء، 6 نيسان 1973.

(2) كمال جنبلاط، مختارات، أحاديث عن الحرية، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، آذار 1987، ص 185-191. (انظر ملحق رقم 2).

ملحق رقم 1

رؤية الرئيس كمال جنبلاط للنضال الفلسطيني والعربي

نقلت جريدة الأنباء تفاصيل لقاء الرئيس جنبلاط مع «فلسطين الثورة» جاء فيه حول النضال الفلسطيني والعربي ما يأتي:[1]

«- استطاعت المقاومة فكّ الحصار الخارجي عنها وتقدمت خطوات هائلة على صعيد العالم الثالث وعلى صعيد الأمم المتحدة. حيث انتصرت انتصاراً ساحقاً لم يتسنّ لأية حركة تحرير وطنية أن تحقق مثله.

لكن الشيء الغريب هو أن هناك محاولات لتطويق المقاومة وتحجيمها على الصعيد العربي. وهذا شيء نستطيع فهمه: انتصارات في الخارج ومحاولات تطويق في الداخل.

إدانة الصهيونية بالعنصرية والمطالبة بحقوق الشرعية لشعب فلسطين ومقاطعة الأونيسكو واللجان الأخرى لإسرائيل والمطالبة بتعليق عضويتها إلخ... بينما -على الصعيد العربي- نرى ركضاً إلى التسويات أيًا كانت، ونرى من جهة

---

(1) الأنباء، 10 كانون الثاني 1976.

ملاحظة: نقلنا عن المقابلة فقط الرؤية الإقليمية للنضال رغم أن المقابلة شملت أيضاً الصراع اللبناني الداخلي الذي لم نطرق إليه هذا كونه خارج موضوع بحثنا.

أخرى الضعف العربي الذي لا نجد له ترجماناً، لا نجد أسباباً له. أمّة تملك هذه الطاقة النفطية الهائلة وتملك فائض 68 مليار دولار عن سنة 1974 لا تركب قطار التسوية في حين أنها تملك إمكانية تحرير أكثر من إسرائيل، وليس إسرائيل واحدة. إننا نستغرب ضعف الموقف العربي ونستغرب هذا التخلّي العربي عن المواقع السياسية المفروضة والغفلة عن القدرات المتوفرة اليوم للعالم العربي.

إننا نأمل - بسبب صمود المقاومة- أن تنعكس هذه الانتصارات الخارجية على الداخل وأن تترجم إمكانات الأمة العربية إلى أفعال وإلى نضال من أجل التحرّر.

إن الأمم المتحدة وبعض الدول تطلب منّا الصمود أكثر مما تطلب الأنظمة العربية.

وفي رأيي أنه يجب تحديد الأهداف المرحلية وعلينا أن نتخلّى عن مشاريع القرارات لسنة 67 ولسنة 73 لأنها قرارات كان لها ظروفها ووضعت من أجل الهدنة، كان لا بدّ منها من أجل وقف إطلاق النار.

إذا أردنا أن نتمسك بقرارات الأمم المتحدة فليكن قرار إعادة مليون و400 ألف فلسطيني إلى داخل إسرائيل والإصرار على إعطائهم حقّ المشاركة السياسية أي نسف إسرائيل من الداخل.

لقد حققت الثورة إنجازات كبيرة في زمن قصير نسبياً واستطاعت رغم مشاكل ومؤامرات وتحديات كثيرة أن تخلق تياراً جديداً في العالم العربي. لكن الثورة الفلسطينية لم تتوحد في ظرف هي في أشدّ الحاجة إلى الوحدة لأن الخلاف بين المنظمات هو حجة يستخدمها أعداؤها دائماً - كما تفعل الكتائب الآن- لضربها وتشويه صورتها. والخلاف يسيء إلى الثورة الفلسطينية في الخارج أكثر مما في داخل الوطن العربي ويتيح للأنظمة العربية من خلال دعمها هذا التنظيم أو ذاك أن تتدخل في شؤون المقاومة.

لذلك أنا أدعو في الذكرى (11) لانطلاقة الثورة الفلسطينية أن يكون العام الثاني عشر من عمرها هو عام التلاحم والوحدة وعام كسر محاولات التطويق. لأن كل هذه المؤامرات تهدف إلى كتم

الصوت الفلسطيني لأنه صوت يزعج الجميع ولا يقبل ما يقبل به الجميع.

فلسطين الثورة: ما هي آفاق التحالف بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لا سيما وأن هذه العلاقة بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية هي تجربة فريدة من نوعها إذ هي للمرة الأولى التي تنشأ فيها علاقة مصير بين حركة تحرّر وطني وبين حركة وطنية أخرى على أرضها.

* هناك ما هو أكثر من تحالف بين المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، هناك وحدة أهداف ومصير. في النهاية فإن الهدف الواجب صيانته هو الوجود الفلسطيني في لبنان وسلامة هذا الوجود. واستمرار الثورة الفلسطينية لا يعني الفلسطينيين، وحدهم بل هو مهمة من مهمات حركة التحرر العربي بما فيها الحركة الوطنية اللبنانية. فيما يخص القضايا الداخلية هناك طبعاً بعض الخلافات ويجب أن يكون هناك نوع من أنواع فكّ الارتباط السياسي حتى تستطيع الحركة الوطنية أن تنطلق. وكما أن اللبنانيين هم أصحاب مصلحة في سلامة واستمرار الثورة الفلسطينية، فإن الثورة الفلسطينية هي صاحبة مصلحة في التغيير السياسي في لبنان لأنه لا يمكن إقامة علاقات سليمة بين لبنان والمقاومة إلا في ظلّ حكم وطني. فالحكم الوطني في لبنان هو ضمانة للفلسطينيين وقد يساهم أيضاً في تحرير المقاومة من ارتهانها لأية دولة عربية، ويضمن لها حرية التعبير عن صوتها، وهو ما تحاول المؤامرة الحالية كبته.

فلسطين الثورة: **هذا يقودنا، بعد ثمانية شهور من الصراع المفتوح، إلى التساؤل عن احتمالات هذا الصراع في الساحة اللبنانية؟**

* أسباب الصراع في لبنان صارت معروفة. منها العربي والدولي والداخلي. ومنها ما يتعلق بالوجود الفلسطيني ـ فريق من المواطنين يرفض قبوله ـ ومنها ما يتعلق بالأوضاع الداخلية اللبنانية المرتبطة بالنظام السياسي القائم وانعكاساته على النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. والأفكار الجديدة التي دخلت إلى البلاد. كل تعديل في النظام السياسي مقدمة لحكم أفضل على

الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وهناك أسباب عديدة أيضاً منها وجود نوع من «الاسترخاء» على الصعيد العربي خاصة بعد اتفاقية سيناء وبعد بروز البخل العربي كعنصر من عناصر التخلي عن المطالب الأساسية للنضال السياسي في سبيل تحقيق تسوية مقبولة فعلاً من الجميع ومقبولة من الفلسطينيين على صعيد دبلوماسي واسع. كل هذه العوامل أدت إلى انعكاس التخلي العربي على الساحة الداخلية في لبنان. لهذا السبب نرى أن الرأي العام العربي لم يتحرك كما يجب أن يتحرك لأجل نصرة قضية عروبة لبنان التي يناضل لأجلها سبعون بالمائة من الشعب اللبناني... وطبعاً لم تتحرك الحكومات العربية كما يجب أن تتحرك. نستطيع أن نجد - إلى حد ما- عذراً للشعوب العربية في الوقت الراهن لأنها بمعظمها موضوعة ضمن سجون إطارات مفروضة علينا. إطارات من كبت الحريات العامة. فلا توجد ديمقراطية سياسية وطالما لا توجد ديمقراطية سياسية فلا يمكن أن تتحرك الجماهير. لم تستطع الأنظمة العربية بعد أن تتفهم الحاجة الماسة لتكوين ديمقراطية سياسية وإشاعة جو من الحريات والحقوق. وحتى في الأنظمة التقدمية العربية لا نجد ضماناً للحريات السياسية .

هذه بعض الأسباب، أضف إليها تأثر الرأي العام بالدعايات القائلة إن الشيوعيين هم الذين يفتعلون المشاكل في لبنان. كأن الأمر هنا يتطلب بعض الحكمة من قبل العناصر الماركسية في لبنان بحيث لا تظهر كثيراً على الساحة، لأنها تظهر في ميدان الدعاية بحجم أكبر من عددها وقوتها الفعلية. هذا الظهور ربما أثّر في الوضع العربي وخصوصاً الأنظمة، لأنّنا يجب أن لا ننسى أن العالم العربي الإسلامي لم ينعتق بعد من التحسس العميق بالشعور الديني السالف والتقليدي، بل إنه - على صعيد الدول التقدمية العربية- لم يخط أية خطوة نحو العلمنة الحقيقية لأنه لم يخط أية خطوة نحو الديمقراطية السياسية. هذه الأسباب طبعاً أثّرت في الوضع العربي، ونستطيع أن نجد أثرها في الكويت والخليج والسعودية ودول أخرى، حيث نجد أن الحكومات العربية قلقة من هذا الظهور.

العنصر الثالث هو الخلافات العربية

القائمة، بين مصر وسوريا من جهة، وبين العراق وسوريا من جهة أخرى إلخ، هذه الخلافات جعلت دينامية المعركة ضد إسرائيل تنخفض، خصوصاً بعد أن توجهت مصر إلى الولايات المتحدة وتركت الحلف الطبيعي الذي يربطها بالاتحاد السوفياتي. واندفعت في التيار الانعزالي الذي يقودها ـ برأينا ـ إلى طريق مسدود لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقوم مقام الاتحاد السوفياتي ولا يمكن لأوروبا أيضاً أن تقوم بهذا الدور. وبالنسبة لموضوع الأسلحة بالذات قرأت تحليلات تقول بأن أوروبا كلها مجتمعة لا تستطيع أن تحل محل الاتحاد السوفياتي بمد مصر بالأسلحة. لا تستطيع أن تمدّنا بأكثر من 20 بالمائة من حاجتنا إلى الأسلحة. فمن أين نأتي بالثمانين بالمائة الباقية؟ كما أن أوروبا أو غيرها غير قادرة أو راغبة في تنمية الاقتصاد القومي العربي...».

* * *

ملحق رقم 2

كلمة الرئيس كمال جنبلاط في حفل تأبين القادة الفلسطينيين الذين استشهدوا في بيروت – نيسان 1973[1]

«في مسيرة التحرّر الكبرى، يتساقط الشهداء وينطوي علم الأبطال، ولكن الثورة التي أنبتتهم وحملتهم وقادوها ووجهتهم في تحرّكهم نحو الهدف المحدّد الأخير، تتزكّى بعبير دمائهم، وترتفع شعلتها بقرابين تضحياتهم، وتتقدم في سعيها بمقاصدهم وباستشهادهم...

فرحمة واسعة على الأموات الأحياء الذين ينيرون السبيل، ويستحثّون الهمم في الطريق الصاعد الشاق، ويزرعون في القلوب، المتخاذلة عن القيام بالواجب، بذور الهداية، وتوق النضال، ومطلب الوحدة لأجل الانتصار...

صور وأسماء وقامات معنوية حبيبة تنتصب في خيالنا المتوقّد تأملاً بالمصير، وتبرز في حافظتنا المفجوعة، وفي قلوبنا الحزينة، ويستطيل بها أملنا، وتستقيم بها عزتنا، وتشرف بها قوميتنا. وكأنها المشاعل على مراتب هذا السلّم الموصل إلى تحقيق التحرر، وتعبيد طرق العودة إلى عكا وصفد وحيفا ونابلس والقدس ورام الله وكل

(1) المرجع: كمال جنبلاط، مختارات: أحاديث عن الحرية، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، 1987، ص 185-191.

موطن يدوس أرجاءه المستعمر الصهيوني في حماية دولة العصابة الكبرى الطاغية، في نزعتها العمياء للسيادة، وفي كفرها بالقيم، وفي تقويضها لسلام وأمن العالم: الولايات المتحدة الأميركية.

وإنما الخطة قد وضعت لاستئصال شأفة المقاومة السياسية لشعب فلسطين العربي في الأرض المحتلة وفي فلسطين المغتصبة سنة 1948 وفي الخارج حيث يقدم لشعب فلسطين علم الثورة وركيزة للمقاومة وزعامة للقيادة الجماهيرية...

وبدأت المؤامرة في الأردن، ولُوحق وحوصر العمل الفدائي فيها، وكانت مآسي المذابح التي شهدناها مذهولين، وشهدها العالم وهو لا يدرك في مجال حيرته لها معنى... وهل سبق لدولة أن قضت على طلائع ثورتها التحرّرية، وقامت بتقويض عمود تحررها الفقري، وأسهمت في تعذيب شعب باسل عربي مناضل اغتصبت أرضه وطرد من بلده، واستقر في مهاد إخوانه وجيرانه وذوي رحمه وتراثه وعنصره؟ فذهب الآلاف والآلاف، من إخواننا الفلسطينيين والأردنيين وسواهم من العرب، ضحايا العدوان على الرجال والشيوخ والشباب والنساء والأطفال على يد الحاكم الأردني الجائر المجرم.

ثم انتقلت المؤامرة إلى ملاحقة الفدائيين في العالم العربي، حيثما استقر لهم قرار، فإذا بسلاح الطيران الإسرائيلي يأخذ مهمة الحكم الأردني في مجالات الملاحقة والقصف والضرب والتقتيل والإرهاب. كأن الحسّ الصهيوني الذي قاسى ما قاساه في ألمانيا النازية من آلام وعذاب وتصفيات وتهديد، ينقلب فيه المظلوم إلى ظالم، وتتلبّس فيها الضحية ذهنية الجزار. وإذا - وسط تخلف العالم العربي عن الاتفاق والوفاق ولو على حشد طاقات قوى الدول المواجهة - إذا بالطائرات الإسرائيلية تتحوّل في شبه فراغ الأجواء العربية من الدفاع الشامل القادر إلى أدوات غزو وكأنها جِمال نوق السماء تضرب وتقصف وتبيد وتهدم وتنسحب، وكأن ليس للعرب طائرة واحدة تستطيع أن تبلغ أجواء تل أبيب وأشدود ويافا المحتلة لتلقّن أرباب قرصنة الأجواء درساً ولو واحداً وفريداً من نوعه...

وفي ممارسة منطق تلقّي الضربات وعدم الرد عليها، تتطاول أذرع إسرائيل في القصف والتدمير والإبادة، وقد حسبنا أن العرب لن يتجرؤوا على اقتحام أجوائها للقيام بأعمال ثأر مدمر، هي الرادع الوحيد لعدم استمرار خطة الإبادة الحقيقية المعنوية والسياسية والماديّة بشعب فلسطين التي يعتمدها حكام إسرائيل المتلبّسون بأساليب النازية في ما يسمونه خطة لبث روح التحرك العربي ولجم نشاطات المقاومة... ونسي العرب حتى أساليب الغزو الذي كانوا يمارسونه عبر الأجيال وأنّ أفضل خطة للدفاع هي دائماً الثأر والهجوم أية كانت الخسائر.

وتشجّعت إسرائيل، عندما رأت أن كل اعتداء تقوم به على أرض عربية لا يقابله رد فعل، بل يؤمّن لإسرائيل هدنة في صفوف الثورة الفلسطينية بما تمارسه السلطات الحاكمة في البلاد العربية من ضغوط وتقييد على قيادة الثورة وأبنائها لمجانبة القيام عبر الحدود بواجباتهم النضالية.

ثم انتقل إصبع إسرائيل إلى لبنان، وكانت تدخل الفصائل الإسرائيلية ولا تزال تدخل الحدود، ولا تلقى أية مقاومة وأي دفاع من جانب القوى العسكرية اللبنانية، إلا تلك المعارك التي كان يواجه بها الفدائيون الفلسطينيون وأنصارهم في الجنوب باللحم الحي صفائح الدبابات المتقدمة وقنابل الطائرات المدمرة... وكان يؤدي ذلك أيضاً إلى قيام السلطة اللبنانية بالضغط على أرباب الثورة الفلسطينية بأن يحدّدوا نشاطهم، وأن يتوقفوا أحياناً كثيرة عن أعمالهم النضالية...

ولما أدركت إسرائيل مدى نجاحها في هذه الخطة، ولم يدرك المسؤولون اللبنانيون خطر تخاذلهم عن توجيه الأمر للقوات العسكرية بأن تقوم بواجبها - والإسرائيلي يخشى دائماً من تضحية شبابه وجنوده - أخذت إسرائيل تتوغل في لبنان صعوداً حتى الشمال والشرق، بالهجمات الجوية على مدن صور وصيدا وراشيا ثم طرابلس البداوي وسواها من القرى. وأيقنت أن تخاذل السلطات يزيد ويقوى ويصل إلى الشلل التام في المقابل، فنقلت أخيراً نشاطها إلى صميم العاصمة بيروت... وكانت الفاجعة التي

مُنينا بها لانعدام الدفاع عن عاصمة لبنان ومركزها الاقتصادي الأولي الأساسي، ولو بمدفعين للشواطئ اثنين، ولو ببضع صواريخ أرض جو تطلق لمنع الطوافات والطائرات والسفن من الاقتراب من المنازل والسطوح والشواطئ. وتمت الفضيحة وفاقت كل تصور وكل ارتقاب وكل خيال: بأن تمكن ثلاثون شخصاً من المدنيين المسلّحين من دخول بيروت وضواحيها، والمكوث فيها بضع ساعات دون أن تلاحقهم قوى الأمن ولو بثلاث مصفحات وبماية شرطي، ودون أن تقوم بعض فصائل الجيش بواجباتها في قطع الطريق على عملية الإنزال، ومقاومة الإنزال، وما كان ليحصل إلا فرضاً- وللقبض على هذه الفرقة الصغيرة من الكومندوس في طريقها إلى أهدافها... ولكن ماكو أوامر...

«وطني دائماً على حق»: أين هو هذا الوطن الذي تستثمره سياسياً واقتصادياً جماعة من المستغلّين في الحكم... إنه شعار ذلّ يرفضه جميع اللبنانيين.

فجيعتنا بثلاثة من قادة وأبطال من أعزائنا وأصدقائنا وعيون أمانينا - وكل منّا هو صديق لشعبه - وناشري بذور التحرّر في طريق نهضة الشعوب العربية ويقظتها من كبوتها ومن سبات اختلافات حكوماتها: هذا بأصالته ودماثة خلقه وتواضع جانبه وطيب أنفاسه وبقلمه وشعره ولسانه، وأي كمال ناصر فقدنا، وذاك بقدرته على التنظيم والتحريك والقيادة الجريئة الحكيمة - وأي كمال عدوان أصبنا في جانب القلب وفي صميم قدرة العقل، - وذاك الرجل الأبي المقتدر الصافي وكأنه بسمة الفجر- وارحمتاه على أبي يوسف وأمثاله- وكلهم رجال قدوة وأرباب قضية وأبطال ثورة... ولا أنسى أولئك الأبطال المجهولين المتحفّزين القادرين الذين ذهبوا ضحية العدوان التسلّلي الإسرائيلي على بيروت في غيبة الدولة عن المسؤولية، وفي تخوّفها من ممارسة موجبات الشرف البدهي القوة، وفي رعبها عن إغضاب من تتملّق إليهم السياسة اللبنانية التقليدية من أميركيين وغير أميركيين... والذي يدافع عن بيته وعن حقّه في الحياة، وعن أمنه وشرفه، يكسب عطف العالم ويستقطب تضامن

أبناء الوطن، ويدفعهم في طريق الوحدة والاعتزاز والشعور بشيء من الكرامة، أية كانت التضحيات... ربحت اليونان على مدى العصور تقدير وإعجاب العالم كلّه في معركة صغيرة لمضيق جبل تحصّن فيه مائتان من المواطنين فضّلوا جميعهم أن يموتوا لأجل الدفاع عن بلادهم... فكتبت مدينتهم الوفية على نصبهم: «قولوا لسبارطة إننا كنا لها أوفياء»(1).

قسماً بهذه الدماء الزكيّة التي تتألّق فيها صورة ثلاثة من كبار قادة الثورة الفلسطينية، سنظل جميعاً -كلنا في لبنان- أمينين للمقاومة الفلسطينية، أوفياء لها متضامنين معها، مصهورين في قضيتها، لأن هذه الثورة الفلسطينية كانت وفية لنا كعرب أكثر بكثير من وفائنا لها نحن كعرب...

هذا عهدنا باسم الأحزاب العربية المشاركة في جبهة دعم الثورة الفلسطينية وباسم الأحزاب اللبنانية، باسم شعب لبنان الذي يجتمع كلّه اليوم هنا بجميع فئاته وفصائله وأحزابه وهيئاته وشخصياته وجماهيره لتشييع هذا الجثمان الطاهر لثلاثة من أرباب الفداء جمع بينهم شرف التضحية في وحدة الموت كما جمع بينهم نضال الحياة في وحدة شرف الحياة...

قسماً بهذه التربة المضمخة المزكاة بعبق ألف روح وريحان ونسائم جنّة رضوان في احتوائها على أقداس الشهادات لأقدس وأفضل قضية بشرية، أن تقوم جهود العرب جميعها لفتح حدود المواجهة مع إسرائيل لمرور فصائل الثورة الفلسطينية إلى الأرض المحتلة وإلى صميم إسرائيل، وأن يؤمّن قيام الفدائيين العرب بواجبهم النضالي على أرضهم لأجل تحريرها..

وكما اتّحد هؤلاء الشهداء والآلاف مثلهم من إخواننا المناضلين الفلسطينيين

(1) يشير هنا كمال جنبلاط إلى معركة ترموفيل عندما واجه خلالها مائتا مقاتل من اسبارطة بقيادة ملكها ليونيداس في ممر ترموفيل جحافل الجيش الفارسي وأخرتها عن التقدم، مما أعطى الوقت الكافي لبلاد اليونان للتحضّر للمعركة الشهيرة التي هُزم فيها الفرس في ماراتون. وقد استشهد يومذاك جميع مقاتلي اسبارطة وعلى رأسهم الملك ليونيداس.

في الحياة وفي الممات، فلتقم وحدة اتحادية سياسية وقومية جامعة بين دول الهلال الخصيب الأكبر الشامل لوادي النيل وبلاد دجلة والفرات وسهول سوريا لأجل مواجهة العدوان الإسرائيلي وتخطيه والتغلب عليه في معركة المصير العربي الشامل. وفي أضواء أنوار الشهادة الطاهرة، فليصبر المؤمنون. إن من الخيانة الكبرى في هذه المرحلة من التاريخ، وفي هذا الضيق في المواجهة الشرسة للعدوان، أن لا تقوم دولة للاتّحاد بين العرب. من هنا بداية طريق التحرّر ونهايته... لقد توحّدت المقاومة الفلسطينية في النضال، في التضحية، في الاستشهاد، فعلى العرب أن يتوحّدوا... على العرب الحاكمين أن لا يفرّطوا بالثورة الفلسطينية، على العرب الحاكمين أن لا يضحوا بشعب فلسطين...

إخواني، عزاؤنا الوحيد، في هذه الظروف المدلهمّة بظلمات التفرقة وتلمّس المصير، أن للثورة الفلسطينية في كل يوم وفي كل ساعة أحياناً شهيداً. وأن ضياء هذا الاستعلاء في معراج الحياة والموت لا بد أن يدخل منه شعاع إلى القلوب فيحرق الغشاوة التي تمنع بين بعض الحاكمين - القائلين بالوحدة العربية- أن يلتقوا على سبيل وعلى نهج واحد وعلى كيان قوي واحد: أي على الصراط المستقيم... ومن تحوّل عن هذا الصراط عاش في أيامنا ظالماً ومظلماً...

رحمة الأحياء والأموات نستغيثها على جثمانكم الطاهر أيها الأخوان الأبرار، وأنتم تذكرون مثال الصحابة حول النبي الكريم، فتتذكرون وتستلهمون وتعيشون وتموتون، أشرف الحياة التي تقود إلى أشرف الميتات».

* * *

الفصل الثاني

استخدام سلاح النفط في معركة فلسطين

ضمن مفهوم الرئيس كمال جنبلاط للمعركة ضد العدو الصهيوني، وفي إطار تفكيره الاستراتيجي العام، نادى باستخدام النفط العربي كسلاح في المعركة ضد العدو الصهيوني وعرّابه الأميركي وذلك من خلال:[1]

أولاً- الاستراتيجية النفطية:

- تخفيض إنتاج النفط العربي.

- قطعه كلّياً عن بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وذلك حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وإلى أن يعود الفلسطينيون اللاجئون إلى ديارهم وممتلكاتهم.

- المتابعة بمقاطعة ألمانيا إلى أن تدفع ما يقابل المبلغ الذي دفعته كتعويض لليهود، وذلك لصالح التسليح والتنمية العربية.

- شمول المقاطعة دول أوروبا الشرقية التي سهلت عبور اليهود الشرقيين إلى إسرائيل من خلال تحريك عصا النفط.

(1) كمال جنبلاط، مختارات، أحاديث عن الحرية، المرجع نفسه، ص 207-213.

- كسب تأييد أخصام القضية العربية والفلسطينية.

- تنفيذ سياسة إعلام خارجي تتفق مع الخطة النفطية، وذلك للتصدّي للدعاية الصهيونية.

- إضافة تحرّك دبلوماسي مستمر إلى التحرك النفطي والإعلامي.

- استخدام القروض والمعونات الاقتصادية العربية للدول المتخلفة في مخطط دعمها للقضية العربية والفلسطينية، وذلك من خلال قيام مصرف عربي دولي لا يقل رأسماله عن خمسة مليارات دولار.

- تأميم حصص الولايات المتحدة الأميركية في شركات النفط العربية ضمن شعار «نفط العرب للعرب».

- المتابعة بتزويد الدول الصديقة والداعمة للحق العربي، كفرنسا مثلاً، لزيادة فائدتها في بعض مؤسساتها الصناعية كالتكرير والصناعات البتروكيميائية.

- فكّ ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة الأميركية لكسبها إلى الجانب العربي.

ثانياً- مؤتمر الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية:

هذا الفكر الاستراتيجي لاستعمال النفط العربي نقله الرئيس كمال جنبلاط إلى الجزائر حيث عقد مؤتمر المجلس العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية من 20 إلى 23 من كانون الأول عام 1974 بحضور ياسر عرفات وأمين عام الجبهة الرئيس كمال جنبلاط وتمثّلت فيه أحزاب وتنظيمات مختلفة من العالم العربي.

وقد تقدّم الرئيس جنبلاط بتقرير إلى المؤتمر ركّز فيه على المعطيات الآتية:[1]

- توعية الجماهير العربية للأخطار التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية.

(1) تقرير الأمين العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية في الجزائر، في 23 كانون الأول 1974، جريدة الأنباء 1/ 1/ 1975.

- تنمية شعور التضامن مع ممثلي الثورة الفلسطينية.

- التصدي لبعض الحكومات العربية التي تعرضت للثورة الفلسطينية.

- محاولة إيجاد تفاهم بين دول المواجهة لتأليب الجهود في ضوء المصلحة القومية الفلسطينية.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وعدم التحيز لأي منها إلّا في ما له علاقة بالقضية الفلسطينية.

- وجوب تأمين المال اللازم للمعركة المشتركة ضد العدو من الدول العربية المتقدمة صناعياً وذلك بقصد دعم دول المواجهة.

- ضرورة تنمية الزراعة في الدول العربية خاصة في السودان والعراق والجزائر بحيث تتمكن الدول العربية من الاستقلال الكامل عن العالم الخارجي بالنسبة للمواد الغذائية.

- تأمين المال اللازم لمباشرة سياسة إعلامية دعائية واسعة موجهة خاصة إلى الرأي العام في الدول ذات النظام الديمقراطي السياسي كأوروبا وأميركا. وذلك يهدف إلى دعم المجهود العسكري والدبلوماسي والقضاء على نفوذ الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والعالم.

- مفتاح الحلول على صعيد مواجهة إسرائيل في المنطقة العربية، وعلى صعيد الصهيونية العالمية، هو في حسن استخدام النفط والمال العربيين لصالح المعركة، ولصالح السلام في العالم. وهذا ما يسمح للعرب بمحاصرة إسرائيل دعائياً ومالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وأن يطالبوا بإقامة الدولة الفلسطينية العلمانية المشتركة الموحدة.

- لا بد من الاعتراف بأن سياسة الوفاق الدولي تعكس ظلها على الصراع القائم بين العرب وإسرائيل في الحرب والسلم. وهذا ما أدى إلى تراجع في تزويد الاتحاد السوفياتي للعرب بالأسلحة والمعدات. لكن حرب تشرين قلبت المعادلة ولفتت أنظار العالم إلى الإمكانات العربية في ميادين التخطيط والصمود على الكفاح وصولاً إلى النصر الذي تحقق باستخدام الأسلحة السوفياتية الصنع.

- الرغبة في استئناف مد مصر

بالأسلحة من قبل الاتحاد السوفياتي كي تعوض ما خسرته في حرب تشرين.

علاوة على ذلك، ينبغي توفير المال اللازم، بهدف تأمين السلاح لدول المواجهة بالكميات المطلوبة وبالسرعة الممكنة للاستمرار في مواجهة إسرائيل والدعم الأميركي لها.

– اقتراحات الدعم جاءت كالآتي:

* تخصيص مبلغ عشرة مليارات دولار لدول المواجهة (مصر وسوريا).

* تخصيص مبلغ موازٍ لمساعدة دول العالم الثالث المتخلفة لتأمين دعمها للعمل العربي ضد العدو.

* تأسيس مصرف عالمي دولي للقروض المالية لمساعدة الدول الصديقة للاستقلال عن التبعية للولايات المتحدة، ومنها الاتحاد السوفياتي وأوروبا.

* تخصيص مليار دولار سنوياً للدعاية العربية بما فيها امتلاك وسائل الإعلام.

* انتهاج سياسة نفطية بالنسبة للعالم الثالث تمكّن دوله من استعادة تكاليف شراء النفط.

* إنشاء صندوق مشترك لفائض المال العربي الناجم عن مبيع وتسويق النفط لتوظيف أمواله في دعم الصمود العربي.

– ضرورة توجيه عناية أكبر بالعالم الخارجي وخاصة الأوروبي وتحريك الإعلام الأجنبي لمصلحة القضية العربية.

– الدعوة إلى مؤتمر بندونغ جديد وإلى إحياء حركة التحرر الأفريقي الآسيوي تمشياً مع مبدأ عدم الانحياز والتعاون الإيجابي، وتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى.

– طرح شعارات الوحدة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإقليمية والقارية[1].

(1) انظر ملحق رقم 3: نص كلمة كمال جنبلاط حول استخدام سلاح النفط العربي.

للمزيد من التفاصيل عن تقرير الرئيس كمال جنبلاط في مؤتمر المجلس العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية في الجزائر، انظر الملحق رقم 4.

ملحق رقم 3

نص كلمة الرئيس كمال جنبلاط حول استخدام النفط كسلاح في الصراع ضد إسرائيل[1]

«أيها الإخوان،

وسط جعجعة طاحون السياسة وزحمتنا في إعداد البيان السنوي للحزب التقدمي الاشتراكي، وبين رحلتين متلاحقتين، يصعب علينا فعلاً أن نؤدي هذا الموضوع الخطير حقه من التفكير والتحليل والاستقصاء العلمي، وخصوصاً في ضوء النتائج الاقتصادية والنتائج السياسية والانفعالية، النفسية التي تسبب بها تنفيذ تخفيض إنتاج النفط العربي، وقطعه كلياً عن بعض الدول، وفي رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

منذ زمن طويل ارتفعت مطالبتنا باستخدام النفط العربي لأجل المعركة... ومما لا شك فيه أنه لو وقعت الحرب العربية الإسرائيلية في خريف سنة 1974 عوض قيامها في خريف هذه السنة، لكان الضرر اللاحق بالولايات المتحدة الأميركية أضخم بكثير مما بدأ أن يكون عليه حالياً... ولذا فمن رأينا الاستمرار في قطع النفط عن الولايات المتحدة إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وإلى أن

(1) كمال جنبلاط، مختارات، أحاديث عن الحرية، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، 1987، ص 206-213.

يعود الفلسطينيون اللاجئون إلى ديارهم وممتلكاتهم في إسرائيل، أياً كان مصير هذه البيوت، فالحق لا يقبل التسوية أبداً في هذا المجال... والمعلوم أن الولايات المتحدة الأميركية ظهرت عملياً، بمساندتها لإسرائيل مادياً وسياسياً وعسكرياً، وخاصة من خلال تصرفها إبّان حرب السادس من تشرين، وبرزت كالعدو الحقيقي للأمة العربية ولقضية الحق الفلسطيني بشكل خاص.

وكان يجب أن تتوجه المقاطعة التدريجية أو الكليّة للدول التي أسهمت في تكوين إسرائيل كألمانيا الغربية التي وضعت لإسرائيل ما يقرب مليارات الدولارات - ولا أذكر الآن المبلغ تماماً والذي لا يقل عن العشرة إلى 15 ملياراً - وهذا المال كان يجب أن يدفع لعائلات اليهود الذين أودت بحياتهم النازية، لا أن تدفع ألمانيا ما يقابل هذا المبلغ لصالح التسليح والتنمية العربية... ولا أدري إذا كانت بريطانيا - بوصفها صاحبة وعد بلفور - ليست مسؤولة أولى عن إنشاء إسرائيل، وإذا كانت السياسة تقضي أو لا تقضي بإخطارها في حقل المعاملة بالمثل ولو إلى مدة وجيزة من الزمن... لأن الجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق شعب فلسطين هي بالنسبة لجيلنا جريمة لا تغتفر.

كما يجوز ربما هزّ عصا السائل الأسود في وجه الدول التي يتسلل من خلالها اليهود الشرقيون ويعبرون إلى إسرائيل.

إنني أعطيت بعض الأمثلة لأدلل على صورة وضع تخطيط لاستخدام سلاح النفط يأخذ بعين الاعتبار:

1- الإيذاء المتصاعد ما أمكن لاقتصاد ورفاهية ومالية الولايات المتحدة الأميركية التي تورطت مع إسرائيل كما لم تتجرأ على ذلك أية دولة أوروبية.

2- دراسة وقع تخفيض أو قطع النفط عن دول تلتزم بالاقتصاد الأميركي من وجهة استيراد وتصدير المواد الأولية للصناعة الأميركية.

3- تلقين دول قليلة جداً أمثولة قاسية حتى الإشراف على الخراب، ممن كان لها سهم في إنشاء إسرائيل أو دعمها لتكون عبرة لغيرها من دول المجموعة

الأوروبية ومن دول العالم. فالسياسة النفطية كالحرب ليس فيها رحمة، وإنهم لمّا قدروا علينا لم يرحمونا.

4- كسب الأخصام للقضية العربية والفلسطينية من خلال تحريك عصا النفط الساحرة. لأن كل أداة اقتصادية لا انفصال لها عن التعبير السياسي المتوافق مع هدف معين ومحدد. فالمرونة والدهاء السياسي والجرأة والحزم والتراجع والتقدم يجب أن تكون من مقوّمات سياسة النفط.

5- السهر على حساسية الرأي العام في منطقة معينة كأوروبا مثلاً، وتنفيذ سياسة إعلام خارجي وفي أمهات الصحف الخارجية تتفق مع الخطة النفطية الموضوعة موضع التنفيذ، وذلك لمقابلة الدعاية الصهيونية، أو الدعاية الجاهلة لكل شيء ربما عن الأوضاع العربية السائدة، وعن حقوق الشعب الفلسطيني، وعن الاحتلال الصهيوني للأرض العربية... وأضيف على التحرك الإعلامي تحركاً دبلوماسياً مستمراً...

6- تحريك ما أسميه «بخرج» مال موارد النفط وما يحتويه لأجل إبراز سياسة القروض والمعونات الاقتصادية واستثمار المشاريع، ولكن بدون تسرّع ولا اهتمام في التظاهر... وذلك لتدعيم بعض الحكومات في موقفها من العرب وللإسهام في حركة التنمية في جميع البلدان المتخلفة في العالم... ولذا نشدد على ضرورة قيام مصرف عربي دولي -في هذا الظرف بالذات - لا يقل رأسماله عن الخمس مليارات دولار لإقراض الدول النامية. وتخصيص بضعة مليارات أخرى لتقديم المعونات، كما كانت تفعل بعض الدول الكبرى تماماً، ولكن بلباقة أكثر تقديراً لحساسية الدول والشعوب.

7- الإقدام على تأميم حصص الولايات المتحدة الأميركية في شركات ومشاريع النفط العربية كما فعلت حكومة العراق بالنسبة للآي.بي.سي. وبالنسبة لنفط البصرة... وقد يكون لهذا العمل أثر في التأثير النسبي على السياسة الأميركية، ولكن أهميته تكمن في تحقيق قومية الثروة النفطية: «نفط العرب للعرب»، كما كانت بياناتنا مع حزب البعث الاشتراكي سنة 1952- 1953

على ما أذكر وما بعد في لقاءات شتورا الدورية.

8- اتخاذ كل الحيطة لكي لا تتأذى الدول الأصدقاء لا من قريب ولا من بعيد بتخفيض إنتاج النفط... بل زيادة فائدة الأصدقاء في بعض مؤسساتهم الصناعية (كالتكرير والصناعة البتروكيميائية). ففرنسا مثلاً لها مصلحة في أن تكون منشآتها لتكرير النفط وبيعه لأوروبا في طليعة الذين يتعاطون عملية التكرير.

9- ضرورة كسب أوروبا إلى الصف العربي وتحويلها عن الولايات المتحدة الأميركية.

سلاح النفط هو ذو حدين، وكما سبق لنا وألمحنا أن توجهه وتلازمه سياسة ماهرة وحذق في الدعاية المستترة المعلنة، ودبلوماسية ناشطة لجسّ النبض واقتراح التعديلات، والمد والجزر وكأننا في معركة حربية حقيقية.

ويجدر في هذا المجال كسب إيران وتركيا إلى الصف العربي.. ولا يمكن للأحاسيس الإسلامية إلّا أن تفعل فعلها في النهاية... فقد دللت حوادث حرب السادس من تشرين على يقظة الشعور الإسلامي لدى الشعوب المعتنقة للدين. والاتفاق مع إيران على عدم زيادة النفط أمر ضروري، كما أن تحسين العلاقات مع تركيا... ولو أنها ليست من مصدري النفط لعلمنا، هو على صعيد سياسي واستراتيجي آخر ذو أهمية بالغة.

أضيف إلى كل هذا ضرورة تنمية مشاريع التكرير وتصنيع النفط في العالم العربي على غرار ما يخطط في سبيل ذلك في بعض الدول العربية المنتجة للسائل الأسود.

كنت في العراق منذ يومين، واتصلت بخبير لبناني السيد غسان قانصو كلفته الحكومة بدراسة ما يسميه استراتيجية استثمار النفط وتوزيع المصافي... وكان رأيه أن تكرير النفط قبل تصديره في مصافي هائلة تقام لهذا الغرض يجعل ربح الدولة الصافي يتضاعف بالنسبة لسعر مبيع النفط الخام. أما في مجال التصنيع فيكون فارق الدخل الناجم عن مقابلة بسيطة بين دخل النفط الخام ودخل المواد المصنعة من النفط الخام يكون الفارق ثلاثين إلى

خمس وثلاثين مرة. أي أن مليار دولار النفط الخام ينتج ملياري دولار من أرباح النفط المكرر و30 إلى 35 ملياراً من الدولارات -ربما صافياً- بعد عملية التصنيع.

هذا هو أيضاً وجه من وجوه معركة النفط الكبرى التي أصبحت فيها المواد المصنعة من النفط متشعبة وكثيرة جداً وتستخدم في جميع الصناعات تقريباً، وبعض منتجاتها ستصبح مصدراً رئيسياً لتغذية الدواجن والأبقار وسواها بالعلف البروتيني المستخرج من النفط.

خرجت الأمة العربية - في مظهر وحدتها المعنوية والسياسية أو في التظاهر المخلص بذلك إبان الحرب العربية الإسرائيلية- خرجت الأمة العربية، على حد تعبير أحد السفراء الأجانب، كدولة عظمى على الصعيد العالمي. وفي الواقع أن عصب الحضارة والتقدم الصناعي والمواصلات لا يزال يرتكز بشكل أساسي رئيسي على النفط. وستلتزم الزراعة فيما بعد، وفي بعض اتجاهاتها، كما أسلفنا، أيضاً بمورد تصنيع النفط، علاوة عن الأسمدة الكيمائية التي تستخرج من الغاز الطبيعي أو من بعض السوائل النفطية.

وقد دهش العرب أنفسهم لفعل سحر عصا نفطهم في العالم، واستيقظوا وكأنهم في حلم. فكيف لو تنبهوا إلى المكنات الزراعية الهائلة الكامنة في مساحات وتربة أقطارهم، والتي قد تشكل في المستقبل - إذا استغلت بشكل عملي براغماتيكي- مورداً رئيسياً لتموين العالم- وأفكر بشكل خاص بالسودان ومساحة الأرض الزراعية المروية بالأمطار فيها تفوق مساحة فرنسا على مرة ونصف المرة. وبالعراق (مئة مليون دونم، وبسوريا) بصحاري الجزيرة العربية لو تم إرواؤها بمياه شط العرب.

وحرب النفط الحقيقية يجب أن تكون إذن في مجال التثمير الزراعي والتصنيع لكي تقف هذه الأمة على أرجلها، قادرة في وجه العالم.

سلاح النفط يجب أن يستخدم على جميع الأصعدة، وفي الداخل كما في الخارج... فإذا كان له وجه الضغط لأجل التحرير على صعيد أوروبا وأميركا، فإن له أيضاً وجه رفع مستوى الشعوب

العربية وتوحيدها في وفرة العيش. فهل سيستطيع النفط أن يوحّد العرب؟...

في سنة 1980 ستبلغ واردات النفط العربي ثمانين ملياراً من الدولارات أي ما يقرب من نصف موازنة الولايات المتحدة الأميركية. وسيبلغ هذا الرقم بدوره - إذا اعتبرنا الزيادة النسبية السنوية سبعة إلى عشرة بالماية في أقل تقدير- سيبلغ هذا الرقم القياسي رقماً قياسياً بدوره سنة 1990 يناهز، بل ربما يفوق موازنة الولايات المتحدة الأميركية حالياً... وهذا المال أين يمكن توظيفه وما هي الخطة لأجل ذلك..

إن مال قارون ومال اليهود في العالم على أضعاف أضعافه سيصبح في يد العرب - يهود العالم المعاصر-...

وهذا وجه آخر لسلاح النفط ولضرورة استخدام المال إيجابياً وسلبياً... فيما عدا توجّب سحب الأرصدة من المصارف الأميركية أو من الدول المعادية، أو استبدال الدولار بعملات أخرى.

موضوع سلاح النفط واستخدامه في وجوهه المتعددة المتنوعة يستحق مؤتمراً علمياً واسعاً، وعدة مؤتمرات، إلى أن يسيطر وعي استخدام النفط وتثميره واستعماله سياسياً ومالياً واقتصادياً، بعد أن سيطر بفضل جهود خبراء النفط في الوطن العربي ومنهم الشيخ عبد الله الطريقي والدكتور نقولا سركيس وأمثالهم، وعي قضية النفط في الأوساط الشعبية والحاكمة».

* * *

ملحق رقم 4

تقرير مقدم من الأمين العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية الرئيس كمال جنبلاط إلى المجتمعين في مؤتمر المجلس في الجزائر بين 20 و23 كانون الأول 1974[1]

الموضوع: استخدام سلاح النفط والمال العربي في الصراع ضد إسرائيل

«أيها الأخوان،

تقدمنا بتقرير خطي، منذ بضعة أشهر، من هيئة الأمانة العامة المجتمعة في بيروت بتاريخ 3 و4 و5 تموز (يوليو) 1974، أوجزنا فيه الوضع العام الدولي، والأوضاع العربية التي لها تأثير أو سيكون له تأثير بالغ الأهمية في تطوير القضية الفلسطينية. كما أوضحنا ما اتخذته الأمانة العامة من مبادرات في حقول ثلاثة:

1- توعية الجماهير العربية للأخطار التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية في بعض البلدان.

2- تنمية شعور التضامن مع ممثلي الثورة الفلسطينية ودعم تيار المساندة لهذه الثورة.

3- التصدي لبعض الحكومات العربية التي تعرضت للثورة الفلسطينية، في محاولة استغلال الحوادث الفردية أو المخالفات الخاصة للأنظمة العامة القائمة، أو في سعيها لإقرار بعض

(1) جريدة الأنباء، 1 كانون الثاني 1975 (محفوظات المكتبة الوطنية).

السياسات الأجنبية الهادفة إلى القضاء على القضية الفلسطينية كما تبرز عليه وتنشط إليه وتعبّر عنه في واقعها المتطور من أمن وقومية...

4- محاولة إيجاد صيغة من التفاهم السياسي والمعنوي، ومن التقارب العملي، بين بعض دول المواجهة في قصد توفير مكنة التحرير في أوسع طاقتها وذلك بجمع وتأليب الجهد العربي المشترك كله، وفي ضوء المصلحة القومية الفلسطينية... فقمنا بالزيارات المتكررة أحياناً لعدد من الدول العربية، وكنا ولا نزال نسعى لبعث الجبهة العسكرية الشرقية... كما كنا دائماً نحاول تقريب وجهات النظر، والسعي لتجاوز الخلافات بين هذه الدول وبين بعض أصدقائنا الرئيسيين وخاصة الاتحاد السوفياتي لغاية تدعيم العون المادي والعسكري للجبهة العربية المناضلة لتحرير فلسطين. هذا العون العسكري الذي يجب أن ينمو ويتعاظم بمواجهة تعاظم ونمو الطاقة العسكرية والمادية الإسرائيلية خاصة بعد حرب تشرين، بعد أن يتم التعويض عن خسائر تشرين بكاملها.

5- فيما كنا نحرص على عدم التحيز لأي فريق وفي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية إلّا في ما له علاقة بالقضية الفلسطينية وانعكاسه عليها، قمنا بدعوة واسعة نسبياً لمشروع الاتحاد الفدرالي اللامركزي بين الدول العربية. معتبرين أن الوحدة هي ليست فقط طريق التحرير الكامل للأرض المغتصبة فحسب، بل هي - في نظرة واقعية للطاقات الديموغرافية والاقتصادية والنفطية والمالية والمساحية العربية- الإطار القانوني المتوجب لأجل رفع مستوى الفعالية العربية، في عالم يجدر أن تلعب فيه المجموعة العربية دورها الإيجابي، كطليعة للقوة الثالثة في العالم، أي لتكتل العالم كله، كما أخذت تنكشف عنه أحداث واعتمالات السنوات الأخيرة، وخاصة التبدل الطارئ التاريخي على القوى المهيمنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالعالم الثالث -أي بالتالي العرب، على قدر التزامهم بالعالم الثالث- هم الذين أضحوا مالكي زمام السياسة الدولية كما

تتجلى عليه في جمعية الأمم المتحدة العامة.

6- إننا نضيف إلى ذلك زيارتنا الشخصية لبعض بلدان النفط، ومنها العربية السعودية وسواها، في قصد كشف الحقائق ووضع الأمور المصيرية في نصاب المسؤولية، ولأن المعركة هي بحاجة إلى مال، وثمة مال. وثمة أيضاً مال، نظراً لأهمية المال النقدي المتزايدة بالنسبة لحكومات الشعوب المتقدمة صناعياً التي تستورد من بعضها الأسلحة والماكينات الصناعية - أياً كان النظام المسيطر عليها- أو بالنسبة للدول المتخلفة أو النامية، وخاصة بالنسبة لدول المواجهة مع إسرائيل وذلك تحسباً للحرب العربية الإسرائيلية الخامسة..

وفي رأينا، أنه لو توافر هذا المال العربي، بوفرة مفروضة ومعقولة لمصر وسوريا مثلاً، لكانت إمكانيات شراء العتاد الحربي وتوريده من الدول الصديقة هي بدورها أوفر وأسرع، عوض أن يلتزم أصدقاؤنا القدامى أنفسهم كالاتحاد السوفياتي، بمواعيد للدفع المقسّط تستغرق عشرة أو عشرين سنة.

فكان لا بد، في تصريحاتنا وبياناتنا الصحفية، وإذاعاتنا، وأحاديثنا، مع المسؤولين في البلدان النفطية بشكل خاص، من التركيز على أهمية المال في المعركة، وفي كل معركة، أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي، أم العسكري، وكلها يتضافر ويتكامل... وبعد، ماذا نقول عن مصر وحاجتها للدعم، وقد أشرف سكانها على بلوغ وتجاوز الأربعين مليوناً من البشر على أرض زراعية لا تتعدى الثلاثين ألفاً ونيف من الكيلومترات المربعة...

إن الفائض من عائدات أموال النفط العربي سيبلغ هذه السنة أكثر من 45 ملياراً من الدولارات الأميركية، بعد أن تحسم منه الموازنات العامة العادية والاستثنائية والإعمارية والمتطورة للدول العربية النفطية، وفي تقدير واسع جداً لحاجة المواطن - أي في اعتماد ألف وخمسماية دولار أميركي في ميزانية هذه الدول لكل فرد مواطن، أي بما يتجاوز حصة المواطن الأميركي من ميزانيته السنوية التي تعد أضخم موازنة في العالم لأكثر الدول بحبوحة ورفاهية... وتقدّر

نسبة الميزانية الأميركية بألف وماية إلى ألف ومايتي دولار لكل فرد.

7- كنا نحرص في دعايتنا أيضاً على إلقاء الضوء الكاشف على طاقة البلدان العربية الزراعية خاصة فيما يعود للسودان والعراق والجزائر، بحيث يتأمن، بالتطوير النشيط المتصاعد السريع، استقلال الدول العربية كلها عن العالم الخارجي بالنسبة للمواد الغذائية، في مجتمع دولي أخذ يسيطر فيه على عشرات بل مئات الملايين خطر الجوع، والحرمان المدقع من لقمة العيش، والموت. هذه التنمية الزراعية والحيوانية تمكنت من الرد على الكثير من حاجات أفريقيا والعالم الثالث، بما في ذلك أيضاً حاجة أصدقائنا في العالم الشيوعي... وفي النهاية، يلتزم الاستقلال السياسي ذاته بتأمين الكفاية الغذائية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية - وهي المساند الرئيسي لإسرائيل- تبرز على الصعيد الدولي وكأنها المخزن الوحيد والمصدر الكبير، والممون لأقسام واسعة من العالم.

8- وكانت دعوتنا أيضاً تتوجه إلى ضرورة تأمين المال اللازم لمباشرة سياسة دعائية واسعة، خاصة في الرأي العام للدول ذات النظام الديمقراطي السياسي، كأوروبا وأميركا، ولمبادرة الهيمنة العربية إلى وسائل الإعلام بطرق معروفة، وذلك لدعم مجهودنا العسكري والدبلوماسي، وللقضاء على نفوذ الصهيونية في الولايات المتحدة، وفي أوروبا والعالم. هذا النفوذ الذي تضطر إلى أخذه بعين الاعتبار، في سياق تحقيق سياستها الدولية، الدول الصديقة للعرب. وفي استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وربط الحكومة الأميركية بينها وبين تصديق الاتفاقية التجارية الأميركية السوفياتية، والضغط الدبلوماسي لأجل تحقيق ذلك، دليل على ما نعانيه من واقع التسلط الصهيوني على الرأي العام والسياسة، في الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك في أوروبا وبعض مناطق العالم الأخرى.

المعركة مع الصهيونية هي أضخم بكثير مما يتصورها بعض السياسيين ذوي السذاجة المصطنعة أو الطبقية، طالما أن المسؤولين العسكريين الكبار يعلنون عن

قلقهم لفراغ مستودعات الجيش الأميركي بسبب المعدات والعتاد التي أرسلت إلى إسرائيل لتدعيم الموقف العسكري وطاقة دفاع جيش إسرائيل.

ولا تستغرب أبداً ذلك. فلقد كانت الصهيونية في أساس تأليب دول أوروبا على النازية والفاشية، وسبباً رئيسياً في دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأخيرة. وعلينا أن لا ننسى أبداً لا وعد بلفور، ولا سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، ولا قرار إنشاء دولة إسرائيل وموافقة الأمم المتحدة على ذلك بشقيها المتحالفين، ولاستمرار الاعتراف بإسرائيل من الدول الكبرى بالرغم من تجاوز حدودها، وتحقيقها لسياسة الغزو والتوسع الدائب.

وفي رأينا أن مفتاح كل هذا العائق الهائل على صعيد مواجهة إسرائيل في المنطقة العربية، وعلى صعيد الصهيونية العالمية وأثرها في العالم، هو في حسن استخدام النفط العربي والمال العربي لصالح المعركة ولصالح السلام في العالم

وإذا ما تم للعالم العربي القبض على هذا المفتاح بلباقة وبفاعلية نسبية مضطردة، أمكننا أن نصبح أسياد مصيرنا، لأن العالم كله بحاجة إلى مال، العالم الثالث كالعالم المتقدم صناعياً - أي كان لون نظامه.

وإذ ذاك يصح للعرب أن ينتقلوا إلى محاصرة إسرائيل دعائياً ومالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وأن يتوجهوا إلى المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية العلمانية المشتركة الموحدة، التي أعلنها رئيس منظمة التحرير الأخ والمجاهد الكبير الأخ أبو عمار في الأمم المتحدة، كالمطلب الرئيسي والوحيد والأخير للثورة الفلسطينية، عوض هذا السعي وراء تسوية سلمية تبدو أكثر فأكثر بأنها صعبة المنال، وكأنها خيال يجذبنا، فنتقدم إليه، ثم لا يلبث أن يتوارى، ثم يعود إلى الظهور، وهكذا دواليك..

سياسة الوفاق الدولي وأثرها في الصراع العربي المشترك

لقد قلنا في تقريرنا أمام هيئة الأمانة العامة في بيروت ما نستطيع تكراره دون أي تغيير أو تبديل تقريباً:

يتميز الوضع الدولي بمرحلة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي مرحلة الآفاق الدولي والتعاون لمجانبة الحرب، ولحل الخلافات، وإحلال السلم. وكذلك تحرص الولايات المتحدة -لأسباب اقتصادية وتجارية واستراتيجية- على إقامة علاقات من لون آخر مع الصين الشعبية.

ولا بد من الاعتراف أن سياسة الوفاق الدولي تعكس ظلها على الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، أكان ذلك بالنسبة لسياسة الحرب والسلم، أم بالنسبة لمبدأ عقد مؤتمر جنيف، أم بالنسبة لحل التسوية الذي سيقترح بشأن قضية الشعب الفلسطيني...

ولا شك أن بعض التصرفات في توجيه الانتقاد العلني واللوم القاسي للاتحاد السوفياتي بسبب سياسة الوفاق الدولية - وهو الصديق للعرب والمصدّر الرئيسي للسلاح والعون المادي - قد جعل سابقاً بعض العلاقات تتأزم في غير طائل. كما أن الاتحاد السوفياتي لم يدرك طريقة التوجه إلى الذهنية العربية، ذات الطابع المتحفّز الفريد من نوعه - والتي لا تتجلى أبداً، في أية تسوية عن مطالبها القومية الرئيسية الأخيرة. وكذلك يجدر القول إن الوضع العربي السابق لحرب تشرين، والمتّسم بردّة واسعة من التقلقل والشك العربي الذاتي الظاهر، لم يكن يوحي بالثقة الكاملة لمن يتعاون مع العرب...

لكن حرب تشرين بالرغم من محدودية أهدافها، قلبت المعايير فجأة، ورأساً على عقب، في تقدير الطاقة العربية على التخطيط وعلى الصمود وعلى الكفاح، وعلى حسن التدبير، وعلى الانتصار النسبي -هذا الانتصار الذي تحقق باستخدام السلاح السوفياتي...

هذا ما أعلناه في اجتماع بيروت لهيئة الأمانة العامة... ولعلنا دخلنا في مرحلة جديدة، في مواجهتنا للعدوان الإسرائيلي، وفي علاقتنا الدولية، خاصة بعد أحداث قبرص، وما نجم عنها من خروج اليونان من الحلف الأطلسي بعد عودة الديمقراطية السياسية إلى البلاد وانهيار الحكم العسكري فيها، وبعد

التقلقل الذي تواجهه تركيا بالنسبة لسياسة مجلس الشيوخ الأميركي بالنسبة إليها... وفي هذه الأحداث أكثر من حافز إلى تنمية اهتمام السياسة السوفياتية بالعالم العربي وموقفه الاستراتيجي الفريد، وتقوية العلاقات القائمة، بما فيه خير للعرب، ودول المواجهة بشكل خاص.

ونأمل أن يتضاعف العون العسكري والمادي إلى مصر، بعد أن عادت هذه العلاقات إلى طبيعتها بين البلد العربي الكبير والاتحاد السوفياتي.. فتعوض مصر عن جميع خسارتها في حرب تشرين، وتتمكن من الاستمرار في بناء القوة العسكرية الضرورية لمواجهة إسرائيل واستمرار عدوانها... لأننا قد نكون أمام عدوان شرس وواسع مرتقب، تخطط له إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية... فالحرب الخامسة لم تعد مجرد احتمال، بل قد تكون وشيكة الوقوع في حساب الدول الكبرى، وفي حسبان وتقدير الرأي العام العالمي.

اقتراح حسن استخدام أموال النفط

ومن الطبيعي أن يكون، في طليعة اهتماماتنا، تأمين المال - كل المال - لدول المواجهة لكي تتمكن من الحصول على السلاح بالكميات وبالسرعة المطلوبة، وبالوفرة المطلوبة المتوجبة للاستمرار ولمواجهة الدعم الأميركي والعون المستمر لإسرائيل وقواتها.

وقد طرحنا، ونطرح من جديد، ما يفكر ويقصده ويرمز إليه الرأي العام العربي كله، ويتوجه إلى جعل هذا المطلب قوة سياسية ودعائية ضاغطة:

أولاً: أن يخصص مبلغ عشرة مليارات من الدولارات لدول المواجهة. مصر وسوريا للتسلح وللدعم المالي والاقتصادي.

ثانياً: أن يخصص مبلغ مواز آخر إلى عون ومساعدة دول العالم الثالث... ويكفي أن نذكر أن الجوع -في عهد العلم والتقدم والصناعة - يفتك بعشرات الملايين موتاً، ويهدد حياة مئات الملايين الآخرين... فزكاة المال متوجبة على كل متدين أو مؤمن، أو يشعر بالتضامن والتكافل وبالأخوة البشرية.

ولا بد لي أن أتذكر في هذا المجال كلمة الرئيس المناضل هواري بومدين في خطبة افتتاح ندوة الاشتراكيين في

الجزائر، يوم نوّه بهذا الانقسام الأفقي بين الدول الصناعية ودول العالم المتخلف...

ثالثاً: المبادرة إلى تأسيس مصرف عالمي دولي للقروض المالية، برأسمال بضع مليارات من الدولارات، وبحيث تتجاوز طاقة المصرف الدولي الحالي للأمم المتحدة... فنتمكن آنذاك من مساعدة أصدقائنا ورد الجميل إليهم - وفي طليعتهم الاتحاد السوفياتي - ومن مساعدة الدول الأوروبية، لفصلها، أو لتمكين بعضها من الاستقلال عن الولايات المتحدة الأميركية، ولتوطيد أسس سياستنا في العالم الثالث، ونصرته لنا، واعتماده على نصرتنا.

رابعاً: تخصيص مليار دولار سنوياً للدعاية العربية، ولامتلاك بعض وسائل الإعلام والهيمنة عليها.

خامساً: انتهاج سياسة نفطية بالنسبة للعالم الثالث تمكّن هذه الدول من استعادة نصف تكاليف شراء النفط المدفوعة كبدلات الاستيراد لتوظيفها، بالمشاركة مع الأموال العربية، في كل من هذه البلدان المعنية بالذات. وقد قدّر الخبراء أن تصدير النفط العربي للعالم الثالث لا يتجاوز في أي حال العشرة بالماية (9,3 على ما نذكر) من مجموع صادرات النفط العربي للعالم، أي أن الخسارة النسبية في عدم توفير الربح لا أكثر، لا تتعدى سنة 1974 الثلاثة مليارات من الدولارات الأميركية من أصل الـ64 ملياراً التي سبق ذكرها.

وكم كنا نتمنى أن يؤلف صندوق مشترك لفائض المال العربي الناجم عن مبيع وتسويق النفط، وهيئة مشتركة، وخطة للتوظيف يتفق عليها المسؤولون العرب، وتنفذها هذه الهيئة. فهل نحن نحلم، أم هل الأحلام طليعة تصور الغد ومنطلق تحقق الأماني؟..

آن للعرب أن ينظروا إلى أنفسهم، وطاقتهم، وقدرتهم الممكنة والنامية، كما ينظر إليها أعداؤهم، وكذلك أصدقاؤهم وأنصار قضيتهم في العالم.

خرج العرب من حرب تشرين كقوة كبرى في طليعة العالم الثالث وفي مصير العالم كله... فعليهم أن يستوعبوا هذه القوة وإمكاناتها، وأن ينظموها ويستغلوها.. فقد توافرت لهم من موارد

الطاقة والمال البديهية ما لم يتوافر لأحد في العالم...

هذه هي طريق النصر الحقيقي على إسرائيل، واحتلال العرب لمركز القدرة والنفوذ الذي كانت تمارسه إسرائيل على العالم، الفطنة، والاجتماع على السعي، والخطة هي أساس أقل عمل ناجح.

للمزيد من النشاط

وإننا نعترف بصراحة أمام مؤتمركم العام المنعقد في هذا البلد الطليعي المضياف، الواثب من ثورة المليون شهيد، إن نشاطنا في السنة المنصرمة لم يكن في المستوى المطلوب، أو كما حدث في العام الأسبق، لأسباب منها:

1 - إن وضعنا، كهيئة للأمانة، وكأمانة عامة، لم يعد شرعياً، بعد أن انقضى أجل اختيارنا لمركز الأمانة العامة، وتأخرت عملية انتخاب الهيئة الجديدة وأمانتها العامة الجديدة، وذلك لملابسات وأوضاع كانت خارجة عن رغبتنا وإرادتنا. وقد اطلعتم عليها جميعاً في الزيارات التي قمنا بها، أو قام بها إخوان لنا من أعضاء المكتب التنفيذي للدول العربية...

وإننا نحرص دائماً على احترام الشكل في كل تدبير أو هيئة أو قضية، لأن الشكل هو من موجبات الانتظام العام ولا ينفصل في النهاية - لا مبدئياً ولا عملياً - عن جوهر البنية أو القضية أو الموضوع، كما لا تنفصل الوسيلة المستخدمة عن الهدف الأخير الإيجابي المقصود.

2-لأن أوضاع المقاومة الفلسطينية قد تطورت كثيراً عما كانت عليه في السابق، وبشكل يكاد يكون انقلابياً، على الصعيد العربي والدولي وفي مستوى نشاطات الثورة، بحيث لم تعد هذه الثورة بحاجة إلى مثل التضامن السابق، وأصبح من الضروري تحديد أهداف أخرى لجبهة المشاركة العربية...

ففي الحقل الدولي يكفي التذكير بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي قضى بالاستماع إلى رأي ممثل فلسطين العربية في ندوة المجلس الدولي الكبير، مما يشكل اعترافاً سياسياً ومعنوياً بالشعب الفلسطيني، وبحقه المشروع بالعودة إلى

بلاده، وبتقرير مصيره.

وكذلك التفاف رأي عام العالم الثالث حول الثورة الفلسطينية. والأخطر في نظري الالتحام الجماعي الرائع الذي قام وتجلى في الأرض المحتلة بين شعبها وبين منظمة التحرير بقيادتها.

وأخيراً انقلاب الأوضاع التي كانت تواجه الفلسطينيين في الأردن وفي لبنان. فاعتراف الحكم الأردني بحق الفلسطينيين بإنشاء وحكم دولتهم أمر بالغ الأهمية، بعد ما واجهناه من تصلب على الصعيد الأردني والأميركي على السواء.

الوضع في لبنان

أما في لبنان فيكفي أن تكون الصعوبات الماضية التي مررنا بها والتي أدت إلى تشكل جبهة المشاركة قد تحولت إلى عكسها تماماً. وقد أسهمت الحكومة السابقة، وعلى رأسها الأستاذ تقي الدين الصلح، والتي اشتركنا كجبهة للنضال الوطني فيها بعضوين، أحدهما في مركز وزير الداخلية؛ أسهمت هذه الحكومة وهذه المشاركة في انتزاع جميع الألغام، وفي تهدئة الأجواء، وعودة المياه إلى مجاريها الطبيعية المفترضة بين السلطة بين المقاومة، وفي خلق ظروف من الإيجابية جديدة لم نعهد مثيلها في لبنان، إلّا في العهد الأول للاستقلال... وقد تفضلت الحكومات العربية بتكليف رئيس لبنان الأستاذ سليمان فرنجية بتمثيل العالم العربي كله في إلقاء خطبة الدفاع عن حق شعب فلسطين في الأمم المتحدة... وكان لهذه البادرة العربية أثر كبير في الأوساط اللبنانية كافة ودعمت، بشكل لا يمكن تصوره من بعيد، العلاقات القائمة بين شعب لبنان والثورة الفلسطينية. ودخلنا عملياً في مرحلة من التفاهم الوطيد الأخوي الصادق بين السلطة الرسمية والمقاومة. ولا شك أن تشكيل الحكومة الحالية وعلى رأسها رجل وطني كالأستاذ رشيد الصلح أسهم في كثير من المؤتمرات والاجتماعات الفلسطينية والوطنية، سيقوّي مجالات التعاون والتضامن والأخوة المفروضة. ويشاركه الحزب التقدمي الاشتراكي بعضوين أيضاً في هذه الحكومة.

لأن أوضاع العالم، كما سبق وقلنا

قد تغيرت، فيجدر في نظرنا توجيه عناية أكبر بالعالم الخارجي، وخاصة الأوروبي منه، بواسطة المنظمات الدولية، والاتصالات الوثيقة بالأحزاب الأوروبية، وتحريك الإعلام الأجنبي في فترة أخذت فيها أصوات الشعوب تتساءل لماذا حدث ويحدث كل ما شهدته في العالم؟

الدعوة إلى مؤتمر بندونغ جديد

في هذه الحقبة من التاريخ، تجدر في نظرنا الدعوة إلى مؤتمر بندونغ جديد وإلى إحياء حركة التحرر الأفريقي الآسيوي على أسس جديدة وتمثيل أوسع وأكثر توافقاً مع مبدأ عدم الانحياز والتعاون الإيجابي وتوثيق علاقتنا بالاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى وفق خطة متطورة وواضحة، وتوضيح وتخطيط علاقاتنا بأوروبا وأميركا اللاتينية، وطرح شعارات الوحدة في صورها وألوانها المتعددة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، الإقليمية والقارية، والسعي لتشكيل مؤسسات على غرار الوحدة الأوروبية.

وبكلمة، يجدر بالعقل العربي أن يعطي صور انطباعاته وتخطيط تأملاته لهذه المئات من الشعوب التي تصبو في هذه المرحلة، وعلى كل قارة في كل جزيرة، على التلاقي والتعارف والانفتاح والتعاون المجدي العميق. كما يتوجب في نظري وضمن جبهة المشاركة أن يتوسع تمثيلها للشعوب العربية، فتشملها كافة، خاصة تلك البلدان التي لها هذا الأثر في مصير معركة فلسطين وفي مصير العرب.

أحييكم أيها الأخوان وأرجو لكم التوفيق في مناقشاتكم، وفي اختيار الوجوه الجديدة التي ستتألف منها أعضاء هذه الجبهة وأمانتها العامة، شاكرين لكم ثقتكم الغالية، وشاكرين لهذا البلد الحي المتحفز، الثائر في مواجهة العمران والإصلاح، رئيساً وحكومة وشعباً على رعايته لهذا المؤتمر الكريم.

عاش نضال الشعوب والأحزاب العربية.

عاش شعب فلسطين وبلغ أمانيه الكاملة. عاشت الجزائر».

* * *

الفصل الثالث

مواقف داعمة للنضال الفلسطيني

دأب الرئيس كمال جنبلاط، خلال نضاله الطويل على دعم العمل الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وحفلت خطاباته ومداخلاته في المؤتمرات، وحتى كتاباته في مؤلفاته العديدة بالمواقف الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني. وليس ذلك بمستغرب إذ إن الرئيس كمال جنبلاط عرف بمواقفه العربية الصلبة وبدعواته المتكررة لجمع شمل العرب في وحدة اقتصادية وسياسية وإنمائية وتربوية وغير ذلك.

فالاشتراكية بالنسبة للرئيس المؤسس للحزب التقدمي الاشتراكي تعني تقاسم الثروات والمداخيل. لقد شدّد في كتاباته على عقيدة الحزب الاقتصادية محاولاً تطبيق مفاهيمها ضمن النظام العربي المتكامل، وإقامة صناديق دعم مشتركة في العالم العربي.

لقد سبق وأوردنا نص التقرير الذي قدمه الرئيس كمال جنبلاط بصفته الأمين العام للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية إلى المجتمعين في مؤتمر المجلس في الجزائر خلال شهر كانون الأول 1974. لقد طرح في التقرير فكرة تخصيص

مبلغ عشرة مليارات دولار لدول المواجهة ومبلغ موازٍ لمساعدة دول العالم الثالث وتأسيس مصرف عالمي دولي للقروض المالية ومليار دولار سنوياً للدعاية العربية. كل هذه المشاريع تموّلها الدول العربية المتقدمة صناعياً. كما طالب بانتهاج سياسة نفطية عربية شاملة بالنسبة للعالم تمولها الدول النفطية، وكل ذلك في سبيل دعم القضية الفلسطينية.

سنعدد في هذا الفصل بعضاً من مواقف الرئيس جنبلاط الداعمة للشعب الفلسطيني، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً – التخوف من ضربة إسرائيلية للوجود الفلسطيني:

تخوف الرئيس جنبلاط من قيام إسرائيل بضرب الوجود الفلسطيني بحراً وجواً وبراً في جنوب لبنان، متسائلاً عما يمنع الدول العربية من التبرع لتنمية الجنوب، الأمر الذي يساهم في الصمود اللبناني والفلسطيني أمام التعديات الإسرائيلية.

ففي شهر أيار من العام 1974، عقد الرئيس جنبلاط مؤتمراً صحافياً في مقر الحزب، وتلا خلاله بياناً صحافياً أعدته الجبهة العربية المشاركة بحضور محسن إبراهيم وتوفيق سلطان ونديم عبد الصمد وهاني فاخوري ورغيد الصلح وغيرهم من أعضاء الجبهة. أبرز ما جاء في البيان:[1]

– عرض الاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات عين الحلوة والرشيدية والنبطية.

– العدو الصهيوني ماضٍ في تصعيده العسكري لضرب الوجود الفلسطيني في لبنان.

– الأرض اللبنانية منكشفة أمام العدو ويفتقر أهل الجنوب إلى أبسط مقومات الصمود في وجه هجماته.

– ينبغي التسلح بالمزيد من

(1) جريدة السفير، 23 أيار 1974.

التضامن العربي لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

– إن دعم صمود الثورة الفلسطينية والشعب اللبناني هو قضية تهم جميع القوى الديمقراطية وقوى السلام في العالم. فالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة هي جزء من محاولات الضغط العالمي على الدول العربية لفرض حلٍ يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ويسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها بالقوة بعد حرب حزيران 1967.

– لذلك، قررت الجبهة اتخاذ خطوتين عاجلتين:

* الخطوة الأولى: توجيه نداءات حملتها رسائل إلى رؤساء الدول العربية كافة، وإلى الأحزاب والمنظمات العربية المشاركة للثورة الفلسطينية شرحت فيها وقائع الاعتداءات الإسرائيلية وأهدافها ونتائجها. وأكدت على ضرورة تقديم العون السريع للمساهمة في مساعدة عائلات الشهداء والجرحى وإعادة تعمير المنازل والمناطق التي تعرضت للدمار والتي يقيم سكانها الآن في العراء.

* الخطوة الثانية: توجيه نداء إلى المنظمات العالمية الرسمية والشعبية، كالأمانة العامة لمؤتمر البلدان غير المنحازة، والأمانة العامة لمؤتمر البلدان الإسلامية، ومنظمة تضامن الشعوب الأفرو – آسيوية، ومجلس السلام العالمي، والاتحاد النقابي العمالي، واتحادات الشباب والنساء والطلاب والحقوقيين والصحافيين تكشف عن حقيقة أهداف الاعتداءات الإسرائيلية. وتظهر بطلان الدعايات الصهيونية التي تحاول إلقاء التبعة على الشعب اللبناني وتحميله المسؤولية عن تصاعد أعمال المقاومة المسلحة، التي تجري داخل الأراضي المحتلة، وتنطلق منها، في حين أن تصاعد هذه الأعمال هو من جهة نتيجة طبيعية وحتمية لاستمرار الاحتلال الصهيوني ومتابعة التنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني والازدراء بحقوقهم الوطنية. كما هي من جهة أخرى، طبيعية لسقوط «هيبة» الاحتلال بعد أن حطمت حرب تشرين الوطنية أسطورة «الجيش الذي لا يغلب»، ولنمو النضالات

الشعبية التي تخوضها الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، وللمكانة التي أصبحت تحتلها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد العربي والإسلامي والدولي، بعد مؤتمرات عدم الانحياز والقمة العربية والإسلامية، وبعد تزايد الاعتراف الدولي بها كممثلة وحيدة لأماني شعبها ونضالاته. ولقد طلبنا في هذه الرسائل أن يتخذ الرأي العام الديمقراطي العالمي موقع الدعم السياسي والمادي من قضية الشعب الفلسطيني وأن تُسهم المنظمات العالمية والشعبية بتقديم المساعدات العاجلة لضحايا الاعتداءات الأخيرة من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني.

ومما أدلى به الرئيس جنبلاط علاوة على البيان نذكر الآتي:[1]

(أ) تحدث عن الجولة التي قام بها على سفارات العراق وليبيا والسعودية ومصر والجزائر والكويت حيث لمس تفهماً عاماً للوضع الفلسطيني في جنوب لبنان ورغبة صادقة في مساعدة الأخوة الفلسطينيين معنوياً ومادياً ودعمهم ليتمكنوا من الصمود في وجه العدو الغاشم.

(ب) أما بالنسبة لأهل الجنوب اللبناني، فإن الأخوة العرب شعروا بأن المعركة العربية بكاملها ضد العدو الصهيوني متجسدة حالياً في صمود الجنوب وأهله وفي معنوياتهم المرتفعة. لذلك فالمطلوب من العرب دعم هذا الصمود وأن يكونوا حاضرين مع الشعب الجنوبي بمختلف الوسائل لأنه بحاجة إلى احتضان عربي واسع أكثر من أي وقت مضى.

(ج) من الصعوبة جداً وضع خطة دفاعية محكمة في لبنان للجنوب لأن المهم فيه هو حماية السكان من قصف الطائرات. لذلك فالمطلوب إيجاد برنامج تسلّح واقعي يشمل شراء زوارق حربية وصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ أرض – جو وأرض – أرض يمكنها أن تطال المستوطنات الإسرائيلية في شمال البلاد. وهذا ما يجعل العدو الإسرائيلي

(1) السفير، 23 أيار 1974.

يُحجم عن قصف المدنيين في جنوب لبنان كونه يعلم أن قصفاً مضاداً وفاعلاً سيعرّض شمال بلاده للأخطار.

(د) توجيه الشكر إلى الدول العربية التي سارعت إلى التبرع للبنان كالكويت والعراق.

(هـ) لا شك أن إسرائيل تمر حالياً في مرحلة صعبة وعصيبة كونها فقدت وجود شخصية قائدة تستطيع فرض الحل المطلوب من العرب. لذلك على العرب استغلال التناقضات الإسرائيلية التي تبرز في عصبيتها والاستفادة من الظرف لتحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية.

ثانياً – الدعوة إلى رفع القيود عن نشاط المقاومة الفلسطينية:

إن الدعم الكبير للشعب الفلسطيني وللكفاح المسلح له، خاصة في جنوب لبنان، أبداه الرئيس كمال جنبلاط، ليس بصفته رئيساً للحزب التقدمي الاشتراكي فقط، إنما أيضاً بصفته الأمين العام للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية التي دأبت على عقد المؤتمرات والاجتماعات الاستثنائية، خاصة في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، في سبيل تقديم كل ما يمكن تقديمه لمساعدة الثورة الفلسطينية في مسيرتها النضالية الطويلة.

ففي 14 نيسان من العام 1973 عقدت الأمانة العامة للجبهة اجتماعاً استثنائياً في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي في بيروت برئاسة كمال جنبلاط وحضور جلول الملائكة عن حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وياسر عبد ربه وأبي اللطف والدكتور عبد الوهاب الكيالي وأبو حاتم وصلاح صلاح وتوفيق الصفدي عن منظمة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن القوى العربية النضالية[1].

(1) الدكتور محمد طلبة عويضة عن الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، وعبد الخالق السامرائي عن حزب البعث العراقي ووزير العدل اليمني مصطفى عبد الخالق عن جمهورية اليمن الديمقراطية، ومحمد عايش وهادي ناصيف عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومحمد العايب عن الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي، والدكتور أحمد الخطيب عن الحركة الوطنية في =

درس المجتمعون أوضاع الثورة الفلسطينية وخاصة استشهاد عدد من مناضليها نتيجة للعدوان الإسرائيلي على بيروت، وأبرزهم القادة محمد يوسف النجار (أبو يوسف) وكمال ناصر وكمال عدوان، إضافة إلى عدد من المواطنين اللبنانيين.

إثر الاجتماع تلا الرئيس كمال جنبلاط بياناً عن اجتماع الجبهة ومقرراتها وخاصة دعمها القوي لحركة المقاومة الفلسطينية في لبنان وفي دول المواجهة:[1]

وإثر الاجتماع صدر بيان تمهيدي جاء فيه:

«عقدت الأمانة العامة في الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية اجتماعاً استثنائياً بحثت فيه نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير على العاصمة اللبنانية والذي أسفر عن استشهاد عدد من المناضلين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين والسوريين وفي مقدمتهم الشهداء القادة محمد يوسف النجار (أبو يوسف) وكمال ناصر وكمال عدوان، والمضاعفات الخطيرة الناشئة عن هذا العدوان.

وقد جرى الاجتماع برئاسة الأستاذ كمال جنبلاط الأمين العام للجبهة المشاركة وبحضور الأخوة... (ذكروا سابقاً).

وقد ناقش الاجتماع تقريرين قدمهما ممثلا منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية حول العدوان الإسرائيلي الأخير ومضاعفاته ومشاركة الولايات المتحدة مباشرة بالعدوان وإطلاقها التهديدات والتحديات الوقحة ضد الشعوب العربية. وكذلك حول تفاضي السلطات اللبنانية وإحجامها عن اتخاذ أي تدبير على الإطلاق للدفاع عن المقاومة في قلب العاصمة بيروت وتضييقها على المقاومة ومنعها عن إمكانية الدفاع عن النفس. وبعد التداول حول القضايا التي طرحها التقريران

= الكويت والخليج. كما حضر عن الأحزاب اللبنانية المشاركة في المكتب التنفيذي للجبهة العربية المذكورة كل من نديم عبد الصمد ومحسن إبراهيم ورغيد الصلح وتوفيق سلطان ومحمد الدين آغا.

(1) الأنباء، 20 نيسان 1973.

أصدرت الأمانة العامة عدداً من القرارات في إطار الدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والمطالبة بإطلاق حرية العمل الفدائي في مختلف الأقطار العربية وخاصة دول المواجهة واتخاذ مواقف حازمة ضد الإمبريالية الأميركية ومصالحها الاقتصادية والسياسية. وسيعقد مؤتمر صحفي لعرض نتائج الاجتماع بالتفصيل في فندق بوريفاج يقدّم فيه الأستاذ كمال جنبلاط نتائج اجتماع الجبهة».

علاوة على بيان الجبهة التمهيدي، عقد الرئيس كمال جنبلاط مؤتمراً صحافياً في فندق بوريفاج أذاع فيه مقررات الجبهة، وأبرز ما جاء فيه:[1]

(أ) تشكل الغارة الإسرائيلية على بيروت تصعيداً خطيراً للحرب الشاملة الإسرائيلية ضد الثورة الفلسطينية.

(ب) وقفت الولايات المتحدة الأميركية دائماً وراء كل مخطط هادف لتصفية المقاومة. برزت المشاركة الأميركية في العدوان من خلال دور جهاز المخابرات المركزية الأميركي في لبنان.

(ج) استمرار السلطة اللبنانية في اعتماد سياسة الامتناع عن التصدي والاعتداءات الإسرائيلية على أراضيها والحرب الشاملة التي تشنّها على الفلسطينيين.

(د) لا يمكن الفصل بين ما يجري حالياً في لبنان وبين صمت جبهات المواجهة العربية وبروز الاتجاهات الاستسلامية للدول العربية تجاه التصلب الأميركي والعنف الإسرائيلي.

(هـ) تنادي الأمانة الأمانة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية باتخاذ الخطوات الآتية:

1 – الدعم المطلق للمقاومة الفلسطينية في لبنان.

2 – التضامن مع الجماهير اللبنانية التي تظاهرت مطالبة بالتصدي للمؤامرة الإسرائيلية – الأميركية.

(1) الأنباء، 20 نيسان 1973.

3 - الدعوة إلى رفع القيود المفروضة على نشاط المقاومة على الصعيد العربي.

4 - مطالبة دول المواجهة بفتح حدودها أمام عمليات المقاومة الفلسطينية.

5 - تشديد الحصار على النظام الأردني العميل للولايات المتحدة الأميركية والمتواطئ مع إسرائيل.

6 - ضرب المصالح الأميركية في العالم العربي واستخدام سلاح النفط ضدها.

7 - تنظيم يوم عربي لدعم المقاومة الفلسطينية.

8 - إطلاق القوى العربية لتتمكن من التعبير عن رأيها في دعم المقاومة الفلسطينية.

9 - توجيه مذكرات إلى حكومات لبنان وباقي الدول العربية يطالب بالحرية الكاملة لحركة المقاومة الفلسطينية وبفتح الحدود أمام نشاطاتها وعملياتها[1].

* * *

(1) انظر نص مقررات الجبهة في الملحق رقم 6 المرفق.

ملحق رقم 5

بيان الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية الذي أذاعه الأمين العام للجبهة الرئيس كمال جنبلاط في فندق بوريفاج في 16 نيسان 1973

«عقدت الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية اجتماعاً استثنائياً نهار السبت الواقع في 16 نيسان 1973، ناقشت فيه تقريرين قدمهما ممثلا منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية حول العدوان الإسرائيلي الأخير على العاصمة اللبنانية: مقدماته ووقائعه ونتائجه ومضاعفاته. ومن خلال النقاش تأكدت للأمانة العامة للجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية الحقائق الرئيسية التالية:

أولاً: إن الغارة الإسرائيلية الأخيرة على بيروت تشكل تصعيداً خطيراً للحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الثورة الفلسطينية بصفتها حلقة الصمود الرئيسية في وجه المخطط الصهيوني الهادف إلى تركيع المنطقة العربية وفرض الاستسلام على شعوبها. فبعد أن نفذ الحكم الأردني، بالنيابة عن إسرائيل وبتخطيط من الولايات المتحدة الأميركية، مهمته في ذبح خيرة مقاتلي المقاومة وحجز الشعب الفلسطيني ضمن سجن كبير، بدأت إسرائيل تتوجه نحو إكمال المهمة بنفسها من خلال تسديد ضربات مباشرة لقوى الثورة الفلسطينية في أماكن تواجدها الرئيسية

على امتداد المناطق العربية المحيطة بالأرض المحتلة. وكان الهدف من ذلك، وما يزال، مزدوجاً: تصفية المزيد من مقاتلي الشعب الفلسطيني واستنزاف قواه ومحاولة إرهابه من ناحية، ثم إجبار الأنظمة العربية -من ناحية ثانية - على ممارسة سياسة تضييق متصاعدة ضد نشاط حركة المقاومة يراد لها أن تنتهي بنزع سلاح الشعب الفلسطيني وتصفية حقه في القتال من أجل تحرير كامل ترابه الوطني.

وقد كان نصيب الساحة اللبنانية من هذا المخطط سلسلة عمليات متصاعدة شهدها العام الماضي بشكل خاص. اضطرت معها الثورة الفلسطينية إلى الدخول في مواجهات عنيفة مع القوات الغازية ضمن ظروف في غاية الصعوبة. وكانت غارة الكوماندوس الإسرائيلي الأخيرة على بيروت والتي استشهد خلالها القادة الثلاثة أبو يوسف وكمال ناصر وكمال عدوان وعدد من رفاقهم الأبطال، حلقة جديدة في سلسلة المواجهات المذكورة أتت تكشف مدى ضراوة الحرب التي تخوضها دفاعاً عن وجودها ومن أجل حماية مواقع صمودها المستمر.

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأميركية التي وقفت دائماً وراء كل مخطط لتصفية المقاومة، إسرائيلياً كان أم رجعياً، قد انتقلت هي أيضاً خلال الغارة الإسرائيلية الأخيرة على بيروت من موقف الدعم للقوى التي تتولى ضرب المقاومة إلى موقف المشاركة المباشرة تخطيطاً وتنفيذاً في حملة التصفية المتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني وطلائعه المسلحة. وقد كانت وقائع هذه المشاركة أوضح من أن تخفى إذ فضحتها بيانات حركة المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية حين قدّمت الأدلة القاطعة على دور جهاز المخابرات المركزية في لبنان في التمهيد للغارة الإسرائيلية وتوفير الإمكانات اللازمة لنجاحها والمساعدة في تغطيتها. وهو دور توّضجته واشنطن بشن حرب إعلامية عنيفة ضد المقاومة بعد العملية مباشرة وصلت إلى حد مطالبة الدول العربية بإغلاق الإذاعات الفلسطينية وإسكات كل صوت يرتفع ضد

سياسة الولايات المتحدة ومواقفها ومصالحها في المنطقة.... إن انتقال أميركا إلى موقع المشاركة المباشرة في الغارات الإسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية يأتي منسجماً تماماً مع تصاعد ضغوطها على الأنظمة العربية من أجل فرض الاستسلام الكامل للشروط الإسرائيلية واستعادة المواقع الرئيسية التي خسرها الاستعمار في العالم العربي خلال مرحلة النهوض الوطني والمد الجماهيري.

ثالثاً: إن الوقائع التي رافقت الغارة الأخيرة أتت تكشف استمرار السلطة اللبنانية في اعتماد سياسة الامتناع امتناعاً مطلقاً عن أي رد على الاعتداءات الإسرائيلية أياً كان حجمها ومهما بلغ توغلها داخل الأراضي اللبنانية. وهي سياسة جعلت إسرائيل قادرة على توجيه ضرباتها ساعة تشاء وفي المكان الذي تريد من: الاجتياح المتكرر لمنطقة الجنوب الذي أصبح أمراً عادياً يومياً، إلى دخول القرى وتدمير المنازل وقتل المواطنين بحجة مطاردة الفدائيين، إلى إقامة الحواجز داخل الأراضي اللبنانية وتفتيش المارة والتدقيق في الهويات، إلى شق الطرقات وإقامة مراكز ثابتة للمراقبة والحراسة، إلى تنفيذ عمليات الاغتيال الفردي، إلى قصف المخيمات بالطيران، إلى تنظيم حملات الإنزال ليس فقط في منطقة الجنوب، بل في مختلف أنحاء لبنان بما في ذلك قلب العاصمة. إن سياسة الاستلام الرسمية هذه هي التي سمحت للعدوان الإسرائيلي بأن يتحول في النهاية إلى بوليس قمع داخلي ينفذ عملياته بحرية مطلقة دون أن يخشى تعرض قواته لأية خسارة. وإذا كانت الغارة الإسرائيلية الأخيرة قد كشفت مدى التغاضي الرسمي في هذا المجال، فإنها كشفت أيضاً حقيقة السياسة المعتمدة تجاه حركة المقاومة. فبينما تشنّ إسرائيل حرباً شاملة ضد الصورة الفلسطينية على صعيد العالم بأسره وتؤكد علناً تصميمها على تصفية مراكز تواجدها الأساسية، تشدّد السلطة اللبنانية الخناق على المقاومة فتمنعها من مراقبة مراكز التسلل والإنزال الإسرائيلي المحتملة، ومن إقامة مواقع حراسة أمامية من شأنها أن تنذر على الأقل ببدء العدوان، وتحدّ من حرية تحركها ومن

تنقّل المقاتلين وتمنع حمل السلاح حتى غير الظاهر، وتجعل من حراسة قيادات الثورة ضد الإرهاب الصهيوني والمعادي بصورة عامة مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد. وهكذا فإن السلطة اللبنانية لا تكتفي بالبقاء مكتوفة الأيدي إزاء عدوان ينتهك حرمة أراضي الوطن انتهاكاً صارخاً، بل هي تمارس أيضاً تجاه المقاومة الفلسطينية سياسة تضييق مؤداها في النهاية تعطيل إمكانية الدفاع عن نفسها. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة بشكل صارخ ليلة الغارة الأخيرة على بيروت.

وعقب كل عدوان إسرائيلي كانت السلطة تعمد إلى فرض المزيد من القيود على حريات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وهو ما بدأ أقطاب الرجعية اللبنانية بالدعوة له علناً خلال الأيام الأخيرة مطالبين هذه المرة، ليس فقط بالتضييق على نشاط المقاومة، بل بحجز الشعب الفلسطيني كله وتعطيل إمكانات تحركه أساساً.

رابعاً: إن السياسة اللبنانية الرسمية، سياسة التغاضي عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتضييق المتصاعد على نشاط حركة المقاومة، تحاول أن تُبرّر نفسها بالاستناد إلى ما يسود الوضع العربي الرسمي من تراجعات متفاقمة . لذا لا يمكن أن نفصل بين ما يجري في لبنان حالياً وبين صمت جبهات المواجهة العربية ونمو الاتجاهات الاستسلامية تجاه التصلب الأمريكي والضغط الإسرائيلي، وتعرّض حركة المقاومة الفلسطينية والجماهير المتضامنة معها في أكثر من قطر عربي إلى التضييق والحصار والقمع المتزايد للحريات الديمقراطية والوطنية.

في ضوء هذه الحقائق جميعاً توصلت الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية إلى اتخاذ المواقف والمقررات التالية:

1 - الدعم المطلق لحركة المقاومة الفلسطينية في لبنان في نضالها من أجل تكريس حقها المشروع وواجبها في أن تتخذ جميع الإجراءات التي تراها ضرورة لتأمين سلامتها من الغارات الإسرائيلية وتوفير أمن قيادتها وامتلاك وسائل التصدي للعدو الصهيوني. والتحذير من

أي تعرض للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أياً كانت الذرائع التي سوف يجري في ظلها مثل هذا التعرض.

2 - التضامن التام مع الجماهير التي خرجت تعلن في مسيرتها الجبارة تصميمها على التصدي للمؤامرة الإسرائيلية الأميركية ضد الثورة الفلسطينية والتفافها حول هذه الثورة واستعدادها لبذل كل التضحيات من أجل دعمها بمختلف الوسائل.

3 - الدعوة إلى رفع جميع القيود المفروضة على نشاط المقاومة على الصعيد العربي، ومطالبة أقطار المواجهة بفتح الحدود أمام عملياتها في الأرض المحتلة وفسح المجال لها كي تمارس دورها القتالي وصمودها الوطني بحرية تامة. وهو أمر يفرض التهيؤ فعلياً لتحريك جبهات المواجهة مع إسرائيل والتصدي بكل الإمكانيات لمحاولات الإرهاب والتركيع التي يقوم بها الحلف الإسرائيلي - الأميركي لفرض الاستسلام على شعوب المنطقة. كما يفرض تشديد الحصار على النظام الأردني العميل لأمريكا والمتواطئ مع إسرائيل، من أجل دعم نضال المقاومة لاستعادة ساحة كفاحها الرئيسية والطبيعية في الأردن في ظل حكم يحميها ويشاركها مهمتها التحريرية الكبرى.

4 - دعوة الجماهير العربية إلى تشديد نضالها من أجل فرض سياسة مجابهة حازمة للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف الميادين. فضرب المصالح الأمريكية وتصفيتها هو الجواب الوحيد الكفيل بصد الهجمة الإمبريالية الصهيونية على المنطقة. وهو أمر يفرض الإقدام على خطوات حاسمة في هذا السبيل: قطع كل أشكال الحوار السياسي مع أميركا، ومقاطعتها اقتصادياً، واستخدام سلاح البترول في وجهها ابتداء بزيادة أسعاره وتجميد نسبة الزيادة السنوية من إنتاجه انتهاء بتأميم حصص أميركا في النفط إلى غير ذلك من الإجراءات التي تضع المنطقة العربية على طريق مجابهة فعلية لعدوها الحقيقي والرئيسي.

5 - تنظيم يوم عربي شامل «للدعم المقاومة الفلسطينية وتشديد النضال ضد الإمبريالية»، تجري خلاله تظاهرات

ونشاطات شعبية واسعة تعلن فيه مقاطعة شاملة لكل المصالح الأميركية تحت شعارات: «قطع النفط، قطع العلاقات الاقتصادية، إزالة القواعد العسكرية، وقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة».

6 - النضال من أجل إطلاق القوى العربية كي تتمكن من التعبير عن إرادتها الوطنية في دعم المقاومة الفلسطينية ومن احتلال موقعها في مواجهة العدو الصهيوني الأميركي وإحباط هجمته على المنطقة العربية.

هذا وقد قررت الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة توجيه مذكرة إلى السلطة اللبنانية تعكس قلقها المتزايد من احتمالات التعرض لنشاط المقاومة الفلسطينية وسياسة التضييق عليها والحد من قدرتها على التصدي للعدو الصهيوني. كما قررت أيضاً توجيه مذكرة إلى الأنظمة العربية المعنية -ولا سيما في أقطار المواجهة - تطالب فيها بالحرية الكاملة لحركة المقاومة وبفتح الحدود أمام نشاطها وعملياتها».

بيروت 16 نيسان 1973

* * *

الفصل الرابع

مداخلات إعلامية وكتابات

ركز الرئيس كمال جنبلاط في اجتماعاته العامة ومداخلاته في المؤتمرات والندوات على العمل الفلسطيني وأهميته بالنسبة للعالم العربي. فبالنسبة له أن العالم العربي غارق في التسويات والتراخي والتناسي والاستسلام للواقع الراهن في صراع الأمة العربية ضد العدو الإسرائيلي.

فالوضع العربي الرسمي تسوده التراجعات المتفاقمة والصمت المطبق والاتجاهات التراجعية أمام ضغط العدو المتزايد على الثورة الفلسطينية وعلى العمل الفدائي خاصة.

وجبهات مواجهة العدو صامتة ودول المواجهة العربية تقفل حدودها أمام العمليات الفدائية ضد العدو في وقت بلغ التصلب الأميركي والتعنت الإسرائيلي أشدّه ضد أحرار الأمة العربية. لقد تعرضت حركة المقاومة الفلسطينية والجماهير العربية المتضامنة معها في أكثر من دولة عربية إلى الحصار والتضييق والقمع الدائم للحريات وللعمل الجهادي الوطني.

أمام هذا الواقع دأب الرئيس الاشتراكي التقدمي كمال جنبلاط على الدعوة إلى رفع قيود

الدول العربية المفروضة على عمل المقاومة الفلسطينية وفتح حدود دول المواجهة أمام نشاط الفدائيين الفلسطينيين الراغبين في المساهمة بتحرير أرضهم والعودة إليها من خلال إبقاء الضغط العسكري المكثف قائماً، ليس فقط على الجيش الإسرائيلي، إنما أيضاً على المستوطنات الإسرائيلية. فالأرض التي يتوطّنها هؤلاء هي أرض عربية تعود في ملكيتها للشعب الفلسطيني الذي طُرد من أرضه عنوة بسبب ضعف الآلة العسكرية الفلسطينية وتراجع الدول العربية عن دعم الشعب الفلسطيني عسكرياً في حرب 1948 - 1949.

لقد رأى الرئيس كمال جنبلاط أن العدو الإسرائيلي سيتابع ضربه للوجود الفلسطيني في الدول العربية، وأن المؤامرة الدولية والعربية ضد الشعب الفلسطيني مستمرة من خلال التسويات التي تحاول الدول العربية إقامتها مع عدو العرب العام أي الدولة الصهيونية. كما لا يخفي أن أقنعة الأنظمة العربية المشاركة في هذه المؤامرة بدأت تتهاوى وتسقط أمام تصميم الشعب الفلسطيني ومناضليه في مقاومة العدوان والتصدي له.

سنحاول في هذا الفصل نقل بعضٍ من مداخلات الرئيس كمال جنبلاط وكتاباته حول هذه الهواجس.

أولاً - المساومة على الشعب الفلسطيني:

رأى الرئيس كمال جنبلاط، في مقال بعنوان «المساومة على الشعب الفلسطيني»[1]، أننا أصبحنا بالنسبة لبعض دول المواجهة كالسلعة التي تباع أو ترهن أو تستبدل في سوق المقايضات السياسية والمبادلات الدبلوماسية. وإن الهدف من احتواء واستيعاب الفلسطينيين في دولتهم الصغيرة على الضفة الغربية لحرقهم ضمن نظام سجن الحريات، ولكي يرضخوا للأمر الواقع ويتراجعوا عن المطالبة بتوسيع الدولة الفلسطينية إلى الحدود المقررة لها، على الأقل في الأمم المتحدة سنة 1947.

(1) كمال جنبلاط، مختارات، لبنان وحرب التسوية، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، آذار 1987، ص 204.

كما أن الضغط على الفلسطينيين يهدف أيضاً إلى التراجع عن قرار عودتهم إلى أراضيهم في فلسطين وفقاً لقرار الأمم المتحدة. كما يهدف إلى تطويق الحركة الوطنية وإضعافها، «لأن الحزب التقدمي الاشتراكي أصبح من خلال الحركة الوطنية الصوت الداوي للحق الفلسطيني». ويهدف أيضاً إلى إسكات صوت فلسطين الحر في لبنان.

ونصح الرئيس جنبلاط حكام بعض الأنظمة المشاركة في هذه المساومة على الشعب الفلسطيني بعدم التلهي بالشتائم المكالة على لسان بعض المسؤولين وعدم الانجراف في تيار الانتقاد غير الموضوعي والمزايدات على الطريقة العربية بشكل عام.

وتساءل عما حدث بالنسبة لاتفاقية سيناء ولماذا قامت القيامة الكلامية بشأنها، ومن الذي أوحى فجأة بأن اتفاقية سيناء مقبولة، وأنه قد لا يكون هنالك مانع من قيام اتفاقية سيناء أخرى في الجولان؟

ومما كتبه:[1]

«نحن قلنا رأينا باتفاقية سيناء وانتقدناها بشكل موضوعي لا بالمغالطات ولا بالتطرفات الكلامية ولا بالشتائم الشخصية والاتهامات على طريقة «أمين الصاعقة أو أمين حزب البعث» في لبنان. ولا نزال نقول بكل صراحة ما فيها من ضرر وإساءة لوحدة دول المواجهة وما فيها من مصلحة لمصر بعد أن حلت سياسة الوفاق الدولي وتعثرت السياسات العربية لقصورها وعجزها عن التحرك بشكل متناسق إيجابي، وبعد أن قصر باع العرب على أن يتفقوا وأن يستخدموا سياسة المال والنفط كما يتوجب وتآمروا على الأمة العربية كلها وعلى فلسطين وعلى مصر بشكل خاص بعدم مدها بالعون المالي الضروري لوفاء ديونها وشراء السلاح والآلات الصناعية والحبوب من هنا وهناك، ومن الاتحاد السوفياتي بشكل خاص صديق العرب بالرغم من نزعة الحكام العرب بشكل

(1) المرجع نفسه، ص 205-207.

عام أن لا يكون لهم صديق أي لا يكون لهم وفاء لأحد. وفي هذا المجال خرجت السياسة السورية، وكنا نعلم ذلك منذ أشهر عديدة، من محورية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

. . . .

وبعد كل ذلك فإنهم يتهموننا أو يحاولون أن يشوشوا علينا مما هم فيه ضالعون ومسترسلون. ونحن نقول بكل صراحة لم نكن ولم يكن الحزب يوماً مسترهناً لأحد، لا لدولة ولا لمجموعة من الدول. وإننا نبقى ونظل الأخصام الحقيقيين لسياسة الولايات المتحدة التي لم تعترف بعد ولن تعترف ربما، نظراً لكونها على حد تعبير هتلر الدولة اليهودية الكبرى في العالم، بحقوق شعب فلسطين الكاملة بالعودة وبتقرير مصيرهم على كامل أراضيهم. وإننا اليوم كالماضي نرفع صوتنا باسم المليون ومائتي ألف فلسطيني النازحين عن أرض فلسطين المحتلة لكي نقول للسياسة العربية ولسورية البعثية بشكل خاص: إن كل تسوية تغفل عن إعادة المليوني فلسطيني إلى حيفا ويافا وعكا وجميع قرى ومدن إسرائيل وكل تسوية تقبل بأقل من حدود 1947 المقررة في الأمم المتحدة هي تسوية غير مقبولة ومرفوضة لأنها تتعارض مع أماني شعب فلسطين وتنكر حقوقه الشرعية الأساسية في تقرير المصير.

. . . .

وسيبقى صوتنا مرفوعاً هادراً بوجه من يريد أن يساوم على حق شعب فلسطين وجميع الأنظمة العربية إلى أن يتحقق لهؤلاء المساكين الذين كانوا ولا يزالون ضحية الحكام العرب الحل العادل المرحلي وفق مقررات الأمم المتحدة سنة 1947 التي تناساها معظم الحكام العرب.

. . . .

إن لبنان يجب أن يكون البلد الصديق العربي الذي لا يباع ولا يشترى لا أن يكون كرة تتقاذفها الأهواء ولعبة تستدرج بها العروض أو ميداناً للتخريب وسرقة البنوك والجواهر والمواد الثمينة والنقود والأموال لي تغطي قسماً من العجز المالي في موازنة «الأشقاء» وكأن

هناك ريحاً تعصف هدفها تخريب الاقتصاد اللبناني بكامله، لمصلحة من؟».

ثانياً – المؤامرة مستمرة:

تحت عنوان «المؤامرة مستمرة في ظل التسوية» كتب الرئيس كمال جنبلاط مقالاً داعماً للثورة وللشعب الفلسطيني تخوّف فيه من ضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، بعد عملية فك الارتباط فيها، إلى اتحاد فيدرالي أردني هاشمي[1].

ورأى أن ذلك يهدف إلى ضبط الدولة الفلسطينية الناشئة واستيعابها ضمن كينونة فدرالية كونفدارلية. لذلك ينبغي رفض هذا الاقتراح لأنه يتعارض مع إرادة الفلسطينيين العامة الشاملة في بقائهم أحراراً في تقرير مصيرهم على أرضهم قبل العودة وبعدها.

كما أن ربط الضفة الشرقية بالأردن يقطع على الفلسطينيين طريق المطالبة بإكمال تحرير أرضهم المحتلة الباقية. وعودة اللاجئين إلى بلادهم وممتلكاتهم.

لقد تكشفت مؤامرة الاتفاق الأردني – الأميركي بعد أحداث لبنان التي وكأنها افتعلت من جانب إسرائيل برضى الولايات المتحدة الأميركية لأجل تغطية اتفاقية سيناء. لذلك عمد الأميركيون والإسرائيليون إلى تطويل الأزمة اللبنانية وتمييعها. ومن هنا تقوم العلاقة بين أحداث لبنان وبين المؤامرة على الحق الفلسطيني.

وانتقد كمال جنبلاط البخل العربي لدول النفط في مدّ دول المواجهة بالأموال اللازمة وتحقيق السلاح لها وتسديد ديونها التي ترتبت عليها من جراء عملية تسلّحها. وطالب بتخصيص الأموال لتحرير الأرض العربية المحتلة وفلسطين داعياً الملوك والرؤساء العرب بصرخة: وامعتصماه![2]

(1) كمال جنبلاط، مختارات، لبنان وحرب التسوية، مرجع سابق، ص 177-180.

(2) «وامعتصماه!» هي الصرخة التي أطلقتها أسيرة هاشمية في أيدي الروم والذي سمعه المعتصم في نومه فأجابها وهو جالس على سريره: لبيكِ لبيك. ثم شن حملة عسكرية ضخمة على بلاد الروم فتح خلالها إحدى أهم مدنهم، عمورية.
المستند: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، جزء6، ص 40-41.

وبالنتيجة، خلص إلى القول إن أحداث لبنان قامت لتحجيم دور المقاومة الفلسطينية والتضييق عليها[1].

ثالثاً – تهاوي أقنعة الأنظمة العربية:

تحت عنوان «أقنعة الأنظمة العربية تتهاوى» كتب الرئيس كمال جنبلاط مقالاً أبرز فيه أن المؤامرة التي وضعتها بعض الأوساط الأجنبية والعربية والتي استهدفت الوجود الفلسطيني ذاته في لبنان لم تنتهِ بعد:[2]

ومن أبرز الأفكار التي جاءت في المقال نذكر:

– المؤامرة التي وضعتها بعض الأوساط الأجنبية والعربية، والتي تستهدف الوجود الفلسطيني ذاته في لبنان، لم تنتهِ بعد.

– نحن نطلب برفع أيدي العرب عن لبنان وأن يكفوا شرّهم عنه فيصبح بألف خير.

– إن فضل الحركة الوطنية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية تحالفاً مصيرياً هو أنها كشفت القناع عن وجه المؤامرة التي توافقت عليها السياسة الأميركية وإسرائيل... ووقف هذا الشعب البطل يكافحها.

– لن تطول بنا عتمة الفجر، إنما المطلوب هو الصبر والصمود والنضال.

* * *

(1) كمال جنبلاط، مختارات، لبنان وحرب التسوية، مرجع سابق، ص 208–211.

(2) انظر ملحق رقم 6.

ملحق رقم 6

المؤامرة مستمرة في ظل التسوية[1]

كتب كمال جنبلاط تحت عنوان «المؤامرة مستمرة في ظل التسوية» ما يأتي:

«في ظل ما جرى في لبنان منذ عشرة أشهر، وفي ستار الأحداث الدامية -وكأنها تفتعل لتغطية أحداث لها خطرها الأشد والأدهى على الصعيد العربي والدولي - كانت تصمم وتخطط وتهيأ اتجاهات وأعمال تستهدف تطويق الثورة الفلسطينية ومحاصرتها، والاتفاق على البديل لها في تحقيق فك الارتباط، والهيمنة على الضفة الشرقية لأرض فلسطين الشرقية في حال تراجع الصهاينة عن احتلالها وعن جزء منها، وهو الأرجح، ثم ربط هذا الكيان الجديد الفلسطيني المستحدث بالتزام اتحادي فدرالي أو كونفدرالي بالأردن الهاشمي.

وكأننا عدنا على بدء، ولكن بشكل آخر وضمن نطاق أوسع من الاحتواء، إذ إن المشروع الجديد يستهدف «ضبط» الدولة الفلسطينية الناشئة واستيعابها ضمن كينونة فدرالية أو كونفدرالية أوسع.

إن هذا الاحتواء والاستيعاب هو المرفوض

(1) كمال جنبلاط، مختارات، لبنان وحرب التسوية، مرجع سابق، ص 177 ـ 180.

أساساً، لأنه يتعارض مع إرادة الفلسطينيين العامة الشاملة بأن يكونوا أحراراً كذلك بعد العودة إلى هذا الشطر الشرقي (أي الضفة الغربية لنهر الأردن) من بلادهم ووطنهم... لأن هذا الاحتواء يقطع عليهم طريق المطالبة بإكمال تحرير الأرض المتبقية في حوزة «إسرائيل» أو على الأقل يحدّ من تحقيق إرادة المليون والأربعماية ألف نازح فلسطيني بأن يعودوا إلى ممتلكاتهم وبيوتهم داخل «إسرائيل» وفق ما تنص عليه قرارات إنشاء «دولة إسرائيل» لسنة 1947، مهما تضمنته هذه المقررات من جور وتضييق...

الأمر الثاني الذي تمكنت من خلاله الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من أن تتسلل إلى الشرق العربي وأخذت تلعب دوراً في إحداث التناقضات والخلافات، هو ما أشرنا إليه مراراً وتكراراً واقع البخل العربي لدول النفط في مد معركة مصر بشكل خاص بما تحتاج إليه من مال «غير مشروط» لتسديد ديونها إلى الاتحاد السوفياتي -هذه الديون البالغة ستة مليارات من الدولارات - ولتمكينها من الاستمرار بمشاريع التنمية الاقتصادية وتقوية الطاقة العسكرية بما تستحقه معركة المصير.

قلنا ولا نزال ندّعي إنه لو خصصت دول الجزيرة العربية والخليج عشر مال عائدات النفط، أو حتى الزيادة في العائدات الناجمة عن رفع سعر النفط في سنة 1974، لو خصص ذلك لمعونة مصر وسوريا، لكان تم تحرير أرض فلسطين برمتها من الاحتلال الإسرائيلي، بعد تمكين هاتين الدولتين من استيعاب الأسلحة الجديدة... ولكننا ننادي بالحقائق البديهية، ولا نلقى في العالم العربي كما لا تزال تنطبق على معظم حكامه تحاليل ابن خلدون، سميعاً مجيباً ذا همة ورؤية قريبة وبعيدة، ومن يلبي نداء الواجب القومي ونداء ربه بقوله: لبيك مولانا لبيك.

إننا سنستمر في المطالبة بتخصيص عشرة مليارات دولار من أموال عائدات النفط لمعركة تحرير الأراضي العربية وتحرير فلسطين، وعشرة مليارات أخرى من الهبات لدول العالم الثالث، ومليار دولار سنوياً للدعاية المنظمة والمنسقة

والذكية في أوروبا وأميركا والعالم. ونحن في ذلك نستصرخ الملوك والرؤساء العرب: وامتعصماه! ومن اعتصم بحبل الواجب القومي والواجب الإنساني وبصراط دينه بما يوحي من فيء وزكاة، نال ما يتوخاه من فوز ونصر دنيا وآخرة...

والأدهى من ذلك أن أصابع التضييق على الفلسطينيين ولجم حريتهم السياسية تتسلل إلى لبنان، إذ بهذا الحكم وأعوانه يطالبون بتطبيق اتفاقية القاهرة «نصاً وروحاً» كما يدعون، ولكن بالحقيقة في قصد شلّ حركة استقلال منظمة التحرير لشعب فلسطين وتطويقها من كل جانب، والحدّ من نشاطها السياسي العربي والدولي، والالتقاء مع المؤامرة الأميركية من الباب المواجه المباشر في فرض الحلول «الاستسلامية» فعلاً والمرفوضة أصلاً، وفي إحداث التناقضات العنيفة بين فصائل الثورة، وفي جعل الثورة الفلسطينية وقادتها تسير ويسيرون في «الصف» إلى جنيف وغير جنيف لقبول التسوية المقترحة.

كل أحداث لبنان قامت لتحجيم دور المقاومة الفلسطينية ولمحاولة التضييق عليها، بعدما حصلت على تأييد مئة وخمس دول في الجمعية العامة للأمم المتحدة».

* * *

الفصل الخامس

كمال جنبلاط بين لبنان والفلسطينيين

علاوة على الاهتمام العربي حول القضية الفلسطينية، كان للرئيس كمال جنبلاط دوراً فاعلاً في التفاعل بين لبنان دولة وشعباً، وهذه القضية. فعلى الصعيد الداخلي ساهم الرئيس جنبلاط في دعم العمل الفلسطيني المقاوم وفي تأليب رأي الأحزاب اليسارية والوطنية حوله وفي معارضة جميع تدابير السلطة اللبنانية الهادفة إلى إخضاع العمل الفدائي لمنطق الدولة.

فمن المعروف أن القضية الفلسطينية بدأت في لبنان منذ حرب 1948 ودخول أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضه والحرب التي وقعت يومذاك بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي الذي كان شعبه يعمل لاغتصاب الوطن الفلسطيني منذ الحرب العالمية الأولى. وخلال هذه الحرب ساهم الجيش اللبناني في معركة المصير ضد العدو التقليدي خاصة في معركة المالكية التي هاجم خلالها فوج القناصة الثالث بقيادة المقدّم جميل الحسامي قرية المالكية وانتزعها من أيدي الجيش الإسرائيلي[1].

(1) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد فرنسوا جنادري.

كتب اللواء الركن عزيز الأحدب عن هجوم المالكية ما يأتي:[1]

«وبتاريخ 5 حزيران 1948 هاجمت المجموعة اللبنانية قرية المالكية، وكان العدو قد تحصّن بها محيطاً مراكزه بالألغام والأسلاك الشائكة، فاستولت عليها بعد أن طهرتها بيتاً بيتاً. كما دكّت التحصينات والخنادق المنشأة فيها، وأُكره العدو على الانسحاب منها تاركاً 92 قتيلاً وكميات كبيرة من العتاد...

وفي اليوم التالي أي بتاريخ 6 حزيران احتلت السرية الثانية من فوج المشاة نفسه بقيادة النقيب سعيد نصر الله قرية قدس...»[2].

رغم قيام الجيش اللبناني بدوره الباهر خلال حرب فلسطين سنة 1948، تمكن العدو الإسرائيلي من طرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى لبنان حيث استقبلتهم الدولة اللبنانية بالترحاب وأقامت لهم المخيمات حول المدن اللبنانية الكبرى.

وبقي الفلسطينيون منذ ذلك الحين يعتقدون أن الدول العربية ستعمد إلى شنّ حرب عامة على إسرائيل لإعادتهم إلى بلادهم. إلّا أنه، وفي بداية الستينات من القرن الماضي بدأ الفلسطينيون يتململون في لبنان خاصة محاولين التسلّح للمشاركة في حرب الأمة العربية ضد العدو المشترك.

وفي عام 1967 وقعت الحرب العامة بين دول مصر وسوريا والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى فكانت نتيجتها احتلال قسم آخر من الأراضي العربية من قبل إسرائيل.

بعد هذه الهزيمة، رأى الفلسطينيون وجوب تسلّحهم لشن حربهم الخاصة ضد هذا العدو بعد أن لمسوا الفشل العربي في إعادة حقوقهم إليهم. وهكذا بدأ الفلسطينيون في لبنان يتسلحون وبدأ جنوب لبنان يشعر بنشاطهم العسكري منذ 1968 فأقاموا في منطقة العرقوب منطقة سيطرة عسكرية لهم دعيت بـ«أرض فتح»

(1) اللواء الركن عزيز والأحدب، الموسوعة اللبنانية، دار نوبليس للنشر، 2002، الكتاب رقم 12 بعنوان «جيش لبنان ومناقبيته العسكرية»، ص 211-213.

(2) للمزيد من التفاصيل حول معارك الجيش اللبناني ضد إسرائيل، انظر الملحق رقم 7.

وراحوا يتسللون منها إلى داخل فلسطين بهدف إنزال خسائر بالعدو.

إلّا أن هذه السيطرة تعارضت مع روح السيادة الوطنية اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى وقوع اشتباكات عام 1969 بين الجيش اللبناني من جهة والمنظمات الفلسطينية المسلّحة من جهة أخرى دامت أياماً عدة انتهت بتوقيع اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي عام 1973 قام العدو الإسرائيلي بشنّ غارة ليلية على بيروت تسللت خلالها مجموعاته إلى أحياء سكنية يقطنها ثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين فاغتالتهم وهم: أبو يوسف وكمال ناصر وكمال عدوان.

هذا الاعتداء دفع المنظمات الفلسطينية إلى المطالبة بإقامة مراكز عسكرية مسلحة لها خارج المخيمات لحماية قادتها وعناصرها بعد أن لمست فشلاً للدولة اللبنانية في حمايتهم. لكنّ هذا القرار أعاد الأمور بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أجواء عام 1969 فوقعت اشتباكات جديدة بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية عام 1973 كانت أكثر دموية وطرحت مشكلة الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان على بساط البحث.

ومنذ عام 1973 راح الوضع الداخلي اللبناني يتأزم بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي دفع بأحزاب لبنانية يمينية إلى التسلّح تمهيداً للقيام مقام الدولة والجيش في التصدي لحرية عمل الفدائيين الفلسطينيين داخل لبنان. هذا التأزم دفع البلاد بسرعة إلى الأحداث التي بدأت في عام 1975 ودامت سنتين، ودعيت يومذاك بـ«حرب السنتين».

كل هذه الأحداث لم يكن الرئيس الاشتراكي الديمقراطي كمال جنبلاط بعيداً عن معتركها. فقد أبدى آراءه البنّاءة في الطرق والوسائل الناجعة للحؤول دون الوصول إلى أزمة 1975 - 76، لكن المؤامرة كانت كبيرة جداً، فلم يتمكن القائد الكبير والقادة اللبنانيون الآخرون من دفعها بعيداً.

في هذا القسم سنحاول إظهار مواقف الرئيس كمال جنبلاط الوطنية والداعية إلى التهدئة والتفاهم. وذلك

ضمن مفهوم دعم المقاومة الفلسطينية التي اعتبرها رمزاً للصمود العربي وللمقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن يدعمه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

أولاً - دور المقاومة الفلسطينية في الحرب الأهلية اللبنانية:

تعرّض كمال جنبلاط أيضاً إلى موضوع الفلسطينيين داخل لبنان فأطلق في مقال بعنوان «الصاعق الفلسطيني» الأفكار الآتية:[1]

- الحرب الأهلية في لبنان كانت ستنفجر حتى ولو لم يكن فيه فلسطينيون. فالمقاومة الفلسطينية لم تكن إلّا أحد أسباب النزاع.

- الوجود الفلسطيني (400 ألف عام 1975)، إضافة إلى الخمسمائة ألف سوري وإلى العرب الآخرين الذين يعيشون في لبنان أثار مخاوف الموارنة الذين كان عليهم أن يشرحوا لأصدقائهم الأميركيين والأوروبيين أنّ الحل الأفضل للبنان يقضي بإعادة 120 ألف فلسطيني إلى بلادهم تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة لعام 1947.

- الفلسطينيون أصبحوا أكثر قوة بعد أن تمتعوا بحماية القمة العربية في الرياض والقاهرة والرأي العام العربي.

- كان في وسع اتفاقية القاهرة (1969) أن تتخذ شكلاً ملموساً مؤاتياً، فيما لو واكبتها تصرفات وزير داخلية لبناني كفوء ومسؤولين فلسطينيين مصممين على التعاون. لكن هذا الأمر لم يحصل.

- كان على الفلسطينيين أن يتعاونوا مع السلطة اللبنانية لمنع دخول المطلوبين من العدالة إلى مخيماتهم والاحتماء بها والإفلات من القانون اللبناني. كما كان عليهم أن يقبلوا بحضور لبناني ما داخل المخيمات. كما كان عليهم تسليم المجرمين الفلسطينيين إلى الدولة اللبنانية وفقاً للقانون اللبناني.

- كان على الدولة اللبنانية، من

(1) كمال جنبلاط، هذه وصيتي، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، آذار 1987، ص 113-122.

جهتها، دمج الفلسطينيين بصورة متجانسة في حياة البلاد النشاطية، وإعادة جسور الثقة معهم.

- يجب أن تتوقف كل قوة من القوى العربية عن إعانة جماعتها داخل الثورة الفلسطينية، إذ ينبغي لمختلف المعونات، مالاً وسلاحاً، أن تسلّم لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني عبر صندوق مشترك يوضع تحت إشراف الجامعة العربية والمقاومة.

- على الفلسطينيين أن يفكّروا في وضع حد نهائي للفوضى المستحكمة لدى اللبنانيين وفي داخل المقاومة، الأمر الذي يخفّف الهيجان المسيحي ضدهم. غير أنه ليست لإسرائيل أية مصلحة في أن تسير الأمور سيراً حسناً في لبنان.

- على الفلسطينيين أيضاً اتخاذ موقف واضح واستراتيجي وأن يحددوا غاية مشتركة لمعركتهم وأن يضعوا خطة عمل للمدى القصير. ويبدو أنه يمكن أن يتفق الفلسطينيون على حل عادل يرمي إلى التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة لعام 1947، أي عودة مليون ومائتي ألف فلسطيني إلى فلسطين وإقامة دولة فلسطينية على أساس تقسيم 1947[1].

- التقييم:

- لقد تميزت مواقف الرئيس كمال جنبلاط بالواقعية في معالجة الأمور. لذلك، فإن من يقرأ المقال المذكور أعلاه يرى أن واقعيته انعكست على رؤيته للأوضاع الداخلية في لبنان. فهو لم يضع اللوم على فريق واحد، إنما أعطى كل ذي حق حقه، ووجه الانتقادات لكل من الأفرقاء وفق الأخطاء التي ارتكبوها.

- لقد رأى الرئيس جنبلاط أن المقاومة الفلسطينية كانت أحد أسباب النزاع، لكنها لم تكن كل الأسباب.

(1) للمزيد من التفاصيل حول رؤية كمال جنبلاط للوجود الفلسطيني في لبنان يمكن مراجعة الملحق رقم 8.

فلبنان شهد سابقاً أحداثاً داخلية مشابهة لتلك التي وقعت عامي 1975 و1976.

- انتقد أيضاً تصرف الموارنة الذين كان عليهم إقناع العرب بإعادة قسم من اللاجئين من لبنان إلى فلسطين. كما انتقد تصرف وزير داخلية لبنان والمسؤولين الفلسطينيين كونهم لم يتعاونوا مع بعضهم لحسن تنفيذ اتفاقية القاهرة. وانتقد الفلسطينيين كونهم لم يتعاونوا مع السلطة اللبنانية بل سمحوا لمخيماتهم بإيواء الخارجين عن القانون والمطلوبين من العدالة اللبنانية ولم يقبلوا بأي وجود أمني لبناني داخل هذه المخيمات.

- انتقد الرئيس كمال جنبلاط أيضاً الدولة اللبنانية كونها لم تحاول دمج اللاجئين ضمن مجتمعها غير المتجانس، والدول العربية التي دأبت كل منها على مساعدة إحدى المنظمات الفلسطينية لوحدها وذلك بهدف تحويلها أداة طيّعة بيدها تتبع سياستها الرامية إلى زعزعة استقرار لبنان ومحاربة دولته.

- وجّه نصائح للفلسطينيين لضبط ساحتهم الداخلية بهدف تخفيف الهيجان المسيحي ضدهم، ولوضع استراتيجية موحّدة لمعركتهم ضد إسرائيل.

وهكذا نرى أن الرئيس كمال جنبلاط كان يحاول لعب دور الحكم في النزاع الداخلي في لبنان - فهل نجح في ذلك؟ هذا ما سنتبينه في الصفحات اللاحقة في هذا الكتاب.

ثانياً - السلطة اللبنانية والعمل الفدائي:

دأب الرئيس كمال جنبلاط على محاولة تحسين صورة العمل الفدائي الفلسطيني في أذهان السلطة اللبنانية ودفع المسؤولين في لبنان، ليس فقط إلى دعم هذا العمل، إنما أيضاً إلى احتضانه ووضع استراتيجية عامة لمقاومة إسرائيل من قبل الجيش اللبناني المدعوم من الفصائل الفلسطينية ومن شباب لبنان من خلال تطبيق نظام التجنيد الإلزامي.

ففي السادس والعشرين من نيسان عام 1969، وفي خضمّ الصراع القائم بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية، دعا كمال جنبلاط الدولة إلى مساعدة العمل الفدائي. ففي مقال للأنباء بعنوان «حقائق فلسطينية» أظهر رؤيته

الواضحة للعلاقة التي يجب أن تسود العلاقة بين لبنان والشعب الفلسطيني في المخيمات.

وأبرز ما جاء في المقال:[1]

- التظاهرات التي قامت في لبنان تأييداً للعمل الفدائي تظهر حقيقتين:

* الأولى: أن الشعب لا يقبل بضرب هذا العمل.

* الثانية: على السلطة أن تقوّي إمكاناتها العسكرية وتردّ على العمليات الإسرائيلية الانتقامية بعد الأعمال الفدائية المنفذة.

- وجوب تطبيق نظام التجنيد الإلزامي.

- الدولة لا تستطيع أن تمنع الفدائيين من القيام بواجبهم الوطني والقومي، وعليها أن تشجّعهم على القيام به، لا سيما وأن الداخل الإسرائيلي من السهل الوصول إليه من خلال حدود فلسطين مع لبنان.

- الفلسطينيون يحاولون تقرير مصيرهم بأنفسهم، ومشاركة الأمة العربية بأسرها في تحرير فلسطين ورد العدوان الإسرائيلي.

- خاف الفلسطينيون على حقوقهم في العودة بعد أن بدأت الأندية الدولية والعربية تتحدث عن الحل السلمي. لذلك راحوا يصعّدون كفاحهم انطلاقاً من الحدود اللبنانية.

- التسلل الفدائي عبر الحدود اللبنانية سيزيد شهراً بعد شهر. لذلك على لبنان أن يكون عنده جيش على الحدود لا يقل عن ثلاثين أو أربعين ألف جندي كي يتمكن من ردع إسرائيل في حال قيامها بأعمال ثأرية ضد المناضلين الفلسطينيين.

- أما حكّام لبنان، فإنهم يحسنون الخطب فقط، ولا يتجاوبون مع الرأي العام اللبناني المطالب بدعم العمل الفدائي. وبدلاً من القيام بدورها، تقوم حكومات لبنان بتقديم استقالتها تهرباً من المسؤولية ومن تبني برنامج جبهة النضال المرحلي للدفاع عن لبنان[2].

(1) الأنباء، 26 نيسان 1969.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 8.

فلبنان شهد سابقاً أحداثاً داخلية مشابهة لتلك التي وقعت عامي 1975 و1976.

– انتقد أيضاً تصرف الموارنة الذين كان عليهم إقناع العرب بإعادة قسم من اللاجئين من لبنان إلى فلسطين. كما انتقد تصرف وزير داخلية لبنان والمسؤولين الفلسطينيين كونهم لم يتعاونوا مع بعضهم لحسن تنفيذ اتفاقية القاهرة. وانتقد الفلسطينيين كونهم لم يتعاونوا مع السلطة اللبنانية بل سمحوا لمخيماتهم بإيواء الخارجين عن القانون والمطلوبين من العدالة اللبنانية ولم يقبلوا بأي وجود أمني لبناني داخل هذه المخيمات.

– انتقد الرئيس كمال جنبلاط أيضاً الدولة اللبنانية كونها لم تحاول دمج اللاجئين ضمن مجتمعها غير المتجانس، والدول العربية التي دأبت كل منها على مساعدة إحدى المنظمات الفلسطينية لوحدها وذلك بهدف تحويلها أداة طيّعة بيدها تتبع سياستها الرامية إلى زعزعة استقرار لبنان ومحاربة دولته.

– وجّه نصائح للفلسطينيين لضبط ساحتهم الداخلية بهدف تخفيف الهيجان المسيحي ضدهم، ولوضع استراتيجية موحّدة لمعركتهم ضد إسرائيل.

وهكذا نرى أن الرئيس كمال جنبلاط كان يحاول لعب دور الحكم في النزاع الداخلي في لبنان – فهل نجح في ذلك؟ هذا ما سنتبينه في الصفحات اللاحقة في هذا الكتاب.

ثانياً – السلطة اللبنانية والعمل الفدائي:

دأب الرئيس كمال جنبلاط على محاولة تحسين صورة العمل الفدائي الفلسطيني في أذهان السلطة اللبنانية ودفع المسؤولين في لبنان، ليس فقط إلى دعم هذا العمل، إنما أيضاً إلى احتضانه ووضع استراتيجية عامة لمقاومة إسرائيل من قبل الجيش اللبناني المدعوم من الفصائل الفلسطينية ومن شباب لبنان من خلال تطبيق نظام التجنيد الإلزامي.

ففي السادس والعشرين من نيسان عام 1969، وفي خضمّ الصراع القائم بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية، دعا كمال جنبلاط الدولة إلى مساعدة العمل الفدائي. ففي مقال للأنباء بعنوان «حقائق فلسطينية» أظهر رؤيته

الواضحة للعلاقة التي يجب أن تسود العلاقة بين لبنان والشعب الفلسطيني في المخيمات.

وأبرز ما جاء في المقال:[1]

– التظاهرات التي قامت في لبنان تأييداً للعمل الفدائي تظهر حقيقتين:

* الأولى: أن الشعب لا يقبل بضرب هذا العمل.

* الثانية: على السلطة أن تقوّي إمكاناتها العسكرية وتردّ على العمليات الإسرائيلية الانتقامية بعد الأعمال الفدائية المنفذة.

– وجوب تطبيق نظام التجنيد الإلزامي.

– الدولة لا تستطيع أن تمنع الفدائيين من القيام بواجبهم الوطني والقومي، وعليها أن تشجّعهم على القيام به، لا سيما وأن الداخل الإسرائيلي من السهل الوصول إليه من خلال حدود فلسطين مع لبنان.

– الفلسطينيون يحاولون تقرير مصيرهم بأنفسهم، ومشاركة الأمة العربية بأسرها في تحرير فلسطين ورد العدوان الإسرائيلي.

– خاف الفلسطينيون على حقوقهم في العودة بعد أن بدأت الأندية الدولية والعربية تتحدث عن الحل السلمي. لذلك راحوا يصعّدون كفاحهم انطلاقاً من الحدود اللبنانية.

– التسلل الفدائي عبر الحدود اللبنانية سيزيد شهراً بعد شهر. لذلك على لبنان أن يكون عنده جيش على الحدود لا يقل عن ثلاثين أو أربعين ألف جندي كي يتمكن من ردع إسرائيل في حال قيامها بأعمال ثأرية ضد المناضلين الفلسطينيين.

– أما حكّام لبنان، فإنهم يحسنون الخطب فقط، ولا يتجاوبون مع الرأي العام اللبناني المطالب بدعم العمل الفدائي. وبدلاً من القيام بدورها، تقوم حكومات لبنان بتقديم استقالتها تهرباً من المسؤولية ومن تبني برنامج جبهة النضال المرحلي للدفاع عن لبنان[2].

(1) الأنباء، 26 نيسان 1969.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 8.

ثالثاً – الصراع الداخلي في بداية حرب السنتين:

في حوار مع «فلسطين الثورة» في خضم حرب السنتين في لبنان أبدى كمال جنبلاط أفكاره ومبادئه وأسس عمله الهادف إلى تحسين العلاقات بين الثورة الفلسطينية ولبنان. وقد رأى أن بعض اللبنانيين يرفضون الوجود الفلسطيني في لبنان، وبعضهم يدعمه ويسانده، وقد جاء في المقابلة الأفكار الآتية:[1]

– على صعيد الحكم اللبناني، فقد حصل على أسلحة من كل العالم الغربي، وهذه الأسلحة لم تكن معدّة لمجابهة الخطر الإسرائيلي لأن النظام السياسي القائم لا يعادي إسرائيل ولا يمكن أن يحاربها.

– كما أن صعوبة استخدام الجيش ضد المقاومة جعلت السلطة تستعمل الأحزاب اليمينية المسلحة لهذه المهمة. لكن الحركة الوطنية، وخوفاً من أن يتخذ الصراع طابعاً طائفياً، طرحت برنامجها للإصلاح السياسي الهادف إلى تطوير النظام.

– الميليشيا الوطنية شاركت في القتال مع المقاومة رغم أنها لم تكن قد أعدّت نفسها لمثل هذا الوضع.

– إن هدف تحركنا هو إلغاء الطائفية السياسية مع إعطاء ضمانات للمسيحيين حول مركز رئاسة الجمهورية.

رابعاً – رؤية كمال جنبلاط للقضية الفلسطينية من خلال بيانات الحزب التقدمي الاشتراكي:

إذا عدنا إلى بيانات الحزب التقدمي الاشتراكي منذ الخمسينات لأمكننا رسم صورة واضحة عن رؤية كمال جنبلاط للوجود الفلسطيني في لبنان.

ففي عام 1954 طالب الرئيس كمال جنبلاط بتأليف جيش عربي مشترك لحل قضية فلسطين من خلال فصل كل دولة قسماً من جيشها للجهد المشترك، وإنشاء صندوق خاص لتمويل هذا الجيش المشترك[2].

(1) الأنباء، 9 تموز 1954.
(2) الأنباء، 4 شباط 1955.

وفي عام 1955، وجّه كمال جنبلاط نداءً إلى رؤساء الدول العربية وشعوبها لانتشار الجيش العربي المشترك لتحرير فلسطين. وفي السنة نفسها أصدر قادة الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً تاريخياً جاء فيه حرفياً حول القضية الفلسطينية:[1]

«هذه المؤامرة (مؤامرة الاستعمار) تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والإبقاء على إسرائيل، وجرّ العرب نهائياً للصلح معها...».

وفي بيان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن عام 1957 ورد تفسير كامل لقيام الجيش الدولي العربي باشتراك نسبي عادل لجميع الدول لتحرير فلسطين.

وفي عام 1965 أكدت الجمعية العمومية للحزب في دورتها السنوية على «مساندة الحزب لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وحصر نشاطاته مع نشاط المنظمة في المجالات التي تخدم القضية الفلسطينية، كما الاتصال بأصدقاء الحزب في العالم، ولا سيما الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، لإقناعهم بعدالة القضية الفلسطينية»[2].

وطالب الحزب في البيان الصادر عن الجمعية العمومية أن يصار إلى تجنيد الفلسطينيين من قبل كل الدول العربية كي يساهموا في المعركة المشتركة لأجل فلسطين العربية.

وفي عام 1966 صدر عن مفوضية الدعاية في الحزب كرّاس بعنوان «مواقف وأفكار مع الشعب وفي المجلس النيابي». وتقدم نواب الحزب بسؤال إلى رئيس مجلس الوزراء حول إقامة قرى دفاعية نموذجية على الحدود مع إسرائيل وتشكيل حزب وطني وقوة خفر السواحل وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وكل ذلك دعماً لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه وبلاده[3].

(1) الأنباء، 18 آذار 1955.
(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 333.
(3) المرجع نفسه، ص 349.

عام 1967 وتحضيراً للحرب مع إسرائيل، التي كانت بشائرها في الأفق، وضع الحزب بياناً مطلبياً لأجل المعركة جاء فيه حول حرية العمل الفدائي:[1]

« - تأمين حرية الحركة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسماح لإخواننا الفلسطينيين بالتسلّح والوقوف على الحدود في مواجهة العدو.

- إعادة النظر في سياسة لبنان الخارجية على ضوء مواقف الدول الأجنبية من قضايانا الحيوية، وعلى رأسها قضية فلسطين...».

كما طالب الرئيس كمال جنبلاط، في بيان أذاعه في أول حزيران وتناول فيه ظروف المعركةو بتجنيد الفلسطينيين النازحين إلى لبنان وتكوين لواء كامل منهم، وبوضع حدٍّ لاضطهادهم في لبنان ولمعاملتهم المحض سلبية.

وبعد وقوع النكسة في 5 حزيران 1967 أصدر الرئيس كمال جنبلاط بياناً نضالياً حلّل فيه أسباب النكسة وواجب الاستعداد للحرب المقبلة مع إسرائيل.

وجاء في البيان حول التحضيرات العملانية في لبنان للشعبين اللبناني والفلسطيني الآتي:[2]

«...

* تهيئة التعبئة الشعبية العامة والتجنيد الشامل والفعلي وإقامة مراكز للتطوع والتدريب في أحياء المدن وفي كل قضاء بحيث يتاح لأكبر عدد من اللبنانيين أن يستعدوا أفضل استعداد للإسهام في المعركة.

* تحصين القرى الأمامية تحصيناً تاماً وشاملاً وتمكين سكانها من حمل السلاح للدفاع عن أراضيهم ووطنهم. إن هذا المطلب ضروري ومهم ويطالب المؤتمر بإلحاح شديد بتنفيذه.

* المطالبة بالقرى اللبنانية التي استولى عليها العدو عام 1948.

* السهر على الوحدة الوطنية من الدسائس الخارجية والحؤول دون إيجاد

(1) الأنباء، 27 أيار 1967.

(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 363.

ثغرات في الصفوف الداخلية بكل الوسائل.

* إقفال الموانئ اللبنانية في وجه كل البواخر التي تنتمي إلى الدول التي انحازت إلى إسرائيل.

* تجنيد أخواننا الفلسطينيين النازحين إلى لبنان وتكوين لواء كامل منهم بإشراف الجيش اللبناني ليقوموا بدورهم الطبيعي على الحدود وإزالة كافة التضييقات والصعوبات التي ما زالت تحول دون ممارستهم هذا الدور.

* الضرب بيد من حديد على أيدي المحتكرين من التجار الذين يستغلون الأوضاع الراهنة لجني أقصى الأرباح من لقمة الشعب فيخفون المواد الغذائية ويرفعون أسعارها. إن مواقف هؤلاء تؤكد تجردهم من أي شعور وطني أو إنساني وتعزيز ضرورة اتخاذ تدابير حكومية مباشرة لفتح الأسواق الشعبية وإقامة التعاونيات الاستهلاكية وغير ذلك من الإجراءات التي تكفل استمرار تزويد الأهلين بالمواد الضرورية.

* تنظيم الدفاع المدني وتعميمه في كل أنحاء البلاد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك

....».

وبعد نكسة 1967 بدأت العمليات الفدائية تُشن من الأراضي اللبنانية. لذلك صعّد الزعيم الاشتراكي نضاله الداعم للقضية الفلسطينية الذي سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذا الكتاب. ورأى كمال جنبلاط في العمل الفدائي «ظاهرة أكسبت القضية الفلسطينية عطفاً شعبياً شاملاً، وأسهمت في التعرف إليه على حقيقته، ورفعت مستوى الذهنية المعنوية للشعوب العربية...»[1].

كما جاء في بيان رئيس الحزب عن عام 1969 مطالعة عن انحراف السلطة اللبنانية عن طرق معالجة العمل الفدائي جاء فيها:[2]

«ظهر انحراف السلطات واضحاً في طريقة معالجتها للعمل الفدائي، في لبنان

(1) من بيان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لعام 1968، محفوظات الحزب.

(2) من بيان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لعام 1969، محفوظات الحزب.

وعبر حدوده... وكانت العلانية التي طرحها رئيس الحكومة آنذاك ورئيس الجمهورية أساس تعقّد الأزمة التي ما لبثت أن قامت بين السلطات المختصة وبين الفدائيين...

وكان للهجوم على مطار بيروت الدولي، وإحجام السلطات عن مباشرة أية مقاومة قبل وأثناء الاعتداء، أن تأكّد حدس اللبنانيين بأن القوى النظامية إنما أعدت أساساً وبشكل رئيسي للحفاظ على النظام الطائفي والوضع الرأسمالي الاحتكاري والنفوذ الغربي في البلاد...».

وطالب البيان بإطلاق حرية العمل الفدائي في لبنان وتنسيقه باعتبار أن على لبنان أن يتحمل مسؤولية المشاركة العربية.

وفي تموز عام 1970، وتحضيراً للانتخابات الرئاسية في لبنان أكدت الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي في بيان بتاريخ 12 تموز على أنها «لن تؤيد أي مرشح للرئاسة سبق وتورط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمواقف أو أعمال معادية للتيار التقدمي الاشتراكي، داخلياً وعربياً وخارجياً، أو لمسيرة الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي وحرية تحركه في لبنان. كما أنه لا يمكن للحزب أن يؤيد أي مرشح لم يعلن أو يتخذ مواقف واضحة ومؤيدة ومساندة للثورة الفلسطينية وتحركها في لبنان»[1].

وأكّد البيان أيضاً على ضرورة صيانة المقاومة الفلسطينية ومساندتها ومساعدتها على النمو والتطور نحو إنضباط وتدريب وفعالية أقوى وأنجح.

وبعد تجدد الاشتباكات في الأردن بين الجيش الأردني والفلسطينيين أصدر الحزب بياناً في الخامس من نيسان عام 1971 داعياً المواطنين إلى تلبية نداء الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية لإعلان الإضراب تعبيراً عن استنكار شعب لبنان لما يجري في الأردن.

وفي البيان السنوي للسنة نفسها رأى

(1) من بيان الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي في 12 تموز 1970، كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 406.

الحزب أن «ما من قوة تستطيع أن تقضي على المقاومة الفلسطينية وما تحمله من أمانة، وما تمثله من أماني وتعبير وطاقات. وإن الاضطهاد والكبت لا يمكن أن يجعلا المقاومة تخرج من المأساة أكثر تصميماً على الكفاح لأجل التحرير، وأصلب عوداً، وأقوى انضباطاً وتنظيماً»[1].

وفي التاسع من شهر تشرين الأول عام 1972 اجتمعت في بيروت وفود عربية في إطار المؤتمر الشعبي العربي للمشاركة في الثورة الفلسطينية، وتقرر في الاجتماع إنشاء الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية وانتخب كمال جنبلاط أميناً عاماً لها.... وفي العام نفسه استنكر الحزب والقوى التقدمية اللبنانية الاعتداء الإسرائيلي على مخيّمي نهر البارد والبداوي في شمال لبنان محمّلين الحكومة مسؤولية التقاعس عن الدفاع عن الوطن.

وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه انعقدت الجمعية العمومية للحزب التقدمي الاشتراكي، وألقى رئيس الحزب كمال جنبلاط البيان السنوي الذي حلل فيه الأوضاع الداخلية والعربية والعالمية. وجاء في سياق التحليل عن القضية الفلسطينية:[2]

«لم يتبدّل شيء كثير على الصعيد العربي، بالرغم من المحنة التي لا يزال يواجهها العرب بالنسبة للاحتلال الصهيوني القائم. ولم تستطع دول المواجهة بعد أن تتغلب على هذا الامتحان العسير لجمع قدراتها وتوحيد طاقاتها والصمود والانتقال إلى معركة التحرير...

ونأتي إلى الأمل الذي يعلّقه بعض حكام العرب على الحل السلمي والتدخل الأميركي لجعل إسرائيل تقبل به. ويكفي أن نستعرض نتائج الانتخابات الأميركية التي حصل نيكسون هذه المرة بمقتضاها على أربعين بالمائة من أصوات المواطنين اليهود الأميركيين مقابل خمسة

(1) المرجع نفسه، ص 436.

(2) المرجع نفسه، ص 460-464.

عشر بالمائة في الدورة السابقة، لندرك وهم تصور الحكام العرب هؤلاء، وأنهم يتمسّكون بخيوط العنكبوت.

وكذلك وضع دول المجموعة الأوروبية، بالرغم من أنه أفضل بكثير من السابق ويشكل ضغطاً معنوياً على إسرائيل، لو كانت إسرائيل ترضخ للضغوط المعنوية.

أما المقاومة الفلسطينية فإنها تبقى صامدة في وجه المؤامرات التي تحاك من كل جانب، وتشعر دائماً وأبداً أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كلها والرأي العام العالمي الواعي يقف إلى جانبها. وهذا هو واجبنا جميعاً.

ولا بد في نظرنا من تكوين جهاز سياسي واسع جداً على غرار الوكالة اليهودية وتنظيمها وأهدافها يجمع الفلسطينيين والعرب المنتشرين بالملايين في جميع أقطار العالم تقريباً، ويفيد من طاقاتهم المالية والاقتصادية والدعائية، ويرفع من تأثيرهم السياسي في البلاد التي يقطنونها، ويوجههم لكي يعملوا ناشطين للقضية الفلسطينية وفق أساليب حديثة جداً. ويجب أن لا نهمل دور المرأة الكبير في هذا الحقل، ويمكن تسمية هذا الجهاز بالوكالة الفلسطينية العربية».

وإثر حادثة اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت في غارة إسرائيلية في ليل 9 – 10 نيسان 1973 عقد الرئيس كمال جنبلاط مؤتمراً صحافياً في 7 حزيران انتقد فيه سلبية الدولة حيال هذه المشكلة داعياً إلى منع تكرار محاولات ضرب المقاومة الفلسطينية. كما ألقى كلمة في حفل تأبين الشهداء الثلاثة، سبق وأدرجناها في الفصل الأول من هذا الكتاب[1].

وبعد حرب تشرين 1973 بين سوريا ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، انتقد كمال جنبلاط الحكم اللبناني بسبب عدم دخول لبنان المعركة المصيرية. فقد جاء في البيان السنوي لرئاسة الحزب عن عام 1973 الصادر

(1) كمال جنبلاط، مختارات، أحاديث عن الحرية، مرجع سابق، ص 185–191.

في تشرين الثاني ما يأتي:[1]

«في رأينا، وفي رأي العارفين بحقيقة النظام اللبناني، أنه حتى لو تقوّى الجيش بالأسلحة الضرورية وبالعدد والعدة، وحصل على عدد قليل أو كبير من الصواريخ، فإن النظام السياسي لن يتيح له فرصة الدفاع عن البلاد...».

خامساً – التقييم:

انطلق الرئيس كمال جنبلاط في تقييمه للعمل الفدائي ولعلاقته بالدولة اللبنانية من مفاهيمه النضالية والوطنية والعربية. فهو لم يترك مناسبة إلّا دعا فيها إلى توحيد الجهود العربية في سبيل قضيتهم الأولى أي قضية فلسطين.

وإذا حلّلنا آراء الرئيس واقتراحاته التي وردت في بيانات الحزب والمذكورة في هذا الفصل لرأينا أنه لم يخلُ بيان منها من المطالبة بدعم العمل الفدائي والمنظمات الفلسطينية وفي صبّ كل الجهود اللبنانية والعربية، إقليمياً ودولياً، في العمل على تحرير فلسطين وإعادة أهلها إليها.

ومن المطالب والأفكار والاقتراحات التي وردت في بيانات الحزب حول دعم العمل الفدائي نذكر:

- تأليف جيش عربي مشترك تقدم كل دولة عربية قسماً من جيشها له، وذلك بهدف خوض النضال العام خدمة للقضية الفلسطينية.
- صهر نشاطات الحزب التقدمي الاشتراكي في مساندة العمل الفدائي والاتصال بأصدقائه في العالم، وخاصة الأحزاب الاشتراكية، لدفعهم إلى دعم القضية الفلسطينية.
- تجنيد الفلسطينيين في الجيوش العربية كي يساهموا في تحرير بلادهم.
- تحصين الحدود اللبنانية مع إسرائيل وإقامة قرى دفاعية نموذجية على تلك الحدود وتشكيل حرس وطني، وقوة خفر السواحل وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وذلك دعماً للنضال الفلسطيني في معركة استعادة الأرض.
- تأمين الحركة للفدائيين في الجنوب وتشكيل لواء كامل منهم فيه بإشراف الجيش اللبناني ليقوموا بدورهم

(1) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 478.

الطبيعي على الحدود الجنوبية.

- المطالبة بالقرى اللبنانية السبع التي استولت عليها إسرائيل عام 1947.
- اعتماد سياسة خارجية داعمة للنضال الفلسطيني ومحاسبة الدول الغربية وفق موقفها من القضية الفلسطينية. كما اعتماد سياسة دفاعية داخلية تقوم على استخدام الجيش كما يجب في التصدي للعمليات الإسرائيلية على الأرض اللبنانية بدلاً من بقائه في دور المراقب لهذه العمليات والمتقاعس عن الدفاع عن الوطن.
- توحيد قدرات الدول العربية وطاقاتها بهدف الانتقال من مرحلة الدفاع ضد الاعتداءات الإسرائيلية إلى معركة التحرير.
- إن الحل السلمي الذي يعلق عليها بعض حكام العرب أملاً كبيراً هو حل غير ممكن لأن إسرائيل لن تقبل به.
- قيام لوبي عربي دولي يجمع جميع العرب المنتشرين في عالم الاغتراب يكون شبيهاً بالوكالة اليهودية العالمية. يقوم هذا اللوبي، بعد تأمين دعمه من قبل الدول العربية، بضغوطات سياسية وانتخابية في الدول الكبرى بهدف دعم قضية فلسطين.
- إشراك المرأة العربية في المعركة المصيرية.

إن المراقب المتجرّد ليعجب بمدى جديّة وواقعية وأهمية الطروحات التي طرحها الرئيس كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي في بيانات الحزب السنوية والهادفة إلى دعم النضال الفلسطيني في إطار المعركة مع إسرائيل. هذه الطروحات يمكنها أن تشكّل برنامجاً عاماً للنضال اللبناني والفلسطيني والعربي يعمل على رفع الشأن العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في الشرق الأوسط والعالم.

ونحن نتساءل: لو أن جميع الدول العربية بما فيها لبنان والشعب الفلسطيني عملوا وفق وحي أفكار الزعيم الاشتراكي التقدمي الكبير منذ بداية أزمة فلسطين، فهل إن تاريخ الشرق الأوسط كان قد تغيّر؟

لن نجيب بأنفسنا على هذا التساؤل، لكننا نترك الإجابة عليه للقارئ الذي يحلّل ما جاء في اقتراحات حزبية في هذا الفصل.

ملحق رقم 7

دور جيش لبنان في النزاع مع إسرائيل[1]

كتب اللواء عزيز الأحدب:

«في العام 1948 اشترك جيش لبنان بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى، بأربع كتائب من المشاة وفوج من المجاهدين، وبسريتي مدفعية وسرية مصفّحات، وسرية خيّالة.

وقد اشتبك جيشنا مع قوات العدو الإسرائيلي في عدة معارك صغيرة نذكر منها معركة جسر أبو زبلة، وجسر حمود، وحانوتا واللبونة، والذيب... إلّا أن أهم معركة خاضها جيشنا كانت معركة المالكية التي وقعت بتاريخ 5 حزيران 1948.

وفي 12 من شهر أيار من العام 1970 وقف جيشنا الباسل في القطاع الشرقي من الجنوب وقفة بطولية، يوم امتدت يد العدو الأثيمة إلى منطقة العرقوب لتعمل فيها تخريباً وتدميراً، فهاجم العدو الإسرائيلي تلك المنطقة بلواء مدرع تسانده المدفعية الآلية وأسراب من الطائرات النفاثة. ولكن مدفعية جيشنا وسلاحه المدرع تصديا له وأجبراه على التوقف وأخرتا تقدمه رغم تفوقه في السلاح والمعدات ثم أرغمناه على الانسحاب. وفي 16

(1) اللواء الركن عزيز الأحدب، مرجع سابق، ص 211-236.

أيلول العام 1972 قام العدو الإسرائيلي بغزو الأراضي اللبنانية، ودام القتال يومين متتاليين صمد فيها جيشنا صمود الأبطال.

ومنذ ذلك الحين، لا يزال جيشنا الصامت أبداً يتلقى ضربات العدو الباغي، فيردّها ببأس وعزم وتصميم على التضحية والبذل حتى الموت.

1 – معركة المالكية

كان المجاهدون من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وعراقيين «والذين عرفوا باسم جيش الإنقاذ» مع عدد من المتطوعين اليوغسلاف قد احتلوا المالكية في 15 – 16 أيار وطردوا الإسرائيليين منها بعد أن كبّدوهم خسائر فادحة باعتراف أهم مؤرخي تلك الحقبة من الصهيونيين: الكولونيل نيتانيل لورش من مؤرخي الهاغانا الرسميين وجون دافيد كيمشه من أهم المؤرخين البريطانيين الصهاينة.

وكان قائد حملة المجاهدين العرب في هذا الهجوم النقيب اللبناني محمد زغيب الذي استشهد في المعركة نفسها.

إلا أن الإسرائيليين عادوا فاستردوا المالكية من أيدي المجاهدين العرب في 19 أيار، ما حدا بالجيش اللبناني إلى مهاجمتها من جديد لاستردادها، خاصة وأن العدو الصهيوني باحتلاله قرية المالكية كان يقطع الطريق الموصلة من الناصرة إلى المالكية «مفرق عيترون بنت جبيل». وكان ثلاثة آلاف من المجاهدين قد قُطعوا من قاعدة تموينهم في بنت جبيل.

عندها قررت القيادة اللبنانية مهاجمة قرية المالكية واحتلالها لتفسح الطريق أمام رسائل تموين المجاهدين.

وأعدت لهذه العملية مجموعة من القوات التالية:

- كتيبة المشاة الثالثة بقيادة المقدم جميل الحسامي.
- سرية مدفعية بقيادة النقيب إسكندر غانم.
- سرية مصفحات ودبابات بقيادة النقيب فؤاد لحود.
- مفرزة مخابرات.
- مفرزة هندسة.

وكانت مهمة هذه المجموعة: مهاجمة قرية المالكية واحتلالها بأي ثمن، قبل الغروب.

وبتاريخ 5 حزيران 1948 الساعة الثانية عشرة ظهراً هاجمت هذه المجموعة قرية المالكية. وكان العدو قد تحصن بها محيطاً مراكزه بالألغام والأسلاك الشائكة. فاستولت عليها في الساعة السابعة عشرة من اليوم ذاته بعد أن طهّرتها بيتاً بيتاً كما دكت جميع التحصينات والخنادق المنشأة فيها. وأُكره العدو على الانسحاب منها تاركاً 92 قتيلاً وكميات كبيرة من العتاد منها مصفحة بحالة جيدة للاستعمال. وخسرت القوات اللبنانية في هذه الموقعة شهيداً واحداً.

وفي اليوم التالي أي بتاريخ 6 حزيران احتلت السرية الثانية من كتيبة المشاة نفسها بقيادة النقيب سعيد نصرالله قرية قدس. كما قام في اليوم ذاته وزير الدفاع الوطني «الأمير مجيد أرسلان» مع قائد الجيش في ذلك الحين «العماد فؤاد شهاب» بزيارة القوى وتفقدها في مراكزها الجديدة «المالكية وقدس». كما زار هذه القوى بتاريخ 9 حزيران رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري لتقليد الأوسمة المستحقة للضباط ولأعلام القطع التي اشتركت في تلك المعركة.

2 – معركة الذيب

يروي العماد غانم قائد الجيش بعضاً من ذكرياته عن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في فلسطين فيقول:

«قبيل إعلان وقف إطلاق النار بليلة واحدة، أي في العاشر من حزيران على وجه التقريب قامت قوات من الجيش اللبناني كانت مرابطة بين رأس الناقورة وعلما الشعب بضرب الأهداف العسكرية للعدو الصهيوني. وقد أحكمت المدفعية اللبنانية ضرباتها على «حانوتا» و«البص» وكذلك على بعض القرى التي تمركز العدو فيها، بينما كان طيرانه يقصف مواقعنا المحصّنة دون أن يوقع بها أي ضرر. أما العدو فقد أصابته أضرارٌ فادحة إذ كانت سيارات الإسعاف تشاهد من مراكز مراقبتنا في اللبونة وهي تجلي قتلى العدو وجرحاه.

وفي اليوم التالي، وعند الفجر،

قامت قواتنا المنتشرة بين رأس الناقورة واللبونة «وكان قائدها في ذلك الحين العميد المتقاعد عزيز غازي يعاونه بعض كبار الضباط الذين أصبح معظمهم متقاعداً الآن»، قامت هذه القوات، تساندها المدفعية بهجوم يهدف إلى احتلال قرية «الذيب» على الساحل جنوبي الناقورة بغية متابعة التقدم نحو عكا، لولا أن إعلان وقف إطلاق النار اضطر هذه القوات إلى التوقف في منتصف الطريق والعودة إلى مراكزها الأساسية».

3 – معركة العرقوب الأولى

أسباب المعركة

في الأشهر السابقة لشهر أيار 1970 تكاثرت عمليات الفدائيين بشكل إطلاق قذائف صاروخية من مختلف العيارات من داخل الأراضي اللبنانية مستهدفة المستعمرات الخالصة (قريات شمونة) التي هي بمثابة عاصمة الحولة، ما أدى إلى سقوط قتيلين وعدة جرحى وما حمل العدو على الردّ بعنف بقصف القرى اللبنانية مثل الخيام وكفرشوبا وتدمير ما يقارب الخمسين منزلاً وجرح المدنيين في كلتا القريتين. وقد رافق هذه العمليات تصريحات للمسؤولين تحذّر الحكومة اللبنانية لوضع حد لأعمال الإطلاق من الأراضي اللبنانية وتحضر الرأي العام العالمي كي لا يفاجأ إذا ما قام الجيش الإسرائيلي بالتحضير لعدوان على منطقة العرقوب وذلك بقصف المنطقة بالمدفعية والطيران وحشد القوى المدرعة والمؤللة على الحدود المتاخمة.

الهدف

يقول الإسرائيليون إن الهدف من عمليتهم في 12 أيار 1970 يتلخص بما يلي:

- إبادة أو أسر أكبر عدد من المخربين[1].
- تدمير قواعد المخربين وكسب أكبر كمية ممكنة من عتادهم.
- التأثير على المنظمات الفلسطينية وتحطيم شعور الفدائيين بأن قواعدهم ليست آمنة في لبنان على مقربة من

(1) أي الفدائيين.

المستعمرات الإسرائيلية.

- إقناع السكان في الجليل الأعلى بأن الحكومة الإسرائيلية تعمل ما في وسعها لتحقق لهم حدود آمنة.

أرض المعركة

تقع أرض المعركة التي تبلغ مساحتها حوالي 100 كلم مربّع على سفوح جبل الشيخ الغربية الممتدة حتى نهر الحاصباني. وهي جبلية وعرة كثيفة الأشجار تصعب الحركة فيها وتفصل بين مرتفعاتها وديان سحيقة صعبة الاجتياز. فهي مثالية لحرب العصابات والمعارك الصغيرة وتشكل نموذجاً لعمليات القنص ضد الآليات ودخولها يكبد القوات المهاجمة خسائر فادحة حتى ولو قامت بهذه العملية قوات محمولة بالطائرات العمودية.

تقرير القوى المتجابهة

القوات الإسرائيلية

- كتيبة وسرية دبابات.
- كتيبة مشاة معززة محمولة على آليات مجنزرة.
- كتيبة مدفعية 155 ملم مؤللة.
- كتيبة مشاة راجلة.
- فصائل هاون مختلفة محمولة على مجنزرات.
- الطيران: ما لا يقل عن 100 طائرة حربية: سكاي هوك - فوتور - ميراج.
- طائرات «بيير كاب» للقيادة والمراقبة وضبط رمايات المدفعية.
- طوافات: من مختلف الأحجام للإخلاء.

القوات اللبنانية التي واجهت الهجوم الإسرائيلي:

- مجموعة قتال:

القوات الفدائية في المنطقة:

- عدد من الفدائيين.

تمركز القوات الإسرائيلية قبل العملية:

- كتيبة دبابات «باتون وسنتوريون» تدعمها كتيبة مشاة محمولة على آليات مجنزرة متمركزة في النخيلة والبقعة

جنوبي العباسية معززة بفصائل هاون مختلفة محمولة على مجنزرات.

- كتيبة مدفعية 155 ملم، مؤللة متمركزة في جوار النخيلة عين التينة.

- كتيبة مدفعية 105 ملم، مؤللة متمركزة في جوار النخيلة.

- سرية دبابات مع عناصر محمولة وسرية مدفعية مؤللة تمركزت جنوبي المطلة.

- ما يقدر بكتيبة مشاة راجلة متمركزة شرقي مفرق شبعا ورويسات وكفرشوبا على الحدود الشرقية للحدود اللبنانية.

سير المعركة

في الساعة 4,30 من يوم الثلاثاء 12/ 5/ 1970 اخترقت القوات الإسرائيلية الحدود اللبنانية عن طريق العباسية – الماري – يحميها غطاء جوي كثيف من قصف من المدفعية الثقيلة على منطقة العرقوب.

وعند وصول القوات المتقدمة إلى جسر أبو زبلة تعرضت إلى قصف مركز من المدفعية اللبنانية فردت المدفعية الإسرائيلية على النار بالمثل وضربت المرابض في القطاع الشرقي.

في الساعة 6,30 دخلت القوات الإسرائيلية بلدة الماري بعد أن تعرضت لصعوبات فائقة بسبب وعورة المسالك والتحصينات المضادة للآليات. وفي الوقت نفسه كانت المدفعية اللبنانية تتابع قصف القوات المتقدمة وتركز رمايات دقيقة للغاية، ما أدى إلى إصابة ثلاث آليات ودبابتين.

في الساعة 11,15 وصلت القوات الإسرائيلية إلى راشيا الفخار وتفرعت إلى فرعين:

اتجه الفرع الأول على محور راشيا الفخار – كفر حمام وتمكن من الوصول إلى كفرشوبا حوالي الساعة 16,00.

واتجه الفرع الثاني نحو مفرق سوق الخان بعد أن تعرّض إلى قصف شديد من القوات اللبنانية.

في الساعة 17,00 دخلت قوات العدو الهبّارية بعد أن قصفت طائراته بعنف المنحدر الشمالي لراشيا الفخار والأحراش الواقعة جنوبي الهبارية. وفي

هذا الوقت بالذات كانت كتيبة مشاة تتقدم من الحدود الشرقية لجبال العرقوب لتمشيط الأحراج والجبال بحثاً عن الفدائيين.

لم تتمكن القوات الإسرائيلية من الانسحاب في النهار نفسه بسبب تأخرها الناتج عن قوة النيران الموجهة إليها وطبيعة الأرض القاسية، ما أرغمها على البقاء طيلة الليل، وفي الساعة 4,30 من اليوم التالي باشر العدو انسحابه تحت غطاء كثيف من المدفعية والطيران، وخرج من الأراضي اللبنانية في الساعة 12,30.

اشترك طيران العدو في هذه العملية بعدد لا يقل عن «100» طلعة بشكل دفعات متلاحقة. وقد حاول الجيش السوري التدخل في أثناء العملية بصورة انتحارية، فأرسل سرباً من طائرات الميغ 17 لاعتراض الطائرات المغيرة على قرى العرقوب، فتصدت له الأعداد الكبيرة من طائرات العدو وحالت دون تدخله بصورة فعالة.

كانت في هذه الأثناء نيران مدفعية العدو وطيرانه تنصب على المواقع اللبنانية مركّزة على المرتفعات والنقاط المشرفة على محور تقدم آلياته، والتي تشكل خطراً على قواته المتقدمة.

بعد ذلك تفرّعت آليات العدو إلى فرعين: اتجه الفرع الأول وهو العدد الأكبر على محور راشيا الفخار – كفرحمام – كفرشوبا – داخلاً هذه القرى تباعاً وتمكن من الوصول إلى كفرشوبا حوالي الساعة 16,00.

توزعت قوى العدو على الهضاب والمرتفعات المحيطة بهذه القرى، ولم تلقَ مقاومة سوى بعض الألغام المزروعة على داخل القرى، وجسر منسوف على طريق كفر حمام – كفرشوبا.

الخسائر

خسائر العدو:

الأشخاص:

تقدر بخمسة عشر رجلاً ما بين قتيل وجريح.

العتاد:

تقدر بحوالي عشرين آلية ما بين

دبابة ومجنزرة وسيارة شاهدها سكان الماري تخلى في أثناء العملية وفي أثناء الانسحاب النهائي من منطقة العرقوب.

خسائرنا:

العسكرية:

- قتيلان وخمسة جرحى وثلاثة أسرى.
- دبابتان م41 الأولى تعطلت والثانية أصيبت بأضرار.
- شاحنة احترقت وسيارة بيك آب أصيبت بقذيفة دبابة.
- مدفع 25 رطل تعطل.
- غرفة مركز هندسة دمرت.

المدنية:

- ثلاثة قتلى، ثلاثة جرحى، أسير واحد.
- كما تم تدمير 12 منزلاً في كفرشوبا - 11 منزلاً في كفر حمام - 10 منازل في الهبارية - منزلين في راشيا الفخار.
- 5 آليات منها شاحنة وجرار زراعي و3 سيارات.
- أسلاك كهرباء وهاتف وأعمدة وتخريب في الطرقات وتمديدات المياه.
- حرائق وإتلاف من جراء القصف خصوصاً في أحراج كفر حمام وحاصبيا.

خسائر الفدائيين:

- لم تذع القيادة اللبنانية أية معلومات عن إصابات الفدائيين. أما إسرائيل فتقول بأن نتائج حملتها كانت كما يلي:
- قتل 30 فدائياً وأسر 15 (جريدة دافار 15/ 5/ 1971).
- تدمير بطارية مضادة وتحصينين لصواريخ كاتيوشا.
- تدمير 10 آليات وحمولتها (جريدة لانفور ماسيون في 13/ 5/ 1971).
- مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات (المصدر نفسه).
- أما المنظمات الفدائية فأذاعت على لسان ناطق رسمي باسمها على أن خسائرها كانت كما يلي:

- 14 قتيلاً، 170 جريحاً، 110 مفقودين.
- بعض الآليات التي تنقل مدافع مضادة قد دمرت، كما تم تدمير مركزين محصنين.

4 - دور لبنان المشرف في حرب تشرين 1973

اتفاقية الهدنة حالت دون مساهمة لبنان في القتال

منذ أن وقّع لبنان الهدنة بعد حرب 1948 وإسرائيل تسعى بجميع الطرق والوسائل لإبطال مفعول هذه الاتفاقية رغبة منها في استدراج لبنان إلى الحرب والاستيلاء على منطقة الجنوب. وبفضل هذه الاتفاقية وموقف المسؤولين اللبنانيين، حافظ لبنان على سلامة أراضيه ولم يخسر قطاعات من أرضه كما حصل في مصر وسوريا في حرب حزيران 1967.

إن هذا الوضع بالذات هو الذي قضى بأن يحارب لبنان على الجبهة الدبلوماسية ويترك جبهة النار صامتة، إلّا إذا تخطاها العدو وخرق باقتحامها اتفاقية الهدنة. فعندئذ ينتقل إلى الحرب الدفاعية كما حصل في أيلول من العام 1972 حيث عطل للعدو عدة مدرعات تبارى المصورون الصحافيون في التقاط صورها.

لبنان يساهم بالدم

بينما كانت الدماء السورية والمصرية تلوّن أرض المعركة، كانت الدماء اللبنانية الذكية تسقي عروق الجرحى والمصابين من الطرفين: فقد هرع المواطنون بعفوية صادقة إلى التبرع بدمائهم وجادوا بها رخيصة لإسعاف إخوانهم وإنقاذهم وإعادتهم إلى الصمود والقتال. وفتحوا أبواب المستشفيات وشرّعوها لاستقبال المصابين السوريين ومعالجتهم، وأوفدوا بعثات الصليب الأحمر إلى دمشق وحمص واللاذقية للمساهمة في إسعاف الجرحى.

وهكذا جاد اللبنانيون بدمائهم في المعركة، وسالت دماؤهم إلى حيث يمكن أن تبقى حياة وتنقذ بطلاً وتحفظ مقاتلاً، وكانوا بحق، رغم المشككين والمضللين، أكثر إيجابية وفضلاً، من الصامتين والمتريثين والمنتظرين.

لبنان يساهم بالمال

بصرف النظر عن مساهمة لبنان بخمسة بالمائة من موازنته السنوية للمجهود الحربي، اجتمعت فئات عديدة من النواب والشخصيات وممثلي المجالس والأحزاب والهيئات والجمعيات والنقابات واتفقت كلمتهم على وجوب دعم المعركة وتوحيد الجهود وتنسيقها بما في ذلك الإشراف على جمع المال وتوحيد الجباية بواسطة الهيئات واللجان المحلية وسائر العاملين لهذه الغاية.

أما دار الفتوى في بيروت فقد أعلنت أن الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة في أثناء الحرب، تحتم على المسلمين شرعاً أن يحوّلوا أموال زكاتهم لدعم المجهود الحربي على مختلف جبهاته.

هذا مع العلم أن دار الفتوى، مع كثير من المراكز الوطنية، قد افتتحوا صناديق خاصة لتلقي الأموال والمساعدات وتحويلها إلى الجهات ذات العلاقة.

لبنان يساهم بالغذاء

وفي نطاق المساعدات الغذائية أرسل لبنان الشاحنات تنقل الألبان والأجبان والحليب المعقّم والبيض والفراريج، وقد تم إرسال هذه المواد الغذائية تباعاً وبطريقة منسقة.

لبنان يساهم بإدامة المعركة

بعد أن ضرب الطيران الإسرائيلي مستودعات النفط في اللاذقية وحمص قلّت كمية المحروقات في سوريا وكادت مدرعات الجيش وآلياته أن تتعطل عن العمل. عندئذٍ سارع لبنان إلى نجدة سوريا بقوافل من شاحنات النفط عملت دون انقطاع وحتى نهاية الحرب.

الإعلام اللبناني يزعج إسرائيل

برز دور الإعلام اللبناني في وصف المعارك ودقة الوقائع لدرجة أن إسرائيل لم تعد تتحمل وطأة هذا الإعلام فعمدت إلى نسف الكابل البحري في خليج السان جورج بواسطة ضفادعها البشرية.

شهادة حق بلبنان

في تصريح لوزير الإعلام السوري

السيد جورج صدقني أدلى به إلى السيد داوود الصايغ قال:

«إن موقف لبنان الرسمي يرفع الرأس، وموقفه الشعبي رائع، نحن راضون عن موقف لبنان إلى أقصى حدود الرضى، ولا بد في هذه المناسبة من توجيه تحية خاصة للرئيس فرنجية الذي تجلّت وطنيته الأصيلة أثناء المعركة، فقدّم لبنان الشقيق إلى سورية كل المساعدات التي في وسعه أن يقدمها، ولبّى كل النداءات التي وجهت إليه».

* * *

ملحق رقم 8

رؤية الرئيس كمال جنبلاط للوجود الفلسطيني في لبنان والعالم العربي

كتب الرئيس كمال جنبلاط تحت عنوان «الصاعق الفلسطيني» مايأتي:[1]

«كانت الحرب الأهلية ستنفجر -خلافاً لادّعاءات الانعزاليين - حتى ولو لم يوجد الفلسطينيون. فقد سلف في عام 1958 أن كان لبنان مسرحاً لمواجهات دموية من دون أن يحتاج إلى مثل هذه الذريعة. والمقاومة الفلسطينية لم تكن إلّا أحد أسباب النزاع الأخير. ولو لم يكن اللبنانيون مهيئين لانفجار لما وقع هذا الانفجار. والحقيقة، هي أن الفلسطينيين الذين ارتفع عددهم من 110,000 عام 1948 إلى أكثر من 400,000 عام 1975، أخافوا الموارنة.

وكان هؤلاء يخشون من أن يصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مليوناً، وأن يتسبب ذلك في اضطرابات داخلية، لأنهم اعتبروا أنه سيكون ثمة كثير من الغرباء حينذاك إضافة إلى الخمسماية ألف سوري وإلى العرب الآخرين الذين يعيشون في لبنان. وإذاً فإن الوجود الفلسطيني أثار مخاوف الموارنة.

(1) كمال جنبلاط، هذه وصيتي، مرجع سابق، ص 113-122.

ولسوء الحظ، فإن الانعزاليين لم يفهموا أنه ليس بالإمكان تغيير ما كان، وأنه ينبغي لهم، بالتالي، مقاربة المشكلة على نحو آخر، والاستفادة من مختلف صداقاتهم في العالم: بأن يشرحوا لأصدقائهم الأميركيين والأوروبيين وسواهم أنه لا يمكن حل المشكلة الفلسطينية إلّا بإعادة 120,000 فلسطيني بمن في ذلك المقيمين منهم في لبنان، بالطبع إلى إسرائيل، أي إلّا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة لعام 1947. وإذاً، فقد كان أولى بالموارنة وخير لهم أن يستندوا إلى البضعة ملايين شخص اللبناني الأصل ممن يعيشون في الخارج، وإلى النفوذ الأوروبي، لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، من أن يشنوا هذه «الحرب الصليبية».

ولكنهم فعلوا العكس من ذلك. ثم إنهم، لسوء تقديرهم للقوى العسكرية التي تقف في مواجهتهم، ولا سيما القوى العسكرية الفلسطينية، فضّلوا خوض غمار القتال. ولقد ظنوا أن الجيش سيماشيهم. ولكنه لم يفعل إلّا لفترة قصيرة من الزمن انتهى عقده، بعدها، إلى الانفراط والتفكك. وهكذا، فقد عدنا إلى نقطة البداية، لا بل إن الموقف بات أشد سوءاً بالنسبة إلى الانعزاليين.

ذلك أن الفلسطينيين على الرغم من احتواء السياسة السورية لهم وترويضها إياهم، باتوا أشد قوة على الصعيد العسكري مما مضى، وأصبحوا يتمتعون بحماية ما أسميه «القمة العربية» التي منحت لهم في الرياض والقاهرة. ثم إن الرأي العام العربي بات شديد الحساسية، وأكثر من أي وقت مضى، إزاء موضوعهم: ولن تلبث نذائر وأعراض هذه الحساسية أن تظهر على المستوى الشعبي.

فإذا عدينا عن ذلك، فإنه بات على الفلسطينيين أن يطبّقوا بعد الآن اتفاقية القاهرة لعام 1969 التي تنظم العلاقات اللبنانية الفلسطينية بأكثر دقة مما كان الحال في الماضي، سيما وأن هذه الاتفاقية لم تدع لهم هامشاً كبيراً للتقرير السياسي وحرية كبيرة في التنظيم. وسيأتي يوم -ليس ببعيد - يكون على الفلسطينيين فيه أن يعلنوا قيام حكومة

مؤقتة، وأن ينتظموا بصورة مختلفة، بحيث تصبح ميليشياتهم في لبنان جيشاً حليفاً يرابط في لبنان، استعداداً لقرارات مؤتمر جنيف. وقد كان في وسع اتفاقية القاهرة أن تتخذ شكلاً ملموساً مؤاتياً، فيما لو واكبتها تصرفات وزير داخلية كفؤ ومسؤولين فلسطينيين مصممين على ممارسة التعاون بجد. والفلسطينيون يتمنون أن يجدوا من يساعدهم على تنظيم أنفسهم. ولكن كيف كان بإمكان اللبنانيين أن يستجيبوا لهذه الحاجة وهم الذين يعانون من الاحتلال الكامل؟ فلا بد للنظام من أن يقوم لدى اللبنانيين أولاً، لكي ينشأ «محيط» يجبر الفلسطينيين على الانضباط.

ثم إنه كان على هؤلاء أن يوكلوا إلى جيش التحرير الفلسطيني المقيم في لبنان مهمة حفظ الأمن في المخيمات وليس إلى ميليشيات غير متلاحمة بل، وفي كثير من الأحيان، متنافسة فيما بينها.

وكان ينبغي لهم كذلك أن يتعاونوا بلا انقطاع مع السلطة اللبنانية بحيث لا يتمكن المذنبون -الذين يلجأون في بعض الأحيان إلى داخل المخيمات - من الإفلات من القانون. ولا بد للسلطة الإدارية والبوليسية في المخيمات من أن تقبل بحضور لبناني ما، أو على الأقل بحق النظر، داخل المخيمات. وبطبيعة الحال، فإن المقصود هنا ليس مخالفة مبدأ السيادة الفلسطينية داخل المخيمات. ولكن المقصود هو أن المجرمين الفلسطينيين العاديين يجب أن يسلموا إلى الدولة اللبنانية ليحاكموا وفقاً للقانون اللبناني. ولا بد من التنبه إلى جعل المخيمات أكثر إنسانية: كإقامة نوع من التعاون على صعيد الإدارة والميزانية بين البلديات الفلسطينية وبين أقرب بلدية لبنانية وذلك لضمان حد أدنى من الشروط الصحية،، كالسكن الصحي والمجارير.

وفي وسع ذلك كله أن يساعد الفلسطينيين على أن يصبحوا أكثر نظاماً وأحسن تنظيماً.

وبهذا يزول شعورهم بأنهم قوم متخلى عنهم يعاملون كمنبوذين: فلقد ساء ما عوملوا به كما أسيء تفهمهم من قبل الأنظمة العربية. فلا بد من أن يعاد

إلى الفلسطينيين بعض الحس والشعور بالكرامة الإنسانية. فهم يعيشون في غالب الأحيان في «غيتو» داخل الشعوب العربية ويعانون من الاستغلال السياسي من قبل الأنظمة العربية، بما في ذلك «التقدمية» منها. فعلى الدولة اللبنانية أن تدمج الفلسطينيين بصورة متجانسة في حياة البلاد النشاطية: فمن شأن ذلك أن يحدث اتصالات إنسانية لا غنى عنها للتفهم المتبادل. ولا ريب في أن العلاقات الشاذة المنحرفة القائمة بين الفلسطينيين والموارنة ستتعافى حين ذاك. ومن شأن وزارة للشؤون الفلسطينية أن تنسّق هذه الاقتراحات وتؤلف فيما بينها بصورة مفيدة. غير أنه لا بد من إعادة جسور الثقة قبل أي شيء آخر.

وبطبيعة الحال فإن الدولة اللبنانية لا تزال اليوم أضعف بكثير من أن تكون قادرة على الشروع بهذه الإصلاحات. لكنه لا مدعاة لليأس، فلا يزال في الوسع إحياء الدولة وإعادة الأمن إذا قررت الإدارة تعيين مدير قدير للأمن، ورفع أجور الشرطة والدرك، ومضاعفة عديدهما.

ومع هذا فإن المشاكل ليست وقفاً على لبنان وحده. فغالبية الأنظمة العربية ترفض البحث في شأن الفلسطينيين. فهم يأخذون عليهم -في لا شعورهم - فقرهم وتجردهم من الحقوق السياسية واستلاب وطنهم منهم. وقد قال لي أحد أصدقائي -وهو شيوعي لبناني - مؤخراً: «عندما يناضل شعب - في الغرب أو في أي مكان في العالم - من أجل استقلاله، أو يعاني من التمييز، فإنه يتلقى دعم قومه على الأقل. أما هنا في العالم العربي (وكان يلمح إلى الفلسطينيين) فإن القوم يثأرون منه فيصبح ضحية مرتين، لأنه بالنسبة إليهم مثار ضيق وإزعاج.

وهذا ما هو حاصل بالفعل على مساحة السياسة العربية (التي تشبه رقعة الشطرنج) -والفلسطينيون ليسوا إلّا ضحايا حكام العرب أخوانهم في المواطنية، ومع ذلك، لو دُفع مبلغ 8 أو 10 مليارات إلى مصر أو سوريا من عائدات النفط على مدى ثلاث سنوات متتالية، لأمكن تحرير «إسرائيلَين» لا إسرائيل واحدة، وهذا المبلغ يعتبر زهيداً بالنسبة إلى بارونات القرن العشرين

الجدد. إلّا أن الدول العربية الغنية لا تحب أن يزعجها أي شيء وتفضل تخصيص ميزانيتها للتنمية وليس لحرب تحريرية...

ومع هذا، فإنني أعتقد أن الأمور ستتغير على المدى البعيد. وطالما بقيت ديمقراطية في لبنان، فإن الفلسطينيين سيحتفظون بحريتهم السياسية. (فالرقابة الحالية على الصحافة اللبنانية لا يمكن أن تدوم. ولا بد -قبل كل شيء - أن تتوقف كل قوة من القوى العربية عن إعانة جماعتها داخل الثورة الفلسطينية. إذ ينبغي لمختلف المعونات، مالاً وسلاحاً، أن تسلم لمنظمة التحرير الفلسطينية -الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - عبر صندوق مشترك يوضع تحت إشراف الجامعة العربية والمقاومة. فمن شأن ذلك أن يدعم كثيراً من تماسك الثورة الفلسطينية، لأنه يقلص إلى حد عظيم من مخاطر التناحر -إذا كانت التيارات السياسية المتنوعة المختلفة تخترق المقاومة ـ فإن السيد ياسر عرفات ظل يؤكد دائماً وأبداً وبصراحة بالغة بأن المطلب الرئيسي هو أولاً تحرير الأرض الفلسطينية، وهو مطلب مقدم على أي شجار إيديولوجي. وبعد التحرير يصير في وسع أي كان أن ينشئ حزبه الخاص وأن يدافع عن إيديولوجيته الخاصة. وبانتظار ذلك، فإن المطلب القومي مقدم على كل شيء. فلا يجوز وضع المحراث قبل وجود الثورين، ولا التفكير بما يجب فعله بالوطن المحرر قبل أن يتحرر.

بلى، إنه ينبغي أن تكون لنا أفكارنا حول هذا الموضوع، ولكن بدون أن نجعل منها القضية الأساسية والرهان الأساسي.

وينبغي للقومية العربية، في المرحلة الحالية، أن تظل تشكل الدعم الإيديولوجي الرئيسي للصراع ضد الصهيونية. ولا ريب في أن في وسع مشروع اجتماعي خاص أن يساهم في تجميع الناس. ولكن في وسعه أيضاً أن يستثير تباينات بل وتناحرات بين فئات تحتاج إلى أن تتحد لتتمكن من الانتصار. لكننا، هنا، في المشرق بلاد ورثت سنّة وتقليد الجدل البيزنطي. ومن أجل إنجاح قضية قومية فإنه لا بد عندئذ

من تشكيل أعرض جبهة ممكنة، فلكل آراؤه. ولكن يبدو لي في النهاية، أنه ليس في وسع الشعب الفلسطيني التسلي بالمناداة بالشيوعية أو الاشتراكية منذ الآن لأن الفلسطينيين لن يتفقوا جميعاً على ذلك.

وإذا ما استمر القوم بوضعهما وتحديدهما -أي الشيوعية والاشتراكية- ضمن حدود سياقهما السابق الدغماتي المعلق في الفضاء -فإنه لن يكون لهما مكان في عالم اليوم. وقد باتت الحاجة ماسة وملحة للرجوع إلى ما أسميه المقولات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية التي كشف عنها التطور الإنساني، لنجعل منها أساس ومعيار كل فلسفة سياسية وأي إنجاز اجتماعي أو اقتصادي. إنها ذهنية براغماتية، فهي إذاً مرتبطة بالتطور ومتجهة وجهة القيم الخالدة، عنينا قيم الطبيعة الإنسانية. ولقد انتهت الواقعية والمثالية كلاهما معاً. فلا بد من تجاوزهما معاً لبلوغ ما هو «نسبي الحقيقة»، أي ما يتحرك ظاهراً في إطار وسياق متغيرين. والذي يظل على الرغم من هذا التحرك الظاهر، تجلي المكين السرمدي بحصر المعنى، أي وجهه الأزلي.

فإذا عدنا إلى السيد ياسر عرفات، فإنه ينبغي لنا القول إنه لا يتمتع بتقدير القادة السوريين. ثم جاءت القضية اللبنانية والتنسيق بين المقاومة الفلسطينية وبين الحركة الوطنية اللبنانية فلم يسوّيا من المسألة شيئاً. والواقع هو أن عرفات كان يتبع إلى حد بعيد بل وفي غالب الأحيان آراء حركتنا. ذلك أنه كان يجد فيها فرصة للتحرر من النير السوري الذي كان ينيخ عليه: الإشراف على عبور وشراء الأسلحة، تدعيم الصاعقة، وغير ذلك من المحاولات المتكررة لفرض الوصاية السورية عليه. ولعل زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ما كان سيعمد إلى مثل هذه القطيعة مع النظام السوري فيما لو أخلي بينه وبين نفسه. غير أنه كان يعي -شأننا نحن- المؤامرة التي تحاك ضده. وبسبب هذا التهديد، فإن المصالح كانت تختلط ببعضها البعض وتجعل الفلسطينيين واللبنانيين يتعاونون معاً في ضرب من الوحدة والتلاحم الذي يجعل كلا الفريقين يؤثران في بعضهما

بعضاً (اللهم باستثناء المجال العسكري حيث كان الفلسطينيون أصحاب اليد العليا)...

....

وكانت الدعاية المعادية للشيوعية في حالة سعار شديد. ثم إن كل الطاقم السياسي والإداري (الاستابليشمانت) في العالم العربي -أي كل ما له صفة التركيز والثبات أو يظهر أنه كذلك في السياسة والاقتصاد أو أي شيء آخر- لم يكن ليطيق الهجمة القائمة من أجل التغيير.

(فالعربية السعودية لعبت دوراً في تصلب الموقف السوري دون أن تتحول كلياً عن ياسر عرفات الذي يبقى بنظر الجميع ضمانة ورمزاً)...

وعلى أية حال فإنه ليس في ياسر عرفات شبهة جمود عقائدي (دغمائية). ولقد ظلت العلاقات فيما بيننا طوال هذه الحرب حسنة. ذلك أننا كنا سوية في ذات «المغطس»، لأن ما كان يهم الفلسطينيين، ويهمنا نحن أيضاً، إنما هو الخلاص. فثابرنا كلانا على تبني مواقف واضحة بل وعلى الحفاظ على انفصال نسبي، لأن الشؤون اللبنانية يجب أن تعالج من قبل اللبنانيين وحدهم، الأمر الذي يتضمن، بالطبع، أن نخوض معركتنا السياسية الخاصة. ولا بد الآن من متابعتها لإكمال تنفيذ الإصلاحات التي نقترح، والتي تحلم بها شبيبة هذا البلد، بل ولربما كافة العرب باعتبار أن أفكارنا عبرت كافة الحدود.

وقد خرج اللبنانيون شأن الآخرين، من المأزق اللبناني بتهشمات وخسائر آنية. لكن الجميع في النهاية أفلتوا ببعض السلامة، بمن في ذلك الانعزاليون. وعلى أي حال فقد كان أمامنا هذا، أو قطع الأعناق: أي النظام الاستبدادي وتعليق كل الحريات. ويبقى للمرء أن يأمل في أن تكون هذه المأساة مناسبة لوضع الأمور في نصابها. وعلى الفلسطينيين أن يفكروا في ذلك، فلا بد من وضع حد نهائي للفوضى المستحكمة لدى اللبنانيين وفي داخل المقاومة. فلو لم يكن ثمة هذا القدر من المخالفات وخرق القانون، لما شاهدنا مثل ذلك الهيجان ضد الفلسطينيين في الأوساط الانعزالية.

غير أنه ليست لإسرائيل أية مصلحة في أن تسير الأمور سيراً حسناً في لبنان.

وإذاً فإننا نوشك أن نكون الآن عرضة لردة فعل الجانب الإسرائيلي.

فالدولة اليهودية لم تكن تظن أن العالم العربي قادراً على التحرك وإرسال جيوش إلى لبنان لوقف المعارك. وموقف إسرائيل تابع لموقف الولايات المتحدة. فإذا ما قررت هذه الأخيرة تقريراً حازماً أن تضع حداً لمشاكلنا وإذا ما أعطت العالم العربي، سوريا، الضوء الأخضر لإعادة النظام إلى لبنان، فإن إسرائيل لن تستطيع أن تفعل شيئاً يذكر - سيما وأن دمشق والقاهرة تقاربتا. وأن الأردن بدوره كان سيدخل اللعبة. وإذاً فإن ثمة تجمعاً عربياً يرتسم في الأفق ربما كان مرده هو ما حدث في لبنان. ولهذا، فإنه بات على إسرائيل أن تحسب حساب هذا الإجماع العربي. ويبقى أنه لا بد -كما كررت ذلك مراراً - من إدخال أوروبا إلى المشرق، وأنه ينبغي لها أن تعاود الاهتمام أكثر فأكثر في شؤوننا، لكي تتيح لنا أن نصبح أكثر حرية إزاء إسرائيل وإزاء الكتلتين. ومن شأن ذلك أن يجعل الوضع العالمي أكثر تعافياً.

ولكننا لم نصل بعد إلى هذا الوضع. فثمة 25,000 جندي سوري يرابطون على الأراضي اللبنانية مشكلين بوجودهم هذا خطراً كامناً. فإلى أي حد يستطيع الرأي العام العربي أن يمنع التدخل في شؤون لبنان والفلسطينيين الداخلية؟ وهناك صراع بين الدكتاتورية والديمقراطية، فمن هم ليسوا بأحرار يريدون دائماً الحؤول بيننا وبين الحرية. ودمشق تريد من الفلسطينيين أن ينضووا تحت اللواء السوري إلّا أن ذلك لن يكون سهل التحقيق. وخصوصاً عندما يتبدد سراب جنيف. ترى ألن يؤدي ذلك بالسوريين إلى الرجوع خطوة إلى الوراء لتبييض صحائفهم أمام الرأي العام العربي؟ ولا بد عند ذاك للبنان السالف أي لتلك الفوضى الديمقراطية ولهذه الوفرة في الحرية، العزيزة على الأحزاب السياسية والأوساط الشعبية والفلسطينية، نقول إنه لا بد لها عند ذاك من أن تقرر أخيراً الاضطلاع بمسؤولياتها وأن تعيد تنظيم كل شيء وأن تضع بعض

الانضباط في الشؤون اللبنانية والفلسطينية. أفتبقى الحرية أم أنها تخمد كما يتمنى العديد من البلدان العربية؟ إنّ لنا مطلق الأمل في أن اللبنانيين سيعرفون كيف يدافعون عن الحرية إذا ما ساعدتهم أوروبا - وفرنسا بخاصة - على ذلك.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن أسرع ما يحتاجون إليه هو أن يتفاهموا. فلا بد لهم من اتخاذ موقف واضح -أو «استراتيجي» كما يحب أن يسميه المثقفون الثوريون في هذا البلد - أي أن يحددوا غاية مشتركة لمعركتهم وأن يضعوا خطة عمل للمدى القصير. ويبدو أن في وسع مختلف الفلسطينيين الاتفاق على حل تكتيكي يرمي إلى التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة لعام 1947، أي عودة 1,200,000 فلسطيني إلى إسرائيل مع ممارسة كامل حقوقهم السياسية كسائر المواطنين. وكذلك إقامة دويلة فلسطينية، ولكن على أساس خطة تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947 التي تعطيهم 46 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية بما في ذلك مسورات الجليل وعكا وغزة والضفة الغربية من نهر الأردن إلخ... وفي تقديري -أن هذا العرض هو الحد الأدنى من المطالب التي تقبل بها مختلف التنظيمات عندما تقرر وضع حد نهائي للمزايدات. وتلك أيضاً هي فكرة الرئيس الحبيب بورقيبة، وأعتقد أنها تشكل برنامجاً حكيماً وواقعياً (براغماتياً).

وأنا أعلم أنه لا الولايات المتحدة ولا أوروبا ولا إسرائيل متفقة على هذا الموضوع. غير أنه لا بد للقوم جميعاً من أن ينتهوا إلى الاتفاق على هذا الأساس. ذلك أن الموضوع هنا، هو في النهاية قرارات الأمم المتحدة التي يجب أن تحترمها كل الدول. فهذه قد شاركت في اتخاذ هذه القرارات، ومن واجبها أن تطبقها وإلا فإني لا أظن أنه سيكون هناك حل -بالنسبة للمستقبل القريب على الأقل».

* * *

ملحق رقم 9

مقال للرئيس كمال جنبلاط بعنوان «حقائق فلسطينية»[1]

(1) الأنباء، 26 نيسان 1969.

كتب الرئيس كمال جنبلاط:

«من المؤسف جداً ما حصل في التظاهرات التي قامت في البلد وقد كنا حذرنا بعض الأخوان من أعضاء الهيئة التي أنشئت لمناصرة العمل الفلسطيني، من أخطار الاستمرار بالتظاهر خاصة وقد تمكنّا بالمفاوضة أن نحلّ أكثر من قضية عالقة بين السلطات وبين بعض إخواننا الفلسطينيين المناضلين.

وفي كل حال إن الذي حصل يدل على حقيقتين رئيسيتين طالما نوّهنا بهما في مطالبنا وكتاباتنا:

أولاً: إن الشعب اللبناني لا يرتضي بالتعرض للعمل الفدائي في أي حال من الأحوال.

ثانياً: إن على السلطات أن تقوّي دفاعها وأن تحقق التجنيد الإلزامي وتحصين قرى الجنوب وتدريب الأهلين لأجل تكوين طاقة تستطيع أن تتحمل عملية الردع الإسرائيلي إذا حاول جيش إسرائيل أن يتصدى لقواتنا الرابضة على الحدود رداً على بعض الأعمال الفدائية التي يمكن أن

تحصل من جانب المناضلين المتسللين إلى أرض العدو.

كنا منذ سنوات نرى ما زلنا نراه اليوم أنه لا مفر للسلطة. ومن المتوجب عليها في أسرع وقت ممكن تحقيق التجنيد الإلزامي وما يلحقه ويتفرع عنه من تحصين وتدريب. وقلنا ذلك للمسؤولين مراراً وتكراراً لأننا كنا نتحسب لمثل هذه الأيام التي أضحت فيها الدولة في مأزق مزعج ومحرج.

فالدولة بجميع قواها لا تستطيع أن تمنع الفلسطينيين من القيام بواجبهم في سبيل تحرير بلادهم. ومن المتوجب عليها وطنياً وقومياً أن تشجعهم على القيام بهذا الواجب المقدس، خاصة وإن داخل إسرائيل، وأكاد أقول داخل إسرائيل يمكن الوصول إليه مباشرة من خلال الحدود اللبنانية وحدها في الوقت الحاضر. وفلسطيني اليوم هو غير فلسطيني الأمس، فقد تحرّر من مركب التضييق عليه من معسكرات الاعتقال ولم تزده سوء المعاملة إلّا تمرداً وألهبت مشاعره القومية الجامحة والأفكار التحررية والاجتماعية. ووعى منذ سنوات وخصوصاً بعد تأليف منظمات المقاومة الفلسطينية، وبعد حرب الخامس من حزيران بالذات، أن مصيره هو بيده. وأنه عليه أن يشترك في معركة الأمة العربية بأسرها لتحرير فلسطين ولرد العدوان الإسرائيلي. وقد أظهر أخواننا الفلسطينيون في هذا المجال كفاءة رائعة وتنظيم وقدرة على تحمّل المشقات وقبول الفداء. فإذا بالشعب الفلسطيني يبرز من جديد من خلال اعتقال نفسيته وتقييد تحركه منذ أكثر من عشرين عاماً. وقد أسهمت هذه القيود المفروضة على نشاطه وما تعرض له من ضغط على الحريات في بلورة حسه وشحذ عزيمته وتصليب عوده، فظهر في جميع الأقطار العربية ومن أجواء المعسكرات كأنه المارد يخرج من القمقم.

فلم يعد إذن باستطاعة لبنان، المعروف بسيطرة السياسة الانعزالية على اتجاه مقاليده أحياناً أن يتجاهل التطور الطارئ على الوضع الفلسطيني بشكل عام وعلى كل وضع جديد لأخواننا الفلسطينيين في لبنان. ومن يتجاهل هذا يكون كالأعمى، وقد يكون بين حكامنا

أكثر زمرة العميان.

يضاف إلى هذه الاعتبارات القلق النفساني الذي بدأ يشعر به المواطن الفلسطيني في السنة الأخيرة يوم أخذت الأندية الدولية والعربية تتحدث أكثر فأكثر عن الحل السلمي، وعن إمكانية حصوله، فخشي أخواننا الفلسطينيون وخاصة بعد مبادرة الدولة الكبرى إلى الاجتماع لأجل إيجاد وسيلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن. خشي أخواننا بأن يهمل هذا القرار الذي يمكن أن تقبل به الدول العربية قضية الفلسطينيين اللاجئين وعودتهم إلى بلادهم الأصلية. فأخذوا يفكرون -وهذا حقهم - بأن يصعّدوا كفاحهم الشعبي وأن يزيدوا في أعمالهم في الأرض المحتلة، فكان لا بد أن تشهد الحدود اللبنانية أعمالاً لأخواننا النضاليين يأتي، وفق الإحصاء الإسرائيلي، بعد مصر والأردن مباشرة.

وإنني لا أشك أبداً أن أعمال التسلل والتخريب ستزيد عبر الحدود اللبنانية شهراً بعد شهر. وهذا ما كنا نتوقعه منذ أشهر عديدة يوم طالبنا بإلحاح بتصديق مشروع قانون التجنيد الإلزامي. ولكم من المؤسف أن السلطات لم تسمع لندائنا ولتحذيراتنا كأنها تلعب في واد ونحن في واد آخر جادين منهمكين.

وفي رأينا أنه كان يتوجب على لبنان في هذه الساعة بالذات أن يكون له جيش على الحدود لا يقل على الثلاثين أو الأربعين ألف رجل لكي يستطيع أن يقوم بردع الإسرائيليين في حال انتقامهم وثأرهم من أعمال المناضلين الفلسطينيين. وأتصور أن الجبهة اللبنانية كان يجب أن تكون على شاكلة الجبهة الأردنية تماماً حيث الحوادث يومية، ويرد على الكيل بكيلين. ومعركة الكرامة قائمة ومستمرة أبداً، هذا هو دور لبنان التاريخي، هذا هو دور لبنان العربي.

إذن السلطة اليوم في مأزق وقوى المناضلين الفلسطينيين تتصاعد وقواها هي لم تتصاعد إطلاقاً في المقابلة والموازاة. وندرك أهمية ما نقول أن نتذكر أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بلغ أكثر من 250 ألف لاجئ، وأنهم قوة إذ نظمت وانطلقت لها شأنها في الدفاع والهجوم على السواء.

من المسؤول عن كل هذا؟ نقول

بصراحة المسؤول هو كل من يفترض فيه أن يكون ممثلاً للرأي العام الوطني والعربي في لبنان -أي رئيس الحكومة - رئيس كل حكومة منذ سنة 1964 حتى اليوم إذ ما فتئنا وما فتئ الشعب اللبناني في كثرته الساحقة نطالب ويطالب بالتجنيد الإلزامي. ولكن الحكام كانوا يحسنون الخطب الكلامية في العمل والمبادرة التشريعية والحكومية من أخصام الرئيس شهاب أنفسهم.

من هذا المأزق بين أقدام رئيس الحكومة - أي رئيس حكومة - على اختيار نهج واضح وموضوعي وتقدمي في السياسة الوطنية وفي السياسة الداخلية، وعدم قيامه بوظيفته كرئيس للحكم، وبين اختياره الدائم بأن يكون وزيراً أكبر في حكومة لوزراء معينين مثله، وبين أن يفرض نفسه أو أن لا يفرض نفسه انبثقت استقالة رئيس الحكومة دون أن يتشاور مع وزرائه حتى على تقديم هذه الاستقالة في الوقت الذي تلفّظ بها في المجلس.

ماذا يهمنا ويهم شعب لبنان أن تقدّم الحكومة بشخص رئيسها استقالتها أو أن لا تقدّمها. كان المهم أن يتبنى رئيس الحكومة وحكومته النهج الوطني الصريح الذي يفرض تدعيم الدفاع الوطني في هذه الظروف بجميع مستوياته والخروج إلى تنفيذ المطاليب الاجتماعية الرئيسية لشعب لبنان. وأن ينفذ في وزارة المالية سياسة ضرائبية صحيحة ترمي إلى تحصيل أموال الضرائب المباشرة من أغنياء هذا البلد، لا فرض ضرائب غير مباشرة على مجموع الشعب اللبناني.

كان المطلوب من الرئيس كرامي، وعلى كل رئيس حكومة أن يتبنى برنامج جبهة النضال المرحلي لأجل تحقيق بدايات الإصلاح في لبنان في الحقل الاجتماعي والإداري والاقتصادي والثقافي وفي الدفاع الوطني، على بقائه رئيساً للجبهة الديمقراطية البرلمانية التي يؤسف أن لا يكون لها لون محدد واتجاه صريح واضح في القضايا الاجتماعية والشعبية. كان المطلوب من الرئيس كرامي وحكومته أن يفهموا أنّ التظاهرات لا تجابه بالسلاح بل بالإقناع وبتحقيق ما يطالب به شعب لبنان عن طريق هذه التظاهرات.

إننا نأسف لاستقالة الصديق رشيد أفندي كرامي لأننا نقدّر نزاهته وصفات الطمأنينة وبرودة الأعصاب وبعض الأساليب التي يعالج بها الأمور، بالرغم من أننا لا نوافق أبداً ولا نستطيع أن نوافق على جمود تحركه نحو الأهداف التي يسعى الحزب التقدمي الاشتراكي إليها، ويسعى معه شعب لبنان في هذه المرحلة من مراحل تاريخه.

نحن نريد كل خير للرئيس كرامي ونقدّر ولا شك على الصعيد الشخصي العاطفة النبيلة التي أملت عليه تقديم استقالته. ولكن الذي نطالب به كل رئيس حكومة هو أن يقبل بأن يكون منفّذاً لسياسة النهج الجديد في الحقل الوطني والاجتماعي على السواء الذي نطالب به وتطالب به البلاد. وأن يكون صريحاً وقوياً، وأن لا يخشى في تنفيذ ذلك لا حلفاً ولا نهجاً على السواء لأن المهم في السياسة هو التوجه إلى الشعب مباشرة واستقطاب القوى المناضلة التي لها وحدها القيمة الفاعلة في تكوين الرأي العام في لبنان وفي دفعه في عجلة التطور والتقدم السليم. لا يمكن لأحد أن يحكم بدون نظرية للحكم مصممة وشبه كاملة. ولا يمكن أن يحكم أي مسؤول إلّا بفرض هذه النظرية فرضاً على معظم هؤلاء النواب والسياسيين المتخلفين فكرياً، وأكاد أقول عقلياً».

* * *

الفصل السادس

شهادات في مواقف الرئيس كمال جنبلاط الفلسطينية

كمال جنبلاط، كتب عنه الكثيرون وأشاد فيه الكتاب والقادة والحزبيون والخطباء في مناسبات عديدة.

ونحن، سنحاول في هذا الفصل الإشارة إلى بعض المداخلات والكتابات عن القائد الكبير حول الشأن الفلسطيني وتقاطعه مع الشؤون الداخلية اللبنانية وذلك بهدف إكمال صورة الرئيس كمال جنبلاط في هذا الإطار.

أولاً – زيارة القرى الأمامية في الجنوب:

كتب نبيل هادي، تحت عنوان: «جنبلاط يزور القرى الأمامية ويتكلم»، مقالاً أدبياً وتاريخياً نقل عن الرئيس كمال جنبلاط الأفكار الآتية:[1]

– الشعور بعدم وجود دولة في لبنان، وحتى معالم لهذه الدولة.

– الشعور بالانخذال النفسي والإذلال أمام جماهير القرى الأمامية الذين لا يخافون الموت، ويقدّمون أنفسهم فداءً لقضية فلسطين والقضية

(1) نبيل هادي، كمال جنبلاط، التحدي الكبير، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الرابعة، آذار 1987، ص 361-365.

العربية ولبنان. لكنهم يريدون أن يتسلّحوا كي يموتوا موت الأبطال.

- انتقاد للمسؤولين في لبنان.

- القرى تُركت دون ملاجئ تقي من القصف الجوي والبري.

- من واجب رئيس الحكومة والوزراء أن يزوروا مناطق الجنوب ويقوموا مع رئيس الجمهورية والأهالي الفدائيين بحفر الملاجئ والخنادق.

- انتقاد الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين.

- المطالبة بالتجنيد الإلزامي.

- تذكير بمسؤولية الأكثرية النيابية حيال الجنوب[1].

ثانياً – دور كمال جنبلاط الميداني:

تحت عنوان: «وعندما تأخر كمال جنبلاط اتجهت الأنظار إلى تل الزعتر»، نقل نبيل يزبك خبراً ميدانياً أظهر فيه أن كمال جنبلاط، وأثناء تقدم ليلي قتالي في آذار 1976، سار بسيارته في أول الرتل المهاجم رغم الأخطار التي قد يتعرض لها من جراء ذلك[2].

ثالثاً – كمال جنبلاط يدافع عن الحق الفلسطيني:

تحت عنوان: «جنبلاط والفلسطينيين، وامعتصماه» كتب نبيل هادي مقالاً طويلاً جاء فيه عن الرئيس جنبلاط الآتي:[3]

«في الحقيقة أن الامتزاج اللبناني - الفلسطيني الذي أسهم كمال جنبلاط على كافة المستويات وفي جميع المجالات، قد تجسّدت فيه، وفي المعركة اللبنانية - الفلسطينية المشتركة، كافة الشحنات الإنسانية والفكرية والقيادية والسياسية التي اختزنها كمال جنبلاط.

(1) انظر ملحق رقم 10.
(2) نبيل هادي، مرجع سابق، ص 179-182.
انظر ملحق رقم 11.
(3) نبيل هادي، المرجع نفسه، ص 226-231.

ونرجو أن يكون في الدماء المشتركة وفي مسيرة الشعبين المقاتلين، رادع للباحثين عن الحلول المذلة للقضية الفلسطينية والتخلي عن أرض فلسطين وثورة شعبها وبندقيتها.

ولعل تحويل اللاجئ الفلسطيني إلى ثائر لأجل وطنه وأرضه، كان هاجساً دائماً لدى كمال جنبلاط. سواء أثناء عمل المقاومة الفلسطينية، أم قبل نشوء المقاومة . وحتى قبل قيام الدولة الصهيونية، حيث كان يسعى ويطالب لبنان الرسمي بوضع إمكانياته في تصرف الانتفاضة التي قام بها الشعب الفلسطيني على مراحل متعددة ضد بدايات الاستيطان الصهيوني وضد الانتداب البريطاني.

هذا النضال المشترك كان مرتكزاً من أعظم مرتكزات حياة كمال جنبلاط السياسية والفكرية، وخصوصاً منذ تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي في عام 1949، حيث جاء ميثاق الحزب وخطب جنبلاط التأسيسية لتشكل برامج متكاملة لوضع طاقات شعب لبنان في سبيل تحرير الإنسان العربي المضطهد والمستعبد.

من البداية كان كمال جنبلاط يتحسس، في مشاهداته المباشرة وفي تحليله النظري، ضرورة نشل الإنسان العربي المسحوق من «اللعنة» التي عمرها أجيال وقرون من الزمن.

ومن البداية، النضال لا بد أن يكون مشتركاً. والمعارك التحررية لا بد أن يكون بعضها متمماً لبعضهما الآخر، مع احتفاظ كل واحد، ضمن بلده، بحقه المستقل في ما يقرره وما يراه لبلاده.

وهو يقول في تعريفه لأسس الحزب الاشتراكي وللثورة المطلوبة «في عالم الإنسان»: «إن أفكارنا هذه - أفكار الحزب التقدمي الاشتراكي - هي البعث الحقيقي الجديد، هي تجاوب لأصداء حركات فكرية مماثلة في العالم، إذا ما عملنا لأجل فهمها واستيعابها ونشرها جاهدين. فإنها تحدث ثورة حقيقية في نفوسنا وفي نفوس الآخرين، وتبدل جوهرياً من مجرى حياتنا ومن حياة المجتمع وصورته ومثالاته وأهدافه ونوعيته وروحه...».

ويحرص كمال جنبلاط، في إطار تحليله لصعوبات الانصهار الشعبي

اللبناني والتعصب الطائفي والعنصري في لبنان ضد الفلسطينيين والعرب، على مصارحة الجميع بالحقائق، فيعلن أن بين أسباب ذلك، فضلاً عن الحزبيات الضيقة والعشائرية سبباً خارجياً هو الدعوات المتخلفة والمتعصبة الناشطة في بعض البلدان العربية، والتي «ترمي إلى إيقاظ العصبية الطائفية...».

إذا كانت ثورات الشعوب العربية وتجاربها النضالية سنداً للمناضلين اللبنانيين ودفعاً لهم لأجل إيجاد سلطة لبنانية تدعم التحرر العربي بكافة أشكاله وبأعمق جذوره، فإن الرجعيات العربية وأفكارها المهترئة وتعصبها الأعمى هي سند للانعزالية «المارونية» اللبنانية. فحتى يعيش التعصب الطائفي من جانب، يجب أن يكون هناك متعصبون من الجانب الآخر.

ويمكن القول إن علاقة جنبلاط بالقضية الفلسطينية ترتبط بشعوره بضرورة استعادة الكرامة العربية. الشعب الفلسطيني لم تعد قضيته قضية شعب لاجئ، ولا حتى مجرد شعب مقاتل. إنها قضية الإنسان العربي التائق إلى التحرر من ظلمات طويلة طويلة...

وكلما ازدادت قناعة جنبلاط بضرورة التحرر، وكلما اشتدت في نفسه عاصفة تحرير البشرية، على النحو الذي جاء في خطابه في أول نيسان 1950، ازدادت فيه القناعة بضرورة وضع كل شيء في تصرف الشعب الفلسطيني.

ولقد أتيح لكمال جنبلاط أن يطلّع، ومن موقع المسؤولية في الدولة وفي خارج الحكم، على ما يعانيه الفلسطينيون من بؤس وذل واضطهاد تحت الجزمة الرجعية في أقطار العالم العربي. وكان يشعر، بحس إنساني عميق بضرورة نصرة الناس الذين استجاروا به.

عند المراحل الصعبة كان يقول عن الفلسطينيين أنهم مثل تلك المرأة المضطهدة التي كانت تستنجد فتقول: «وامعتصماه!»... أفلا يوجد معتصم عند العرب؟ - يقول جنبلاط ذلك، في حرقة ومعاناة طويلة، نابعة عن مشاهداته قبل نكسة 1967 ومن معايشته للتآمر على الثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان بصورة خاصة.

القوى الهائلة التي جابهته في دفاعه

عن الحق الفلسطيني لم تدفعه إلى اليأس. كان يقول إن هذا الإنسان الفلسطيني الذي استهانوا به وعذبوه وشردوه، كيف نرضى بأن نضعه في مهب الريح ونسمح مرة أخرى بتشريده وضربه؟

ويضيف: إن لدينا مسؤولية تاريخية هي بمثابة قدر..

رابعاً – كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية:

كتب الأستاذ نديم عبد الصمد، بعد مراجعة تراث القائد كمال جنبلاط، وتحت عنوان: « كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية»، مقالاً طويلاً رأى فيه أن «من يدرس تراث الرجل الكبير يزداد قناعة أنه أمام عملاق كبير، واسع الأفق بعيد النظر، عميق المعرفة والثقافة، اشتراكي حقيقي، ديمقراطي أصيل، إنساني بكل ما في الكلمة من معنى.

وإن معايشة كمال جنبلاط والعمل معه وبقيادته، تتيح دون شك، مجالاً أوسع لفهم هذا الرجل، ولتقدير مدى التطابق بين أقواله وأفعاله، ومدى التزامه الدقيق الصارم بالمبادئ والقيم الديمقراطية والإنسانية التي آمن بها واستشهد في النضال من أجلها»[1].

ركّز عبد الصمد في مقاله على مفاهيم كمال جنبلاط للقضية الفلسطينية من خلال معرفة الكاتب به. ومن أهم الأفكار التي جاء بها المقال حول هذه المفاهيم نورد الآتي:[2]

- يرى كمال جنبلاط ضرورة توحيد الجهود العربية كمدخل لبداية معركة التحرير.
- الدعوات لوحدة الأحزاب الاشتراكية العربية.
- ضرورة النضال من أجل استعادة الكرامة العربية.
- قضية فلسطين هي قضية كل عربي توّاق إلى التحرر والتقدم والوحدة الوطنية.

(1) «قالوا في كمال جنبلاط»، الدار التقدمية، المختارة، 2002، ص 293-298.

(2) المرجع نفسه.

- هناك ترابط عفوي بين الوطنية اللبنانية والشعور القومي العربي. فالثورة بارقة أمل وبذور عملية تحرير تشمل الوضع العربي بأكمله.

- كمال جنبلاط يربط بين التواطؤ لضرب المقاومة الفلسطينية والحرص على إبقاء العرب في عصر الانحطاط والتبعية.

- كان كمال جنبلاط حريصاً على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني تجاه كل محاولات التهميش والاحتواء.

- ناضل كي يحول شخصية الفلسطيني من لاجئ يبحث عن لقمة عيشه إلى حركة تحرر تفرض طرح قضية فلسطين على الدول والحركات العربية والأصعدة الدولية.

- طرح شخصياً القضية الفلسطينية في لقاءاته الدولية.

- أبرز منجزاته هي قيام الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية[1].

خامساً – مداخلات فلسطينية في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرئيس كمال جنبلاط:

شاركت القيادات الفلسطينية في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرئيس كمال جنبلاط بتاريخ 1 أيار 1977. وألقيت كلمات عديدة تذكر بأهميته بالنسبة للثورة الفلسطينية ومدى دعمه لها ووقوفه إلى جانبها في صراعها الطويل والمرير ضد العدو الصهيوني وفي سبيل تحرير الأرض والإنسان العربي من نير القهر والتسوية الدائمة والتواطؤ على الأوطان.

ونظراً لضيق المكان في هذا الكتاب المخصص لعلاقة الرئيس جنبلاط مع القضية الفلسطينية، رأينا لحظ مداخلتين فقط: الأولى مداخلة رئيس منظمة التحرير ورمز القضية الفلسطينية ياسر عرفات. والثانية كلمة الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية التي أسّسها الرئيس الشهيد ورأسها حتى لحظة استشهاده. وقد ألقى الكلمة الثانية الأستاذ لطفي الخولي.

(1) انظر ملحق رقم 12 للمزيد من التفاصيل عن مقال الأستاذ نديم عبد الصمد.

(أ) كلمة منظمة التحرير الفلسطينية:

ألقاها الرئيس ياسر عرفات، وأبرز ما جاء فيها:[1]

- أقسى شيء هو أن أقف حتى أؤبّن رفيق الدرب المعلم، أؤبن العلم، أؤبن القائد، القائد الفلسطيني...

- شعبنا وجد في كمال جنبلاط صدراً حنوناً.

- يشعر الفلسطينيون بالخسارة الفادحة بفقدانه.

- الثورة مستمرة والحركة الوطنية اللبنانية مستمرة.

- إن كمال جنبلاط ليس شهيداً لبنانياً، ولكنه شهيد فلسطيني.

وتوجّه عرفات بالكلام إلى السيد وليد جنبلاط مؤكداً بقاء الفلسطينيين عن عهد والده الشهيد. «وأن اليد ستظل في اليد الأخرى قابضة من أجل تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها كمال جنبلاط»[2].

(ب) كلمة الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية:

ألقاها الأستاذ لطفي الخولي الذي رأى صعوبة في الوقوف على نفس المنبر الذي طالما تحدّث من فوقه الرئيس جنبلاط عن هموم الوطن والإنسان. لقد جسّد الرئيس الشهيد لبنان العرب: عرب فلسطين والتحرر الوطني. إن غيابه هو خسارة، مادية ومعنوية، فادحة لبنانياً وفلسطينياً وعربياً ولمجمل حركات التحرر في العالم الثالث. لكن حياته ستبقى ماثلة في التحالف التاريخي بين الحركة اللبنانية والثورة الفلسطينية الباقيتين في النضال ومعينهما لا ينضب من الشهداء الذين ما زالوا أحياء يقاتلون.

وتوجّه الخولي في كلمته إلى السيد وليد جنبلاط مؤكداً أن «جنبلاط الشاب

(1) كلمة منظمة التحرير الفلسطينية من كتاب «قالوا في كمال جنبلاط»، الدار التقدمية، مرجع سابق، ص 97-98.

(2) انظر ملحق رقم 13: كلمة ياسر عرفات في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرئيس جنبلاط.

ملأ بشجاعة ومسؤولية عباءة الشيخ جنبلاط»[1].

سادساً – كلمات فلسطينية في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط:

لم ينسَ القادة الفلسطينيون كمال جنبلاط، بل حافظوا على ذكراه ووقفوا منه، بعد استشهاده، موقف الامتنان لما قدّمه للثورة الفلسطينية من دعم معنوي ومادي ونضالي في سبيل تحقيق الحلم العربي الكبير بعودة الوطن الفلسطيني إلى العالم العربي.

لقد استشهد الرئيس كمال جنبلاط قبل تحقيق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم وتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل العدو الإسرائيلي. لكن صورة القائد الكبير بقيت ماثلة في فكر كل مقاوم وكل وطني وكل فلسطيني راغب ومصمم على النضال في سبيل استرجاع حقه السليب بالتعاون مع جميع الأحرار والمناضلين في العالم العربي الذين خسرت القضية أهمهم وأبرزهم، الرئيس كمال جنبلاط.

سنعمد في نهاية هذا الكتاب إلى لحظ بعض من مداخلات وكتابات القادة الفلسطينيين التي تعكس احترامهم وشكرهم للرئيس المؤسس للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية، ووعدهم بمتابعة المسيرة بعد فقدانه.

(أ) كلمة جورج حبش:

أعلن جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن الفلسطينيين سيبقون أوفياء للقائد المعلم كمال جنبلاط ولخطه النضالي الذي استشهد من أجله[2]. ووعد حبش بالتصدي للمشروع الصهيوني الذي يحاولون تنفيذه على الساحة اللبنانية، وبتحرير الجنوب من احتلال التحالف الفاشي الصهيوني والتصدي لمشاريع التسوية التي يحاولون فرضها على المنطقة.

ورأى حبش أن المطلوب من القوى

(1) انظر ملحق رقم 14: كلمة الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرئيس كمال جنبلاط.

(2) قالوا في كمال جنبلاط، الدار التقدمية، 2002، ص 576-578.

الوطنية اللبنانية والفلسطينية هو رصّ الصفوف وتشكيل جبهة تكون الطليعة التحررية العربية المكلّفة بإحباط مشاريع الإمبرياليين والرجعيين[1].

(ب) كلمة أحمد جبريل:

عاد أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية الفلسطينية – القيادة العامة، بالتاريخ إلى اللحظات الأولى للنكبة الفلسطينية خلال كلمته في ذكرى استشهاد القائد كمال جنبلاط الذي «أخذ عهداً على نفسه أن ينصر الشعب الفلسطيني، ويتبنّى قضيته، ويدافع عنه، ويعمل على إحقاق الحق، ورفع راية العدل من جديد»[2].

ورأى أحمد جبريل أن الرئيس جنبلاط أدرك، منذ بداية الصراع مع العدو الإسرائيلي، أن هذا الصراع هو صراع وجود لا صراع حدود، وأن المرحلة بحاجة إلى قيادات جديدة تاريخية وإلى إشراك كل الهمم والوسائل فيه. فكمال جنبلاط حمل على عاتقه عبء القضية الفلسطينية على الأصعدة كافةً وأيّد الثورة منذ بداياتها وحمى بندقيتها. وأعطى منظمة التحرير معناها الحقيقي وبعدها الإنساني والقومي.

لقد دفع الشهيد دمه قرباناً على مذبح إيمانه بالقضية الفلسطينية التي اعتبرها رافعة النهوض العربي الوطني والقومي.

وخلص جبريل إلى التذكير بكلمة الرئيس كمال جنبلاط الخالدة «تكون في قلب الثورة العربية بقدر ما تأخذ مكانك في صف الثورة الفلسطينية»[3].

(ج) كلمة منظمة التحرير الفلسطينية:

ألقى ماجد أبو شرار كلمة باسم منظمة التحرير الفلسطينية أشاد فيها بمزايا الرئيس الشهيد كمال جنبلاط واضعاً

(1) انظر ملحق رقم 15: كلمة السيد جورج جيش في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط.

(2) مداخلة أحمد جبريل في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط، من كتاب «قالوا في كمال جنبلاط»، مرجع سابق، ص 579-581.

(3) المرجع نفسه، انظر ملحق رقم 16: كلمة أحمد جبريل في ذكرى استشهاد كمال جنبلاط.

النقاط على حروف كلمات وفقرات تعطي الراحل الكبير قسماً من حقه في التكريم والامتنان، نذكر بعضاً منها:[1]

- نشأ جنبلاط وناضل واستشهد وهو يقاتل من أجل لبنان.

- لم يهرب من اللعبة الطائفية بل تعامل معها من أجل أن يخلّص المجتمع اللبناني من هذا المرض الذي خلّفه الاستعمار.

- أراد أن يجمع بين القائد والأسطورة.

- وحين التقى جنبلاط والثورة الفلسطينية على أرض لبنان أعطاها كل نبضه وجهده، وصولاً إلى منحها دمه الزكي الطاهر.

- مسألة النضال القومي لدى جنبلاط بناها عن وعي وثقة على قاعدة أن تكون في قلب النضال من أجل فلسطين، تكون في قلب النضال القومي بكل زخمه وأبعاده.

- عبد الناصر أمسك بالقضية القومية، وجنبلاط أمسك بها كذلك، واعتمدا الحسم والوضوح والجرأة في طرح قضايا النضال.

- لقد اعتمد جنبلاط في بداية حياته السياسية على الحزب التقدمي الاشتراكي وكان أحق القادة العرب بأمانة الجبهة العربية المشاركة في الثورة. وكان حريصاً على خلق تقاليد جديدة في العمل السياسي مرتكزاً على أصالة وعراقة الأمة العربية وعلى تجارب وإنجازات الأمم الأخرى.

- أما جنبلاط الفلسطيني، فقد قدّم دمه من أجل شعب فلسطين ومن أجل قضية فلسطين.

- لقد فكّر كمال جنبلاط، قبل أن يستشهد، في تشكيل كتائب لبنانية لتذهب إلى الجنوب لتقاتل ضد الخطر الحقيقي. لذلك أسرعوا في اغتياله.

- أدرك كمال جنبلاط أن محور القضية العربية هي قضية فلسطين، وأن أساس الصراع هو الصراع العربي - الصهيوني.

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 583-591.

- أن كمال جنبلاط حي في ضمير كل المقاتلين الذين شاركهم القتال جنباً إلى جنب من أبناء الأمة العربية والذين سيستمرون في طريق الجهاد والشهادة التي بدأها جنبلاط.

- لقد أدرك جنبلاط أن لا نضال حقيقي بدون الارتكاز إلى النضال الأممي.

أخيراً وجه أبو شرار تحية من الثورة الفلسطينية إلى القائد الذي ناضل معها، تحية «عرفان بالجميل ووفاء لروح الشهيد القائد البطل الفذّ»[1].

* * *

(1) المرجع نفسه.

انظر ملحق رقم 17: كلمة منظمة التحرير الفلسطينية في ذكرى الشهيد كمال جنبلاط.

ملحق رقم 10

كمال جنبلاط يزور القرى الأمامية[1]

نقل نبيل هادي عن الرئيس كمال جنبلاط، بعد زيارة له إلى القرى الحدودية، ما يأتي[1]:

«عدت من رحلتي إلى بعض قرى لبنان التي أصابها القصف العنيف الإسرائيلي وأنا أشعر مع إخواني بأن ليس هنالك دولة في لبنان وحتى معالم لهذه الدولة.

وأزيد فأقول إننا جميعاً قليلاً ما شعرنا في حياتنا بهذا الشعور من الانخذال النفسي والإذلال القومي قدر ما شعرنا أمام الجماهير سكان القرى وهي تصيح: «لا يهمنا الموت ولا نخاف منه. فكلنا فداء لقضية فلسطين وللقضية العربية وللبنان. ولكن لا نريد أن نموت كالدجاج أو كالأرانب تحت الأنقاض. نريد أن يكون في يدنا سلاح وأشرف الميتات هي ميتة المناضل المكافح».

«ولا أخفي أننا كنا في حيرة: بما نجيب على هؤلاء إخواننا من مختلف الطوائف اللبنانية، محمدية ومسيحية، وقد اضطررنا في النهاية إلى أن نقول: «هذه ليست دولة لبنان. هذه ليست دولتنا. هذه الدولة القائمة ليست دولة الشعب. وعندما يصبح للشعب دولة في لبنان، إذ ذاك يستطيع

(1) نبيل هادي، مرجع سابق، ص 363 ـ 365

الحاكمون أن يفهموا عليكم، وأن يجنّدوا طاقاتكم لأجل الدفاع عن البلد ولأجل المشاركة العربية الكاملة».

«وكنا نقول ذلك ونحن خجولون من انتسابنا للبنان الرسمي، وفي الحقيقة لا ننتسب إليه إطلاقاً، فهو كصفحة العار على وجه هذا الشعب ولا نستثني منهم مسؤولاً واحداً. وقد يصبح لبنان، إذا تمادى المسؤولون بهذا التصرّف، موضع الاتهام الصريح بالخيانة الوطنية. بالخيانة العربية. إذا تصوروا معي كيف أن هذه القرى المنتشرة على مسافات الحدود الكبيرة هي متروكة لشأنها دون دفاع عنها فيما عدا دفاع إخواننا الفدائيين الأبطال والذين ينسجمون في صفوفهم مع الأهلين في ظروف الشدّة وفي المعارك الحاسمة. فهم متروكون وشأنهم أمام قصف الطائرات وإمكانيات العدوان لا يسندون ظهرهم إلى مسؤول أو إلى دولة أو إلى أي جهاز دفاع صالح ليقوم بهذه المهمة.

«هكذا يريدون أن يبنوا وطناً وأن ينشئوا مواطناً لبنانياً. معاذ الله... إنه الكفر بالوطنية والتنكّر لكل فكرة مواطن.

«والذي يصعب احتماله على أي ضمير، حتى الضمير اليهودي ولو كان بين حكّامنا إسرائيليون، وهو أن هذه القرى تركت بدون ملاجئ لتقي المئات والألوف من الأطفال ومن النساء خطر القصف الجوي والبري. إنه مشهد يفتّت القلوب أن يرى الإنسان في الشوارع والأزقّة وعلى التلال هذه السلاسل الحية من الأولاد الصغار والنساء والأطفال تلعب بين فجوات شاء القدر وخنوع لبنان الرسمي ألا يحميها من أحد وأن يجعلها طعاماً سائغاً لكل فاتح... فكان الأهلون يلتفّون حولنا ويطالبون بأن تحفر لهم الدولة الخنادق الضرورية للملاجئ أو أن تسمح لهم أن يحفروا هم هذه الملاجئ بالتعاون مع إخواننا الفدائيين.

«أو تعلمون ماذا كان الجواب يوم اقترح الفدائيون على الأهلين حفر الخنادق والملاجئ سوية وتقديم ما يتوجب من الحديد والإسمنت؟ كان أن هُدّد سكان هذه المناطق بشتّى ألوان الانتقام إذا هم أقدموا على حفر هذه الملاجئ.

«في الواقع إن الذي شاهدناه يجعل الحكم الاعتباطي الديكتاتوري اللاإنساني

لإسرائيل يبدأ منذ حدود نهر الأولي إلى جنوب حدود لبنان دون أن يكون هناك حاكم إسرائيلي واحد ظاهر للعيان.

لعنة الله على هذه الدولة ولعنة الله ألف مرة على الحكّام اللبنانيين الذين جعلونا أكثر من مرة نخجل من لبنانيتنا أمام هذه المشاهد، لو لم يكن لبنان في عرفنا هو النقيض التام للبنان الطائفي القائم الذي جعلوه يقوم على فكرة الملجأ وعلى مفهوم الخوف وعلى التجزئة العصبية الشعبية، دون أن يكون هنالك أي مجال في اعتماد مركب الضعف والخوف.

«ثم من بين ما شاهدناه وسمعناه وسط هذا التخاذل للسلطة اللبنانية في تسليح سكان قرى الجنوب، ومنهم من اختبرنا بطولاته في ثورة 1958، وتخاذل الدولة عن القيام بواجب التحصين وبحفر الملاجئ وببعث الروح المعنوية في صفوف الأهلين؛ كان بين ما شاهدناه وسمعناه هذه الكلمات التي تدخل كالرصاص في القلوب: «نحن لا نخاف من جيش إسرائيل عندما تدخل فرقنا وتشكيلاتنا إلى أرض العدو لتقوم بأعمال التخريب وإشاعة العنف. بل نحن نخاف عندما نعود من أرض العدو على أنفسنا على حجز حياتنا من جانب السلطة اللبنانية».

«إن قضية فلسطين هي قضية لبنان الكبرى وإن المشاركة العربية هي هدفنا».

«هذه أقوال صاحبنا في بعبدا. ونظن من واجبه أن يزور حدود لبنان وقراه بيتاً بيتاً لكي يستوحي الوطنية الحقيقية والنضال الحقيقي من روح هذا الفريق من الشعب الوثاب طالما أنه يحب الحوار وشغوف بأخذ الآراء وبتلقي الاستشارات. ونظن أن هناك واجباً على رئيس الحكومة وعلى الوزراء أن يزوروا هذه المناطق. وأن يقوموا هم ورئيس الجمهورية مع الأهالي والفدائيين بواجب حفر بعض الملاجئ الخنادق لكي يتحسسوا كما تحسسنا نحن بذهنية المشاركة الحقيقية مع شعب لبنان، لا تلك المشاركة التي لم تتعدّ المقالة والتي يتقوّلها أحدهم كما لو كان سائحاً في منامة.

«هذا ولا تزال الاعتقالات تجري

في صفوف إخواننا الفلسطينيين، وكذلك التعذيب، وبين إخواننا من أبناء الجنوب الذي يُعرف أنهم على أقل اتصال بفكرة النضال الوطني العربي أو بالكفاح الفلسطيني.

«قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى والمشاركة العربية الكاملة هي هدفنا العظيم.

«إن هذه التصرفات الشاذة وعدم تشكيل حكومة لأجل تحقيق التجنيد الإلزامي والقيام بما يطالب به شعب لبنان – شعب لبنان الحقيقي لا ذاك الفريق المزيف من الانعزاليين والطائفيين -إن هذه التصرفات تسهم في كل يوم في تشويه صفحة لبنان الرسمي في العالم العربي وفي العالم أوسع. وهي تمهّد علاوة على ذلك لانفجار مقبل بعد هذا الكبت وهذه التحديات، وبعد تعليق الدستور والضرب بالقوانين عرض الحائط ونظام التوقيف الاعتباطي والسجن الاعتباطي والتعذيب كأننا عدنا ببعض مناطق لبنان إلى أنظمة القرون الوسطى».

وسئل جنبلاط عن المسؤولية التي تتحملها الأكثرية النيابية حيال هذه الأوضاع فقال:

«المسؤول هو النظام الذي أصبح «مشرشحاً» لأن المجلس النيابي لم يعد يمثل الشعب. كل من يملك بضعة ألوف من الليرات، يصل إلى الندوة النيابية، والمجلس هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية. وبما أن المجلس مزور لإرادة الشعب، فرئيس الجمهورية يأتي مزوراً أيضاً لإرادة اللبنانيين. ولو لم تكن الفئات الشعبية التي تقف وراء الأكثرية صامدة، لما كانت هناك أكثرية، والشعب لا يقف وراءها لأنها تمثّله بالفعل، ولكنه لا يجد سواها في المقدمة وهو يتبع في ذلك قول المثل «من حاجتنا إلى الرجال»...

وقال: من أجل هذا، ومن أجل بناء لبنان التقدمي أعددنا مشروع تعديل قانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي، بحيث يقسم لبنان إلى 11 دائرة لكل منها ثلاثة نواب، و11 دائرة لكل منها ستة نواب. ويكون الاختيار ثلثي اللائحة التي تنال أكثر الأصوات، وثلث من اللائحة التي تأتي بعدها مباشرة».

(الجمعة 15 آب 1969)

ملحق رقم 11

دور كمال جنبلاط العملاني

كتب نبيل هادي(1)

«آذار 1976 حرب الجبل في بداياتها العنيفة»

«الاستفزازات في المناطق الجبلية بلغت حدَّها الأقصى. حصار على ضهور الشوير وبتغرين في المتن الشمالي، واستفزاز ضد الوطنيين والدروز في المتنين وإنذار بتسليم أسلحتهم خلال أربع وعشرين ساعة. استفزازات طائفية في حمانا يقوم بها الانعزاليون بالاشتراك مع بعض مغاوير الجيش اللبناني الذين اندسوا في حمانا وفالوغا بعد انفراط ثكنة حمانا. ثم... بدايات القصف المدفعي على عاليه وضواحيها.

هذه الوقائع جعلت الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية مضطرتين للمجابهة. فطرحت فكرة الرد على الاستفزازات وتوجيه ضربة للمشروع الانعزالي في عقر داره. اجتماعات مكثّفة للقيادة المشتركة لهذه الغاية.

وحدث في أحد الاجتماعات الحاسمة والهادفة لتحديد اتجاه الرد الوطني المطلوب أن

(1) نبيل هادي، مرجع سابق، ص 179 ـ 182.

كان كمال جنبلاط مصاباً بـ«بحة» شديدة في الحنجرة تمنعه عن التعبير بأكثر من الهمس.

في ذلك الاجتماع لم يوافق جنبلاط في البداية على الخطة المقترحة والتي كانت تقضي بتوجيه الحملة العسكرية في أنحاء مونت فردي وبيت مري لفتح طريق ولطبيعة تل الزعتر من الناحية الشمالية - الشرقية. كانت معرفته لطبيعة الأرض ولطبيعة القوى تؤكد احتمال فشل هذه المعركة. وذلك كان أيضاً رأي عدد من قادة الحركة الوطنية الذين طرحوا ضرورة التوجه نحو بولونيا من محورين: محور قرنايل - المتنين - بولونيا، ومحور ترشيش - عينطورة - المروج - بولونيا. وبذلك يكون قد تأمّن الاتصال مع ضهور الشوير ومع بتغرين حيث تتمكن القوات المشتركة بذلك من حصار بكفيا وقطع هذا الجزء الأساسي والمقرر من المتن الشمالي عن كسروان، والانتقال بعد ذلك باتجاه بيت مري ليتم الوصول إليها من محورين: محور ضهور الشوير - بعبدات - برمانا - بيت مري ومحور رأس المتن - مونت فردي - بيت مري.

وكانت الاستطلاعات السياسية والعسكرية كلها تدعم هذه الوجهة في النظر إلى المعركة، حيث لم يكن الخصم مهيأ بدفاعاته بعد حتى يصدّ حملة عسكرية بهذا الاتساع.

غير أن بعض الأخوان المقررين في قيادة المقاومة أصرّوا على اقتراحهم الأول تحت تأثير عاملين: الأول هو عدم المعرفة الدقيقة بالطبيعة السياسية والجغرافية للمنطقة التي اقترحوها للعملية. والثاني هو الحماس لفك الحصار عن تل الزعتر بأسهل الطرق وأسرعها، وهو شعور طبيعي ومبرر إزاء ما كان يتعرَّض له المخيم الصامد.

وقد يكون عدم قدرة كمال جنبلاط على الكلام في ذلك المساء نظراً للبحة الشديدة، سبباً من الأسباب التي جعلت النقاش يتجه نحو تغليب الاتجاه الأول، أي اتجاه مونت فردي وبيت مري.

وهكذا بدأت التحضيرات السريعة للحملة ووزعت المهمات على الأطراف. وحددت ساعة الصفر.

كان تجمّع القوات محدَّداً على مقربة

من ساحة بحمدون حتى تنطلق من هناك في الثانية بعد منتصف الليل. وفي هذا الوقت جاء من يبلغ القيادة أن كمال جنبلاط في بحمدون.

فاعتقد الجميع أن المقصود هو توديع المقاتلين ورفع المعنويات، وأنه بعد دقائق سيكون بينهم في غرفة العمليات في عاليه.

ومرَّت الدقائق والساعات. وجاءت الأخبار عن تحرّك الرتل والقوات في اتجاه الهدف. ومرّ أكثر من ساعتين ولا أخبار عن كمال جنبلاط. فاعتقد البعض أنه ذهب إلى مكان آخر، واعتقد آخرون أنه ذهب يستريح حتى يتابع في الصباح أخبار الحملة.

وفعلاً، عند بزوغ الصبح، أطلّ جنبلاط مع النسيمات الباردة التي حملها ربيع هذا المصيف الكبير المتحوّل على لهيب من التوتر والقلق.

ماذا حصل؟ أين كان جنبلاط؟

ملامح وجهه لا تدلّ على أنه نام أو استراح لبعض الوقت. وكل شيء يدلّ على أنه آتٍ من أعمال متعبة أو أن هناك أموراً مجهولة.

ماذا إذن؟

ثم أدرك الرفاق أن كمال جنبلاط لم يكتف بتوديع المقاتلين. بل أنه بعدما تحدَّث معهم وسلَّم عليهم صعد إلى سيارته وأمر السائق بأن يتقدَّم أمام رتل الآليات والمجنزرات والقوات المقاتلة في اتجاه المونت فردي. وهكذا كان. ومضى جنبلاط أمام القافلة، وصولاً إلى رأس المتن، حيث جاء من يخبره أن الجسر الذي يلي رأس المتن قد نسف. فاتخذ إجراءاته من هناك مع الوطنيين في رأس المتن لبناء جسر اصطناعي وأشرف بنفسه على إنجاز ذلك، وصعد إلى سيارته ليكون أول من يختبر بها الجسر الجديد، وليقود الحملة بضعة كيلومترات أخرى، إلى أن منعه مرافقوه والمقاتلون من المتابعة وفرضوا عليه الرجوع...

إنه... كمال جنبلاط.

لنترك كمال جنبلاط النازل إلى تل الزعتر، ولنرافق كمال جنبلاط الذاهب إلى الجلجلة».

ملحق رقم 12

كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية[1]

«كلما عاد المرء إلى مراجعة تراث كمال جنبلاط، المفكر والسياسي، الوطني والقومي والأممي، يشعر بمزيد من الحاجة إلى إعادة دراسته بعمق، واستخلاص مزيد من الدروس لمواجهة مهمات الحاضر والمستقبل. ويزداد قناعة أنه أمام عملاق كبير، واسع الأفق، بعيد النظر عميق المعرفة والثقافة، اشتراكي حقيقي، ديمقراطي أصيل، إنساني بكل ما في الكلمة من معنى.

هذه الخصائص التي تميّز بها كمال جنبلاط، يمكن تبنّيها عبر قراءة نتاجه الغزير، البالغ الغني. ولكن معايشة كمال جنبلاط والعمل معه وبقيادته، تتيح دون شك، مجالاً أوسع لفهم هذا الرجل، ولتقدير مدى التطابق بين أقواله وأفعاله، ومدى التزامه الدقيق الصارم بالمبادئ والقيم الديمقراطية والإنسانية التي آمن بها واستشهد في النضال من أجلها.

ويكتسب أهمية استثنائية، في هذه المرحلة

(1) قالوا في كمال جنبلاط، الدار التقدمية، 2002، ص 293-298. مقال الأستاذ نديم عبد الصمد...

التاريخية، التوقف عند الجرأة والعمق وبعد النظر، التي تناول بها كمال جنبلاط كبريات القضايا الفكرية والسياسية، ليس فقط فيما يتعلق بلبنان والوطن العربي، بل وبنوع خاص، فيما يتعلق بأهم القضايا الفكرية والسياسية على الصعيد العالمي. فالمتغيرات والمستجدات في الحياة الدولية تؤكد مدى صحة الملاحظات الانتقادية التي طرحها في مجال معالجته لقضايا الاشتراكية في الفكر والممارسة.

لست هنا في معرض التقييم العام الشامل للإرشاد الكبير الذي تركه كمال جنبلاط. بل سأتناول، وبإيجاز، تجربتي الشخصية مع فكر ونشاط القائد الشهيد في مجال الدفاع عن القضية الفلسطينية، وخصوصاً في إطار الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية.

انطلق كمال جنبلاط من ضرورة توحيد الجهود العربية كمدخل أساسي لبداية معركة التحرير. وآمن بأن القضية التي لا يقوم من أجلها كفاح ملتزم ثابت لا يمكنها أن تكسب الرأي العام، وأن تنجح في المواجهة المباشرة مع العدو.

على أساس هذه القناعة أسس كمال جنبلاط الحركة الوطنية اللبنانية، التي كانت نموذجاً طليعياً في العمل المشترك، جمع في صفوفه كافة التيارات والقوى السياسية. ومن نفس هذا المنطلق، كانت دعواته المبكرة لوحدة الأحزاب الاشتراكية العربية ولقيام أشكال مختلفة من العمل العربي المشترك.

وقد احتلت القضية الفلسطينية حيّزاً كبيراً في فكر كمال جنبلاط واهتماماته. وانطلقت علاقته بهذه القضية من قناعته بضرورة النضال من أجل استعادة الكرامة العربية. كان ينظر إلى قضية فلسطين على أنها ليست فقط قضية الشعب الفلسطيني، الذي وقع ضحية التواطؤ البريطاني مع الصهيونية في ظل حالة الانحطاط العربي. بل إنها قضية الإنسان العربي التوّاق إلى التحرّر والتقدّم والوحدة القومية.

وقد ساعدت معايشته لما عاناه شعب فلسطين من آلام وعذاب. واضطهاد وإذلال في لبنان والبلدان العربية، على إذكاء شعوره وقناعته

بضرورة الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تحرر أرضه، معتبراً ذلك مسؤولية تاريخية لبنانية وعربية.

ولم يكن إدراكه الواقعي لتردي الوضع العربي، لا سيما بعد وفاة عبد الناصر، الذي كان له أكبر التقدير، إلّا ليزيده قناعة بالترابط العضوي بين الوطنية اللبنانية والشعور القومي العربي والوعي العربي بصورة عامة.

من هنا كان يرى في الثورة الفلسطينية بارقة أمل وبذور عملية تحرير تشمل الوضع العربي بأكمله. وهو لهذا، كان يربط بين التواطؤ لضرب المقاومة الفلسطينية والحرص على إبقاء العرب في عصر الانحطاط والتبعية.

وعلى أساس نظرته الشمولية للنضال العربي، كان يربط بين النضال الوطني اللبناني من أجل الحريات الديمقراطية، والتطور الاقتصادي - الاجتماعي، وبين النضال دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية.

ولم يبدل في قناعته المبدئية هذه، ما كان يراه بألم ومرارة من تجاوزات على القانون ومن أخطاء يرتكبها الفلسطينيون في لبنان، والتي كانت تستغل من قبل أعداء المقاومة لإثارة المشاعر ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فضلاً عن ممارسات بعض القيادات الفلسطينية الأساسية، التي استهدفت إضعاف العامل الوطني اللبناني وتهميشه، وتغليب الدور القيادي الفلسطيني.

وبمقدار ما كان كمال جنبلاط حريصاً على استقلالية القرار الوطني اللبناني ووحدة العمل اللبناني، كان حريصاً على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني تجاه كل محاولات التهميش والاحتواء.

وقد كان شديد الإعجاب بديناميكية القيادة الفلسطينية في تجنيد أوسع فئات الشعب الفلسطيني، وفي تجميع كافة الفصائل الفلسطينية، على اختلاف انتماءاتها الفكرية والسياسية، في صيغة جبهوية متقدمة، منظمة التحرير الفلسطينية، وفي معرفة إقامة علاقات طبيعية مع كافة الأطراف والأنظمة العربية. رغم كل ما يفرق بينها من خلافات وتناقضات. لقد كان يرى في ذلك موقفاً سليماً، يحتمه الشعور

بالمسؤولية تجاه القضية الوطنية الفلسطينية، التي يجب إبقاؤها فوق الصراعات العربية، ويجب تمكينها من استقطاب دعم ومساندة كافة الأنظمة والقوى، بصرف النظر عن تقييم هذا النظام أو ذاك، هذه القوى السياسية أو تلك، الأمر الذي أبقى الثورة الفلسطينية خارج المحاور العربية بعيدة عن التأثر بالانقسامات العربية.

لقد كان كمال جنبلاط عميق القناعة، وناضل من أجل إحداث تغيير نوعي في شخصية الفلسطيني، في مخيماته وكل مراكز شتاته، ليتحول من لاجئ يبحث عن لقمة عيشه إلى ثائر يناضل، بكل أشكال النضال، من أجل حقه المشروع في وطنه. وكان يرى في ذلك شرطاً أساسياً لتحول الفلسطينيين إلى حركة تحرر تفرض طرح قضية فلسطين، بوصفها قضية عادلة، على كل الدول والحركات الشعبية العربية، وكذلك على مختلف الأصعدة الدولية.

وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه كمال جنبلاط في إثارة الاهتمام العالمي بقضية فلسطين، مستخدماً في ذلك، كل ما يتمتع به من احترام وتقدير ومكانة لدى مختلف القوى التقدمية والمحبة للحرية، وفي العديد من الدول. فقد كان يطرح، هو شخصياً، في كل لقاءاته الدولية، ويوكل إلينا، كممثلين للحركة الوطنية اللبنانية، والجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية، إيلاء القضية الفلسطينية كل الاهتمام المطلوب لكسب أوسع دعم وتفهم لقضية فلسطين ولنضال الشعب الفلسطيني، ولكشف وفضح جرائم إسرائيل ضد هذا الشعب، وتنكّرها للشرائع الدولية وأبسط حقوق الإنسان الفلسطيني العربي.

وقد كانت للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية أبرز المنجزات التي تحققت بقيادة كمال جنبلاط. وليس من الصعب أن نتصور حجم الصعوبات التي كان يجب تذليلها وتجاوزها لجمع الحشد الكبير من الأحزاب والتنظيمات والقوى والشخصيات العربية المتعددة الانتماءات والولاءات. لقد تطلب ذلك جهد جميع المخلصين. ولكن العامل الأهم، قد كان، دون شك، الجهد

الذي بذله كمال جنبلاط موظفاً كل رصيده ومكانته ونفوذه لدى كافة الأطراف العربية. وجاءت الجبهة، أول وأوسع تجمع سياسي شعبي عربي يشمل كافة التيارات الفكرية والسياسية، من 15 بلداً عربياً.

لقد كانت هذه الجبهة، خطوة وحدوية نضالية طليعية، وشكلت سابقة هامة، تؤكد إمكانية توحيد القوى الوطنية العربية على أساس برنامج سياسي وطني مشترك. وستبقى صفحة مشرقة متميزة في تاريخ النضال العربي والتضامن العربي الحقيقي في هذه المرحلة.

وفي السادس عشر من آذار 1977، وكنت في عداد المشاركين اللبنانيين والعرب في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، دوى نبأ اغتيال كمال جنبلاط. ساد الوجوم والغضب جو الدورة، وخصصت إحدى الجلسات لإدانة الجريمة النكراء وتكريم الشهيد الكبير، الذي استشهد دفاعاً عن لبنان وعن فلسطين وعن العروبة المناضلة.

وقد عقد في مساء ذلك اليوم المشؤوم اجتماع استثنائي لقادة الجبهة المشاركين في الدورة. وبعد جولة من النقاش وتبادل الآراء، توصل المجتمعون إلى القناعة بأن الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية التي أسسها وقادها كمال جنبلاط استشهدت باستشهاده.

وفي هذه المرحلة العصيبة التي تجتازها الأمة العربية الآن، ولا سيما الشعب الفلسطيني، نشعر بمرارة وألم، كم نحن بحاجة إلى كمال جنبلاط».

* * *

ملحق رقم 13

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرئيس كمال جنبلاط[1]

(ألقاها الرئيس ياسر عرفات)

«أيها الأخوة، إنّ أقسى شيء بنفسي، أقسى شيء هو أن أقف حتى أؤبن رفيق الدرب المعلم، أؤبن المعلم، أؤبن القائد، القائد الفلسطيني، القائد اللبناني، القائد العربي، القائد التقدمي، القائد العالمي، أؤبن أخي وحبيبي ورفيق دربي كمال جنبلاط.

بَكته جبال فلسطين

الكلمات لا تجدي، الخسارة هنا ليست خسارة عادية؛ شعبنا اللاجئ الفلسطيني وجد في كمال جنبلاط، وفي صدر كمال جنبلاط، وفي صدور إخوانه في الحركة الوطنية، صدراً حنوناً. وجدنا فيهم إخوان طريق ورفاق درب وأصحاب خندق واحد ودم واحد وقضية واحدة. ومن هنا يشعر شعبي الفلسطيني، يشعر إخواني ورفاقي في الثورة الفلسطينية، يشعر إخواني ورفاقي في الحركة الوطنية اللبنانية أن الخسارة فادحة وأن المصاب صعب، أن المصاب أليم. ولكن يا كمال جنبلاط، يا كمال

(1) قالوا في كمال جنبلاط، الدار التقدمية 2002، ص 97-98.

ناصر، يا كمال عدوان، يا أبا يوسف، يا إخواني الشهداء، أقول لكم باسم هذه الجماهير، أقول لكم باسم هؤلاء الأبطال، هنا في لبنان وهنالك في الأراضي المحتلة، وهنالك في هذا العالم، أقول لكم، إن القضية ثائرة وإن الثورة مستمرة، وإن الحركة الوطنية اللبنانية الحركة العملاقة، العملاقة، أقول لكم إن هذا التزاوج اللبناني - الفلسطيني، هذا التزاوج اللبناني أعطى هذا العطاء السخي. العطاء الثوري في منطقتنا العربية سوف يستمر وسوف يتقوى وسيتصلب من خلال هذا الدم الذكي الذي أعطاه كمال جنبلاط، ورفاق كمال جنبلاط، وشعب كمال جنبلاط.

أقول لكم: مثلما بكى كمال جنبلاط جبل صنين - وجبل الشوف - وجبل عامل - بكته جبال النار ووادي القدس وجبل الزيتون في القدس. أقول هذا وأنتم تعرفون أن الخسارة كبيرة بالنسبة لي وبالنسبة لنا جميعاً، وأن كمال جنبلاط ليس شهيداً لبنانياً، ولكنه شهيد فلسطيني، ليس شهيداً عربياً فقط، إنه شهيد فلسطيني، ليس شهيداً عالمياً فقط ولكنه شهيد فلسطيني.

الرصاصات الجبانة

ومن هنا يا وليد، ابن أخي وليد، ويا أخي وليد، أقول لك باسم الثورة الفلسطينية، أقول لك باسم المناضلين الفلسطينيين، أقول لرفاقك في الحركة الوطنية اللبنانية، أقول لكل الأشراف والأحرار في هذه الأرض اللبنانية، أقول لكم العهد هو العهد، القسم هو القسم، وأن اليد ستظل في اليد الأخرى قابضة من أجل تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها كمال جنبلاط.

أقول هذا، وأقول لهذه الرصاصات الجبانة، لهذه الرصاصات الخائفة التي قتلته خشية، واغتالته غيلة، أقول لها إن هذه الرسالة، إن هذه الأهداف التي استشهد من أجلها كمال جنبلاط، هذه الأهداف ستستمر خفاقة في أعلامها، وستستمر قوية في مشيتها، ستستمر قوية فيما تسير نحوه. أقول هذا، أقول لكم العهد، هو العهد، الميثاق هو الميثاق، والقسم هو القسم».

«وثورة ثورة حتى النصر»

ملحق رقم 14

كلمة الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية[1]

(ألقاها الأستاذ لطفي الخولي)

«يصعب على الإنسان، إن أتى إلى لبنان القلب والعقل والإنسان... أن يقف على نفس المنبر الذي طالما تحدث من فوقه «جنبلاط» حديث القلب والعقل عن هموم الوطن والإنسان، بتواضع المثقف وحماس المناضل ومسؤولية الرجل التاريخي في الزمان والمكان...

وأن تكون المهمة هي المشاركة في اليوم القومي والعالمي لهذا الرجل الذي جسّد - في حياته واستشهاده - لبنان القلب العقل، لبنان الديمقراطي اللاطائفي، لبنان الجماهير، التقدم والوحدة، لبنان العرب: عرب فلسطين والتحرر الوطني.

ومع ذلك فليس هذا يوم للحزن والدموع.

إن جسامة المهام، وجسامة الدم الذي بذلته وما تزال تبذله حركة التحرر والتقدم الإنساني من وطننا العربي كل يوم، تجعل الحزن والدموع، ترفاً لا مبرر له، من واقع يضطرب بأحداث جسام

(1) الدار التقدمية، قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 38-45.

ويتخلق داخله، وسط صراعات ضارية ومعقدة، جنين عالم جديد: عربياً ودولياً.

وليس أمامنا من بديل غير مواجهة الواقع، الالتحام به في جسارة نضالية، التعامل معه بوعي عقلاني، والسيطرة على حركته من أجل تغييره إلى واقع للوطن والإنسان معاً.

الواقع يواجهنا بالحقيقة المرة الأليمة: كمال جنبلاط غاب إلى الأبد: إنساناً ومناضلاً وقائداً. وغيابه خسارة، مادية ومعنوية، فادحة: لبنانياً وفلسطينياً وعربياً ولمجمل حركة التحرر في العالم الثالث.

بيد أن هذه الحقيقة ليست كل الواقع في أبعاده وأعماقه المتعددة.

إن نفس هذا الواقع يؤكد لنا حقيقة أخرى: كمال جنبلاط الشهيد ما برح يعيش حياة لا تموت في الحزب التقدمي الاشتراكي، في الآلة الوطنية التقدمية للشعب اللبناني في التحالف التاريخي بين الحركة اللبنانية والثورة الفلسطينية، في الجبهة العربية المشاركة، في تراث نضال حركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية والعالمية، في هذا المخزون الثوري الذي لا ينضب معينه من الرفاق والمناضلين والذي يستحيل معه على الإرهابيين، مهما أوتوا من دعم إمبريالي وصهيوني ورجعي، أن يقتلوا الحياة الجديدة لكمال جنبلاط الشهيد.

حركة التحرر باقية... مستمرة،

نعم...

يا أعداء استقلال ووحدة وسلام لبنان: أرضاً وشعباً.

يا أعداء الإخاء الإنساني المتطهر من التعصب والطائفية.

يا أعداء ثورتنا الفلسطينية العمود الفقري لحركة تحررنا العربي المعاصر.

نعم، إن جنبلاط قد مات... وإنكم أنتم قاتلوه... بلغتنا مع رصاصاتكم الجبانة رسالتكم الإرهابية.

مات جنبلاط؟ نعم.

لكن إعلموا بالمقابل - وهذا جوابنا النضالي على رسالتكم - إن الحركة الديمقراطية والعلمانية والتقدمية في لبنان باقية، تتصاعد قدراتها من أجل التغيير وبناء المستقبل.

حركة الثورة الفلسطينية بتحالفاتها المبدئية باقية، تواصل نضالها التحرري عسكرياً وسياسياً. تستعصي، بحكم طبيعتها الفدائية ومعينها الذي لا ينضب من الشهداء الذين ما زالوا أحياء يقاتلون، على الموت والتصفية والتحجيم والجمود.

حركة التحرر الوطني العربية باقية، مستمرة صامدة بأشكال وصور متعددة لموجات الجزر الراهنة التي تتعاقب بين حين وحين. تجمع صفوفها وقواها من حول برنامج مشترك ووحدة عمل في صياغات متعددة، أبرزها اليوم، الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية. الحزب التقدمي الاشتراكي باقٍ، مؤسسة جماهيرية تتفاعل جبهوياً مع كل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان والوطن العربي.

جنبلاط الشاب ملأ بشجاعة ومسؤولية عباءة الشيخ جنبلاط.

لا... لم يترك جنبلاط، رغم حجمه السياسي والفكري والإنساني الكبير، فراغاً في أي موقع نضالي.

هذه الظاهرة النضالية الصحية، أن يستشهد المناضل العظيم ولا يترك فراغًا، هي التي تميز العلاقة الموضوعية للقائد التقدمي الفرد، حياً وميتاً، بحركة تحرر جماهيرية ديمقراطية ذات نفس مستقبلي عن العلاقة الذاتية للقائد الإرهابي الفرد، حياً وميتاً، بحركة عنصرية طائفية معادية لمسار التاريخ ومصالح الوطن والشعب العامل الخلاق.

القائد الإرهابي، على عكس القائد الجماهيري التقدمي، ظاهرة مرضية عارضة في التاريخ. يحدث مع اختفائها فراغ رهيب قاتل في الجماعة الإرهابية يؤدي حتماً إلى الانهيار.

لهذا لم تكن صدفة أن التاريخ عرف، دوماً، إرهابيين تيقظت ضمائرهم ووعوا طبيعة حركة التاريخ. تحولوا - من خلال تجارب دامية فادحة الثمن - إلى مناضلين تقدميين وثوريين في أحضان الجماهير. في حين لم يشهد التاريخ قط حركة عكسية تحوّل فيها مناضلون تقدميون، ثوريون، إلى إرهابيين، حتى في مواجهة أبشع الحركات الإرهابية.

......».

ملحق رقم 15

كلمة أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السيد جورج حبش في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط[1]

«في ذكرى استشهاد القائد البطل المعلم كمال جنبلاط، رمز الحركة الوطنية، أعلن باسم مقاتلي وكوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم اللجنة المركزية بأننا سنبقى أوفياء للقائد المعلم كمال جنبلاط ولخطه النضالي الذي جسده فكراً وعملاً واستشهد من أجله. وفي ذكرى استشهاد القائد المعلم كما هي الحال في هذا اليوم، ترتفع أمامنا قامة القائد وتبرز صلابة مواقفه فتتضح لنا مرة بعد مرة حجم الخسارة ومراراتها. وتتجدد العزيمة ويتجدد التصميم على متابعة المسيرة النضالية الطويلة لتحقيق الأهداف التي ناضلت الجماهير لتحقيقها ودفع في سبيلها القائد كمال جنبلاط حياته.

في ذكرى استشهاد القائد كمال جنبلاط نجدد عهدنا الذي قطعناه سوياً لمتابعة النضال بنفس الصلابة التي عهدناها فيه، وبنفس التصميم المشحون بالإيمان بالانتصار. فالجماهير والقوى الوطنية التي افتقدت القائد وعانت من الفراغ الذي خلفه تواجه الآن تحديات مصيرية، وحلقات

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 576-578.

ملحق رقم 15

كلمة أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السيد جورج حبش في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط(1)

«في ذكرى استشهاد القائد البطل المعلم كمال جنبلاط، رمز الحركة الوطنية، أعلن باسم مقاتلي وكوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم اللجنة المركزية بأننا سنبقى أوفياء للقائد المعلم كمال جنبلاط ولخطه النضالي الذي جسده فكراً وعملاً واستشهد من أجله. وفي ذكرى استشهاد القائد المعلم كما هي الحال في هذا اليوم، ترتفع أمامنا قامة القائد وتبرز صلابة مواقفه فتتضح لنا مرة بعد مرة حجم الخسارة ومراراتها. وتتجدد العزيمة ويتجدد التصميم على متابعة المسيرة النضالية الطويلة لتحقيق الأهداف التي ناضلت الجماهير لتحقيقها ودفع في سبيلها القائد كمال جنبلاط حياته.

في ذكرى استشهاد القائد كمال جنبلاط نجدد عهدنا الذي قطعناه سوياً لمتابعة النضال بنفس الصلابة التي عهدناها فيه، وبنفس التصميم المشحون بالإيمان بالانتصار. فالجماهير والقوى الوطنية التي افتقدت القائد وعانت من الفراغ الذي خلفه تواجه الآن تحديات مصيرية، وحلقات

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 576-578.

جديدة من المؤامرة الإمبريالية الصهيونية، مما يجعلها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تتصدى للمهام الملحة الملقاة على عاتقها، تصدياً واعياً وصلباً. لأن هذا سيوصلها في نهاية الأمر للانتصار فتفي بذلك عهدها ووعدها الذي قطعته للقائد كمال جنبلاط.

إن أولى هذه المهام الملحة التي تواجه القوى الوطنية وجماهيرها على الساحة اللبنانية (لبنانية وفلسطينية) هي مهمة التصدي للمشروع الانعزالي الصهيوني الذي تتكالب قوى العدو الصهيوني والقوى الفاشية اللبنانية على تنفيذه وتطبيقه في لبنان. فالعمل على تحرير الجنوب من احتلال التحالف الفاشي الصهيوني مهمة وطنية ملحة ترتبط بالمهام الأساسية والمركزية لقوى التحرر العربي المتمثلة بالتصدي لمشاريع التسوية التي يحاول الحلف الإمبريالي الصهيوني الرجعي فرضها على المنطقة. كما ترتبط هذه المهمة بشكل مباشر بالهدف الذي ناضلت وتناضل من أجله الجماهير اللبنانية، وهو إقامة لبنان عربي ديمقراطي.

ولا شك أن النضال لتحرير جنوب لبنان من قوى الاحتلال الفاشي الصهيوني هي مهمة ملحة ليس فقط للقوى الوطنية اللبنانية بل للقوى التقدمية جميعها وعلى رأسها الثورة الفلسطينية. فالعدو الصهيوني يتخذ من الجنوب بشكل خاص، ومن الساحة اللبنانية بشكل عام، مدخلاً لتنفيذ خططه لضرب الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية العربية تمهيداً لفرض مشاريعه ومشاريع الإمبرياليين لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة ككل.

من هنا يصبح لزاماً على القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية رصّ الصفوف وتشكيل الجبهة المتراصّة لتكون الطليعة التحررية العربية التي تخوض معركة إحباط مشاريع الإمبرياليين والرجعيين.

إن النهوض على هذا الصعيد سيعزز قدرة التحالف الوطني الفلسطيني اللبناني من لعب دوره التاريخي في التصدي لمؤامرة التسوية للحلف الرجعي الجديد الذي أقامته الإمبريالية مع الصهيونية والرجعية العربية.

إن إيمان جماهيرنا بالنصر إيمان لا يتزعزع. وكذلك كان إيمان القائد المعلم كمال جنبلاط. فلنعمل جميعاً لترجمة هذا الإيمان عملاً ثورياً منظماً لتحرير الجنوب ولإحباط المشروع الانعزالي ولتحطيم الحلف الرجعي الجديد.

هكذا نكون أوفياء للقائد كمال جنبلاط الذي استشهد مرفوع الهامة».

* * *

ملحق رقم 16

كلمة أمين عام الجبهة الشعبية – القيادة العامة – أحمد جبريل في ذكرى استشهاد الرئيس كمال جنبلاط[1]

«في ذكرى استشهاد القائد الوطني الخالد كمال جنبلاط، لا بد لنا من إطلالة، ولو محدودة، على تاريخه الحافل مع القضية الفلسطينية. فكمال جنبلاط الإنسان، أحس منذ اللحظات الأولى للنكبة الفلسطينية التي بدأت بإعلان قيام دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، أن ضربة مؤلمة قد أصابت معنى الإنسانية في الصميم، وأن وجه العدالة قد تغضبن بقيام دولة الباطل والعدوان في فلسطين. وهكذا فقد أخذ كمال جنبلاط عهداً على نفسه أن ينصر الشعب الفلسطيني، ويتبنى قضيته، ويدافع عنه، ويعمل على إحقاق الحق، ورفع راية العدل من جديد.

وكمال جنبلاط المفكر، أدرك منذ اللحظات الأولى لاغتصاب فلسطين، أن مرحلة جديدة من الصراع قد بدأت، وأن حدود هذا الصراع لن تقتصر على الأرض الفلسطينية المغتصبة، وإنما ستمتد لتشمل الشرق الأوسط كله، وربما طاولت بقاعاً أخرى من العالم. فالصراع القائم والمتوقع

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 579–581.

هو صراع وجود، لا صراع حدود، والمتغيرات كثيرة، والمرحلة تحتاج إلى قيادات جديدة وتاريخية، وإلى استنهاض كل الوسائل والهمم.

وكمال جنبلاط المناضل، حمل على عاتقه -كما هو دائماً - عبء القضية الفلسطينية، مضافة إلى قضيته الوطنية اللبنانية، وسار بالاثنتين معاً، في مراقي النضال والعمل الدؤوب في كافة المجالات والصعد: سياسياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً. ولم يتوانَ عن حمل السلاح، عندما وجد ذلك واجباً، لقناعته المطلقة بأن ما أُخذ بالقوة لا يستردّ بغير القوة.

وعند قيام الثورة الفلسطينية كان كمال جنبلاط في طليعة مؤيديها والمباركين لها. وكان يقول «أوصيكم بالميثاق الوطني الفلسطيني، فهو الذي يحمي البندقية الفلسطينية من التعثر والضلال، وهو الذي يعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية معناها الحقيقي، وبعدها الإنساني والوطني والقومي». وظل كمال جنبلاط على موقفه الصلب هذا من القضية والثورة، لأنه يؤمن أن الإنسان بلا قضية، إنما يعيش على هامش الحياة، وأن القضية من دون ثورة، لن تقوم لها قائمة. ودفع الشهيد كمال جنبلاط دماءه الزكية، قرباناً على مذبح هذا الإيمان. ومضى إلى جوار ربه راضياً، مرضياً، مرتاح الضمير، لأنه جسد القول بالفعل، والعقيدة بالممارسة، ولأنه أيقن بأن الثورة الفلسطينية بجماهيرها العريضة، وبميثاقها الوطني، باقية باقية، تواصل نضالها التحرري، عسكرياً وسياسياً. وإنها أكبر من الموت والتصفية والتحجيم والجمود، وأقوى من المؤامرات والفتن، من أي جهة جاءت هذه المؤامرات والفتن.

كان كمال جنبلاط القائد، الزعيم، المناضل، الإنسان، يؤمن أن القضية الفلسطينية هي رافعة النهوض الوطني والقومي في العالم العربي والإسلامي. فهي نبض التاريخ الذي لا يهزأ، وهي المقياس الحقيقي على مدى جدية الالتزام بقضايا الثورة والمصير. ومن هنا جاءت كلمته الخالدة «تكون في قلب الثورة العربية، بقدر ما تأخذ مكانك في صف الثورة الفلسطينية».

ملحق رقم 17

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية ألقاها السيد ماجد أبو شرار(1)

«كما هي فلسطين هو لبنان، بوابة العبور إلى الشرق العربي، المتراس الممتد مع ابتداء ساحل البحر، المتراس الذي نقاتل منذ أجيال من على سهله وجبله ليس دفاعاً عن شعب فلسطين، أو شعب لبنان، بل دفاعاً عن الأمة العربية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

وكما خلّف الاستعمار البريطاني الصهيونية في فلسطين، فقد خلف الاستعمار الفرنسي الطائفية وغيرها من الأمراض الاجتماعية في لبنان... وإذا كانت فلسطين اليوم محتلة، فإن لبنان جنبلاط، فإن لبنان الديمقراطية والعلمانية مهدد كذلك... أقول لبنان جنبلاط، لأن جنبلاط ابن حقيقي وابن أصيل وأمين، وفيّ لأرض لبنان وشعب لبنان.

لقد نشأ جنبلاط على أرض لبنان وترعرع وناضل واستشهد وهو يقاتل من أجل لبنان. فهو، إن جاز التعبير اللبناني، الأول الذي وعى قيمة لبنان وتميز لبنان من منطلق ديمقراطي صحيح لدور لبنان في العالم العربي ولدور لبنان الحضاري كذلك.

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 583-591.

هو صراع وجود، لا صراع حدود، والمتغيرات كثيرة، والمرحلة تحتاج إلى قيادات جديدة وتاريخية، وإلى استنهاض كل الوسائل والهمم.

وكمال جنبلاط المناضل، حمل على عاتقه -كما هو دائماً - عبء القضية الفلسطينية، مضافة إلى قضيته الوطنية اللبنانية، وسار بالاثنتين معاً، في مراقي النضال والعمل الدؤوب في كافة المجالات والصعد: سياسياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً. ولم يتوانَ عن حمل السلاح، عندما وجد ذلك واجباً، لقناعته المطلقة بأن ما أُخذ بالقوة لا يستردّ بغير القوة.

وعند قيام الثورة الفلسطينية كان كمال جنبلاط في طليعة مؤيديها والمباركين لها. وكان يقول «أوصيكم بالميثاق الوطني الفلسطيني، فهو الذي يحمي البندقية الفلسطينية من التعثر والضلال، وهو الذي يعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية معناها الحقيقي، وبعدها الإنساني والوطني والقومي». وظل كمال جنبلاط على موقفه الصلب هذا من القضية والثورة، لأنه يؤمن أن الإنسان بلا قضية، إنما يعيش على هامش الحياة، وأن القضية من دون ثورة، لن تقوم لها قائمة. ودفع الشهيد كمال جنبلاط دماءه الزكية، قرباناً على مذبح هذا الإيمان. ومضى إلى جوار ربه راضياً، مرضياً، مرتاح الضمير، لأنه جسد القول بالفعل، والعقيدة بالممارسة، ولأنه أيقن بأن الثورة الفلسطينية بجماهيرها العريضة، وبميثاقها الوطني، باقية باقية، تواصل نضالها التحرري، عسكرياً وسياسياً. وإنها أكبر من الموت والتصفية والتحجيم والجمود، وأقوى من المؤامرات والفتن، من أي جهة جاءت هذه المؤامرات والفتن.

كان كمال جنبلاط القائد، الزعيم، المناضل، الإنسان، يؤمن أن القضية الفلسطينية هي رافعة النهوض الوطني والقومي في العالم العربي والإسلامي. فهي نبض التاريخ الذي لا يهزأ، وهي المقياس الحقيقي على مدى جدية الالتزام بقضايا الثورة والمصير. ومن هنا جاءت كلمته الخالدة «تكون في قلب الثورة العربية، بقدر ما تأخذ مكانك في صف الثورة الفلسطينية».

ملحق رقم 17

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية ألقاها السيد ماجد أبو شرار[1]

«كما هي فلسطين هو لبنان، بوابة العبور إلى الشرق العربي، المتراس الممتد مع ابتداء ساحل البحر، المتراس الذي نقاتل منذ أجيال من على سهله وجبله ليس دفاعاً عن شعب فلسطين، أو شعب لبنان، بل دفاعاً عن الأمة العربية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

وكما خلّف الاستعمار البريطاني الصهيونية في فلسطين، فقد خلف الاستعمار الفرنسي الطائفية وغيرها من الأمراض الاجتماعية في لبنان... وإذا كانت فلسطين اليوم محتلة، فإن لبنان جنبلاط، فإن لبنان الديمقراطية والعلمانية مهدد كذلك... أقول لبنان جنبلاط، لأن جنبلاط ابن حقيقي وابن أصيل وأمين، وفيّ لأرض لبنان وشعب لبنان.

لقد نشأ جنبلاط على أرض لبنان وترعرع وناضل واستشهد وهو يقاتل من أجل لبنان. فهو، إن جاز التعبير اللبناني، الأول الذي وعى قيمة لبنان وتميز لبنان من منطلق ديمقراطي صحيح لدور لبنان في العالم العربي ولدور لبنان الحضاري كذلك.

(1) قالوا في كمال جنبلاط، مرجع سابق، ص 583-591.

في لبنان الطائفي عاش كمال جنبلاط كل معاناته. لم يهرب من الطائفية، بل تعامل معها من أجل أن يخلّص المجتمع اللبناني من هذا المرض الذي خلفه الاستعمار والذي لا زال الاستعمار، لا زالت الإمبريالية، لا زالت الرجعية، تحاول أن تجعل هذا المرض يحكم كل العلاقات في لبنان.

في الوقت ذاته، لقد دعا وفهم كمال جنبلاط موقع لبنان العربي وناضل وقاتل بالسلاح من أجل أن يأخذ لبنان موقعه العربي من خلال عمل مثابر وجاد ودؤوب. ولأن كمال جنبلاط يفهم الواقع اللبناني ولأنه غير راض عن هذا الواقع، نظر إلى عملية التغيير فيه من خلال نظرة ثاقبة إلى طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع اللبناني:

أقلية مستغِلة، وغالبية مقهورة ومستغَلة. ربط مصيره على الفور مع الأغلبية الساحقة وحرص ألا يكون فقط قائداً سياسياً عادياً. أراد أن يجمع بين القائد والأسطورة.

لذلك كانت مواقف كمال جنبلاط السياسية واضحة وحازمة ومفهومة، فحقق صفة القائد السياسي.

وكان سلوكه وأسلوب معيشته وتواضعه أموراً معروفة ومفهومة لدى فقراء ومسحوقي لبنان فاكتسب بذلك صفة الأسطورة.

كان كمال جنبلاط يؤمن بأهمية تميز لبنان ويعمل من أجل ذلك. لكنه كان يرفض تميز لبنان الانعزالي الطائفي المنغلق على الأوهام المريضة. كان يريد لبنان المتميز، لبنان المجرد من الاستغلال، لبنان المتمرس في مواقع الدفاع عن العروبة وقضاياها، لبنان العربي، يقدم للعالم النموذج الحضاري بالفكر المنفتح لا المنغلق، لبنان العلماني لا الطائفي، لبنان الرغيف والمدرسة والطبابة لكل مواطن، لبنان الشامخ بكل هذا، لا الشامخ شموخ الزيف والعقد والتلوث بالأوهام المريضة والخيالات العقيمة.

أراد جنبلاط أن يكون على الدوام لبنان الديمقراطي اللاطائفي، لبنان الجماهير الشعبية، لبنان التقدم والوحدة، لبنان العرب، العرب الذين يعملون لقضية فلسطين، لقضايا التحرر العربية،

لا العرب الذين يتآمرون على فلسطين وقضية فلسطين.

وحين التقى جنبلاط والثورة الفلسطينية على أرض لبنان أعطاها جنبلاط كل نبضه وكل جهده، وصولاً إلى منحها دمه الزكي الطاهر.

أما جنبلاط العربي

جنبلاط في حقل النضال القومي، هل كانت طموحات جنبلاط مشروعة ضمن هذا الواقع العربي المتخلف؟ وما هو المفهوم الأساسي الذي حكم جنبلاط في نضاله القومي؟ بداية، خطا جنبلاط الخطوة الأولى والصحيحة على طريق نضاله القومي حين بدأ النضال الوطني بوضوح كامل للأبعاد الاستراتيجية للنضال القومي، فبنى استراتيجية نضاله الوطني لتكون منسجمة تماماً مع استراتيجية النضال القومي. لقد كان هناك تزاوج فريد ومدهش بين نضال جنبلاط الوطني ونضاله القومي، لذلك كان جنبلاط على الدوام واضحاً ومفهوماً ومؤيداً بشكل كاسح من الجماهير الشعبية ومن طليعتها الوطنية. صحيح أن جنبلاط كان يبدو أحياناً غامضاً وغير مفهوم ويربك من يراقب ويتتبع. لكن هذا كان في حقل العمل التكتيكي، حيث مشروعه للقائد السياسي الجماهيري أن يتسلح في عمله بهذه التكتيكات. لكن علينا أن نُقرّ أن جنبلاط لم يغلّب ولا مرة واحدة التكتيك على الاستراتيجية، ولو فعل ذلك لما قتلوه، لما واجه كل الصعوبات التي نعرفها.

كثيراً ما نتساءل، نحن في الثورة والحركة الوطنية، ماذا يختزن هذا الرجل في رأسه؟ ماذا يريد؟ إلى أين يريد أن يصل؟ وباستمرار كنا نعرف ما يريد الرجل عبر قراراته التي كان يدافع لاتخاذها بعيداً عن الانفعال وفي الوقت المناسب.

ومسألة النضال القومي لدى جنبلاط بناها عن وعي وثقة على قاعدة «أن تكون في قلب النضال من أجل فلسطين تكون في قلب النضال القومي بكل زخمه وأبعاده».

لهذا كان لقاء جنبلاط مع عبد الناصر لقاء صحيحاً ومنطقياً وواقعياً،

هو اللقاء الذي نعرفه جميعاً. اللقاء الذي أعطى للعمل القومي زخماً انتشل الأمة العربية من الركود والتخلّف واللامبالاة، ووضعها على بداية مرحلة صعبة وشاقة ومعقدة من مراحل النضال الوطني والقومي.

عبد الناصر أمسك بالقضية القومية وجنبلاط أمسك بها كذلك، وكلاهما عبد الناصر وجنبلاط اعتمدا الحسم والوضوح والجرأة في طرح قضايا النضال واعتمدا على الجماهير الشعبية كقوة هائلة لا بد من تجنيدها ودفعها لخوض النضال وحماية المكتسبات التي بدأت تتحقق عبر عملية شاقة وباهظة التكاليف بضرب الصخرة بقبضة اليد ثم بضربها بالفأس ثم بنسفها بالديناميت. كلاهما آمن بأهمية المواظبة على النضال، بأهمية أن يكونا باستمرار في قلب عملية الفعل والتغيير، وكلاهما تحاشيا باستمرار أن يكونا في موقع الجمود أو في موقع رد الفعل.

وكلاهما، عبد الناصر وجنبلاط، نجحا في تحديد معسكر حلفاء وأصدقاء الأمة وحددا كذلك معسكر الأعداء، ولم يخلطا على الإطلاق بين المعسكرين.

وإذا كان عبد الناصر قد سقط شهيداً قبل أن يصل بعملية الفعل والتغيير إلى خلق التنظيم، إلى توظيف طاقات الجماهير الشعبية الهائلة عبر تنظيم قوي وقادر، فإن كمال جنبلاط، ومن خلال معاناة الحرب والقتال في لبنان، ومن خلال أقسى ظروف يمكن أن تمر بها أي حركة تحرر عربي، قد دفع باتجاه تنظيم طاقات الجماهير في لبنان على القاعدة الوطنية لا الطائفية. فكانت الصيغ التي ولدت خلال حرب لبنان، صيغ العلاقة بين الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية والمتبلورة الآن عبر صيغة المجلس السياسي المركزي لهذه الأحزاب وما انبثق عنه من لجان ومؤسسات. هذا المجلس الذي يقود اليوم النضالات الوطنية للشعب اللبناني رغم كل الصعوبات والعراقيل والضغوطات.

وإذا كان عبد الناصر قد ارتكز في ريادته للنضال القومي على المؤسسات وعلى الجماهير، فإن جنبلاط الذي لم يكن زعيم دولة ولم يكن لديه بالتالي

المؤسسات التي يوظفها لتحقيق طموحات الأمة، فقد اعتمد جنبلاط في بداية حياته السياسية على الحزب الذي أنشأه، الحزب التقدمي الاشتراكي، والذي بدأ على الفور في توظيف تحالفات واسعة على الصعيد المحلي والعربي والدولي ليرتكز على نضاله على أوسع قاعدة من قواعد النضال بكل أبعاده السياسية والإنسانية. وكان يطمح باستمرار لتوسيع أطر النضال، لهذا كان أحق القادة السياسيين الجماهيريين العرب بأمانة الجبهة العربية المشاركة في الثورة، وهي الجبهة التي أخذت أول إطار قومي منظم للمشاركة في النضال والكفاح الفلسطيني على مستوى الأحزاب والتنظيمات الشعبية العربية. وكان جنبلاط حريصاً على خلق تقاليد جديدة في العمل السياسي مرتكزاً في ذلك على أصالة وعراقة هذه الأمة من جهة وعلى تجارب وإنجازات الأمم الأخرى من جهة ثانية.

كان يطمع أن تسود الروح الديمقراطية في العمل السياسي. ذات يوم قال لنا: «لقد تعود الرؤساء العرب أن يسمعوا باستمرار من الذين حولهم كلمة «نعم»... . يا عمي لازم نعودهم أيضاً أن يسمعوا كلمة «لا»... نحن لسنا أدوات، نحن نشارك في النضال القومي بكل إمكانياتنا ودم شبابنا يسيل كل يوم دفاعاً عن الأمة العربية وقضاياها».

ولعله من المحيّر لمراقبي حياة جنبلاط الحافلة، أنه كان قادراً أبداً على بناء علاقات رسمية عبر امتداد العالم العربي، علاقات لم تكن أبداً على حساب تحالفاته مع الجماهير الشعبية الممثلة بطليعتها الأحزاب العربية. فعلاقاته وتحالفاته الرسمية كان قادراً باستمرار على توظيفها لخدمة تحالفاته الجماهيرية الثابتة. لهذا كان باستمرار حبيب الجماهير. وعندما استشهد كان شهيد الجماهير.

أما جنبلاط الفلسطيني، فلا أدري ماذا أقول أمام هذا القائد البطل الشهيد الذي قدّم دمه من أجل شعب فلسطين، ومن أجل قضية فلسطين. أود أن أقول، بداية: إن آخر ما كان يختمر

في ذهن كمال جنبلاط قبل أن يستشهد قضية تشكيل كتائب لبنانية لتذهب إلى الجنوب لتقاتل ضد الخطر الحقيقي الذي لا يهدد فقط شعب لبنان، بل يهدد مستقبل القضية العربية ومستقبل الأمة العربية. لذلك أسرعوا في اغتيال كمال جنبلاط.

إن تفكيره بإرسال هذه الكتائب اللبنانية إلى الجنوب يتركز على فهمه الواضح والصحيح. إن محور القضية العربية هو قضية فلسطين، وإن أساس الصراع هو الصراع العربي الصهيوني. لذلك ومن موقع الفعل أراد أن يكون للحركة الوطنية اللبنانية، للشعب اللبناني الدور الدائم والثابت والمستمر في المحافظة على استمرار الصراع العربي – الصهيوني. هذا الصراع الذي نراه مهدداً بأن يحسم لمصلحة الصهيونية على حساب شعب فلسطين، وقضية فلسطين والأمة العربية.

لقينا بكمال جنبلاط ليلة إعلان الحكومة العسكرية وقال برؤياه الثاقبة: «علينا أن نستعد لحرب قد تستمر سنوات. وعلينا أن نستعد لمواجهة ظروف صعبة. علينا أن نخزن القمح، والرصاص، والأحذية.... إننا لا ندافع اليوم عن وجودنا فقط، إننا ندافع اليوم عن مستقبل الأمة العربية. إننا نقف في وجه محاولة أعداء أمتنا إنشاء إسرائيل جديدة فوق أرض لبنان تكون قاعدة جديدة لأعداء هذه الأمة».

وحمل كمال جنبلاط السلاح... رأيناه في الجبل يقيم المتاريس جنباً إلى جنب مع المقاتلين من الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية... رأيناه ينقل بسيارته الذخيرة والتموين... رأيناه في عينطورة وفي صنين يصل إلى الخنادق والمتاريس الأمامية، يتحدث مع المقاتلين ويكون باستمرار مع هؤلاء الشباب المدافعين عن الأمة وعن قضايا الأمة.

ويوم التقى به المبعوث الأميركي «براون» وعرض عليه عرضه السخي المعروف «بأن أميركا تضمن تنفيذ برنامج الإصلاح الديمقراطي المقدم من الحركة الوطنية اللبنانية مقابل أن تتخلوا عن الفلسطينيين»، يومها قال: «إذا فشلنا في تطبيق أو تنفيذ برنامج

الإصلاح الديمقراطي فسيذكرنا التاريخ في سطرين، وإذا تخلينا عن الفلسطينيين وعن الثورة الفلسطينية فسيلعننا التاريخ». وكان هذا هو القرار الصائب. القرار المبني على قناعات ثابتة ورؤيا ثاقبة لهذا القائد السياسي الجماهيري الفذّ البطل.

إن كمال جنبلاط حي في ضمير كل المقاتلين الذين شاركهم القتال جنباً إلى جنب. إن كمال جنبلاط في ضمير شعبنا في الأرض المحتلة، وهو الشعب الذي تظاهر وثار وأعلن عن غضبته يوم اغتيال قائدنا كمال جنبلاط. وهو الشعب الذي أعطى لشوارع ومدارس ومؤسسات الأرض المحتلة اسم كمال جنبلاط وفاء لهذا الزعيم الذي ناضل من أجل فلسطين، والذي سقط شهيداً من أجل فلسطين.

إن كمال جنبلاط حر في ضمير كل أبناء الأمة العربية الذين رأوا فيه على مدار سنوات نضاله: الفارس الممتشق على الدوام القلم يكتب من أجل الأمة والسيف يقاتل به أيضاً من أجل الأمة. ويوم سقط كمال جنبلاط كان ميلاداً جديداً لمرحلة جديدة تحتم علينا جميعاً أن نستمر على الطريق الذي بدأه كمال جنبلاط والذي علمنا من خلال ما قال وكتب، من خلال سلوكه، من خلال قتاله، أشياء كثيرة لا بد أن يبلورها كجزء من تراث نضالي للأمة العربية.

أما كمال جنبلاط المناضل على صعيد العالم، فلقد فهم القاعدة منذ البدء: لا نضال حقيقياً بدون الارتكاز إلى النضال الأممي: «نحن جزء من هذا العالم، نحن نناضل ضمن قضايا وطنية وقومية، وقضايا أممية مشتركة بين جميع شعوب العالم».

كمال جنبلاط المهتم بكل قضايا التحرر في العالم، المتفاعل مع القضايا السياسية والإنسانية في العالم، المتضامن من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير، الصديق الوفي للدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، الحائز على جائزة لينين للسلام، المقاتل الأممي من أجل السلام... لأن السلام كان يسكن قلب جنبلاط حتى وهو يحمل البندقية إلى جانب المقاتلين دفاعاً عن الأمة.

تحية من الثورة الفلسطينية... تحية عرفان بالجميل... تحية وفاء، تحية عهد على الاستمرار في النضال لروح الشهيد القائد البطل الفذ... كمال جنبلاط الذي ناضلنا سوية معه، الذي علمنا الكثير خلال سنوات نضالنا الشاقة والصعبة والمريرة. وعهداً للحركة الوطنية اللبنانية التي قادها جنبلاط طوال سنوات حياته أن يستمر نضالنا من أجل تحقيق أهدافنا... أن نظل أوفياء لدم الشهداء».

* * *

فهرس الكتاب

* * *